



المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة

تفسير في الكلام

تأليف

محمد الطيظت داوي

الأستاذ بكلية اللغة العربية

الطبعة السادسة

١٤٠٨ هـ

أهم مراجع الكتاب

- (١) الكتاب . لسيويه المتوفى سنة ١٨٠ هـ
- (٢) أدب الكاتب . لابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ وشرحه للجواليقي المتوفى سنة ٥٤٠ هـ
- (٣) الكامل . للبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ وشرحه رغبة الأمل للرصفي المتوفى سنة ١٣٤٩ هـ
- (٤) المفصل . للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ وشرحه لابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣ هـ
- (٥) الكافية ، والشافية . لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ وشروحهما وحواشيها
- (٦) الألفية . لابن مالك المتوفى ٦٧٢ هـ وشروحهما وحواشيها
- (٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومغنى اللبيب عن كتب الأعراب . لابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ وشروحهما وحواشيها
- (٨) المزمهر ، وجمع الهوامع على جمع الجوامع ، والأشباه والنظائر . للسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ
- (٩) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب شرح شواهد الرضي للكافية ، وشرح شواهد شرحي الرضي والجاريري للشافية . للبغدادى المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ
- (١٠) مجلة مجمع اللغة العربية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي تقدست ذاته عن الند والمثال ، وتسامت صفاته من
التغير والزوال وتعالى أفعاله عن النقصان والإعلال

والصلاة والسلام على سيدنا محمد مصدر الفضل والكمال ، وعلى
آله وأصحابه الذين آزر ربه وعزروه بالآقوال والأفعال ، صلاة وسلاما
دائمين ما تبادل اللوان ، وتعاقب فيهما النيران

أما بعد ، إن علم الصرف رفيع المكانة سنى المنزلة لا يستغنى عنه
دارس اللغة العربية ، ولا يشق بدونه المشغوف بأدائها . يقف على
كنه الكلمة مفردة ، وحقيقتها مزيدة ومجردة ، ويمد بزاد من المعارف
موفور ، يقيه انبثار فى المنظوم والمثور . إذ لا فصاحة فى الكلام
إلا بسلامة كلياته التى يحاك منها نسيجه ، وتزدهر بحاسنها حلته

ولقد أدرك أئمة العربية خطر هذا الفن فأولوه عنايتهم وأكملوا
بناءه ، ودونوا فيه مصنفات تزخر بمسائله وقواعده . ما بين وجيز ووسيط
وبسيط ، بما لم يدع لمستزيد طلبة ولا أنهم رغبة ، حتى أنهم فصلوه
بالتأليف عن النحو - مع أنهما ولدا توأمين ونشأ متحاضنين - ليبدو
مستقلا ذا شأن ، ولتوفر العناية به ، ويساهم أخاه فى الدراسة والتدوين .

موضوع علم الصرف

من الين الواضح أن الصرف إنما يبحث عن الكلمات العربية في ذاتها وجوهرها المعركة ما فيها من التغييرات العارضة سواء أكان لداعى اللفظ أم المعنى

والكلمات تنحصر بالاستقراء والتتبع في ثلاثة : اسم وفعل وحرف ، ولما كان الحرف غير متيسر الرجوع فيه إلى أصل له معلوم بوساطة التغير امتنع دخول الصرف فيه ، ولذا قيل إن ألفات الحروف غير منقلبة عن غيرها ولا زائدة ، وكذا ما أشبه الحروف : من الأسماء العريقة في البناء كالضماير وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط والاستفهام وأسماء الأفعال ، ومن الأفعال الجامدة التي لم تتغير بنيتها لاختلاف الزمن كنعم وعسى وليس .

فما ورد في الحروف من الحذف في سوف ، والإبدال في حاء حتى عينا ، والحذف والإبدال في لعل ، والقلب في ألف إلى وعلى ياء عند اتصال الضمير بهما وما شا كل هذا - وما ورد في الأسماء المبنية من تثنية أسماء الإشارة والموصول ومن في الحكاية - وما ورد في الأفعال الجامدة من قلب ألف عسى ياء عند اتصال الضمير ، وحذف عين ليس كذلك - فإنه نادر لا يعول عليه .

وقد تحمل بعض العلماء سبيلا آخر هو أن الإبدال والحذف في الحروف ، والتثنية في المبنيات ليست إلا ظاهرية ، والحقيقة أن كل كلمة مستقلة غير ناشئة عن غيرها ، وأن القلب في الحرف والفعل ، والحذف

في الفعل لم يلحقا إلا لداعي اتصال الضمير بالفعل والحرف ، ولا ضمير في هذا إذ القياس في الصرف ما تستحقه الكلمة في ذاتها من حذف وقلب دون توقفها على إلتحاق شيء بها . ولا يخفى عليك ما في هذا التحمل من وهن لأن فيه شيئا من التحكم .

وما عدا الحرف وشبهه مما سبق الكلام عليه فموضوع علم الصرف ، وينحصر في نوعين : فعل متصرف واسم معرب .

وزيع مسائله على نوعي موضوعه

معلوم أن مسائل هذا الفن بأسرها تدور حول النوعين المذكورين ، غير أنه إذا نظرنا هذه المسائل باعتبار وقوعها في هذين النوعين فأنها تنقسم إجمالاً إلى ثلاثة أقسام : -

القسم الأول : - ما يختص بالافعال ، وذلك كتقسيمها إلى جامد ومتصرف ، ومتد ولازم ، ومبنى للعلوم والمجهول ، ومؤكد وغير مؤكد ، وما إلى ذلك من تقسيماته المتشعبة ، وما يتصل بها من التغير عند إسنادها إلى مختلف الضمائر .

القسم الثاني : - ما يختص بالاسماء كتقسيمها إلى جامد ومشتق ، ومذكر ومؤنث ، ومفرد ومثنى وجمع ، ومصغر ومكبر ، وغير هذا من تقسيماته الخاصة به .

القسم الثالث : - ما يعم النوعين كالتجرد والزيادة ، والحذف والإلحاق ، والإعلاء بأنواعه والإمالة والإدغام والتقاء الساكنين والوقف .

مؤلفات هذا الفن

كانت مؤلفات القدامى لهذا العلم تحوى الأقسام الثلاثة فتستوعب ما يتعلق بالتوعين المذكورين ، ثم لم يلبثوا أن انفتت بعضهم إلى جانب الأفعال فأثروها بالعناية ، فصنفوا في تصرفها خاصة ، ومن هؤلاء الإمام ابن مالك ، فقد ألف لامية الأفعال المشهورة ، ونحن لا نتكر أهمية الأفعال في هذا الفن فهي فيه صاحبة المحل الأول ، وكثيراً ما حل الاسم عليها في التغير والتبديل ، لكن الاسم على كل حال عديلاً في هذا العلم . وإنا لنلح من ابن مالك أنه كاد يستدرك حق الأسماء وتصريفها في ألفيته ، يد أنه مع هذا لم يُعن بالترتيب فيما تعرض له من تصرفها الخاص وجعله متصل الحلقات ، بل ذكر بعضاً منه في خلال النحو ، وبعضاً فقيهه ، وبعضاً آخر ممزوجاً بتصريف الأفعال في باب التصريف .

أما القسم الأول فهو ما يتعلق بأبنية الجوامد والمشتقات ، وفي هذا القسم شيء من الاضطراب لنقص بعض أنواعه من جهة وعدم التفتيق في البعض الذي ذكره منها من جهة أخرى . ففي الجوامد عقد باباً لأبنية المصادر وذكر فيه اسمى المرة والهيئة وسكت عن المصدر الميمى والصناعى ، غير أن الأشموني تلافى المصدر الميمى . وفي المشتقات عقد باباً لأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها وترك أبنية المبالغة لذكرها استطراداً في باب عمل اسم الفاعل ، ثم ذكر بئس اسم التفضيل مع ما يتعلق بهما نحو يا في باب واحد ثم أغفل الحديث عن المشتقات الثلاثة الباقية وهي : أسماء الزمان والمكان والآلة . غير أن الأشموني ألم إجمالاً باسمى الزمان والمكان فقط ، وإن كان العذر في ترك هذه الثلاثة لابن مالك واضحاً ،

لأنها ليست مشتقة نحوية تعمل على الفعل وهو معنى في هذا المقام بالجهة النحوية ، فأذا ما عرض للسائل الصرفية فأنا عرض لماله صلة بالنحو سابقة وأما القسم الثاني فهو ما يتعلق بالذكر والمؤنث ، والمقصود والمدود ، والثنية وجمعي الصحيح والتكسير ، والتصغير والنسب ، وقد ذكرت هذه الأحكام متوالية مرتبة .

وأما الثالث : فهو ما يرتبط بالمجرد والمزيد . وقد انطوى هذا النوع مع المجرد والمزيد من الأفعال في باب التصريف .
ولسنا نقصد أن نتخذ ابن مالك غرضاً لسهام اللوم ، فإنه ألف كتابه في علمي النحو والصرف وللناسبات طبعاً حكمها ، إنما الذي نصميدُ إليه تعرف أسباب الشكاة من الطلبة الذين ضاقوا ذرعاً من هذه المباحث المبعثرة لتتلس لهم العذر في رفع عقيرتهم والتبرم المحدث بهم ، وحقاً إنها لشكاة واضحة العذرة .

الباعث على وضع هذا الكتاب

اقتضى المنهاج الجديد لتصريف الأسماء إضاءة مسائل ذات بال لم يرد عنها حديث في الألفية وشرح الأشموني عليها ، فضلاً عن أن ما ورد فيهما من تصريف الأسماء قد رأيت ما فيه من تشتيت يرهق الطالب ويصدع مفكرته ، ويستنزف وقتاً ربما احتبله فيما يحنيه دانياً سهلاً سائغاً .
فلهذا استخرت الله في وضع هذا الكتاب في تصريف الأسماء خاصة جعلت فيه الأيجاز الوافي لي رائداً ، ليكون سفر الطالب لها قاصداً ، وأكثرت فيه من الأمثلة والشواهد ليمرّن الطالب بعدها على القياس ،

وينقاد له العَصِي بعد إباء وشهاس ، والتزمت فيه عزو الأقوال ذات الأثر لأربابها ، والشواهد العربية لأصحابها . مع الإرشاد الصريح لموطن النقل من المراجع الوثيقة الممول عليها ، ليكون الناظر على بينة منها دون أن يحشم نفسه عناء البحث والتقيب .

وسأكون مستشرفاً للألفية التي هي ملاذ الطلبة فاستأنس بها إذا مست الحاجة إليها ، معتقداً أن هذا الاتصال سيوثق المعلومات ويركزها في ذهن الطالب من جهة ويعفيه من الكدِّ حول ما قيل في شروحيها وحواشيها من جهة أخرى . فقد يعي بها حيناً إذا كان فيها إيجاز أو تطويل ، وتقديم أو تأخير ، وإحالة أو إعادة ، وما يقارب هذا مما يتباخخ ويتقاعس بالطالب من الدأب على عمله ، والله نسأل السداد والتوفيق .

مباحث الكتاب

سيتناول الكلام فيه مقدمة بين فيها أقل ما يكون عليه الاسم المتمكن في الحروف وضماً واستعمالاً ، ثم تقاسيمه إلى مجرد ومزید ، وإلى جامد ومشتق ، وإلى مذكر ومؤنث ، وإلى صحيح وشبهه ومنقوص ومقصور ومعدود ، وإلى مفرد ومثنى وجمع . ثم خاتمة في مسائل تتعلق بالجمع ولا يغيب عن الذهن أن هذه التقاسيم للاسم باعتبارات مختلفة ، وسنذكر عند بيان كل تقسيم وجهة النظر فيه ، كما لا يغيب أيضاً أن هذه التقاسيم قد تتصادق على الكلمة الواحدة حتى يكون فيها من كل منها واحد من القسمين أو الأقسام . وعلى ضوء هذا القصد ستكون مباحث في مقدمة وخاتمة أبواب وخاتمة .

مقدمة

الاسم الممكن الذي يدخله الصرف لا يقل في أصل وضعه عن ثلاثة أحرف، إذ لا يقبل الوضع على حرف أو حرفين إلا الحرف وما شابهه من الاسماء المبنية .

وأما في الاستعمال فقد ينقص عن ثلاثة ولا ضرر حيثئذ لأن المعول عليه الوضع .

وقد ورد الاسم على حرفين في الاستعمال : إما بحذف اللام نحو أب وأنخ ويد ودم وحر وما شا كل هذا ، وإما بحذف الفاء كعدة وزنة وما على وتيرتهما ، وإما بحذف العين وهو قليل حتى لم يتفقوا عليه إلا في كلمة واحدة هي (هـ) إذ أصلها هـ بدليل جمعها على أستاذ - وورد على حرف واحد من ذلك قول العربي (شربت ما) بالقصر متوناً ، وقوله (م الله) عند من يقول أصله أئمن الله لا عند من يقول إن الميم حرف قسم كالواو .

وقد ورد الفعل كذلك ، فلي حرفين والمخنوف منه العين كقل وبع ، أو الفاء كضع وذّر - وعلى حرف واحد والمخنوف منه الفاء واللام كفيه نفسك وعه كلامي ، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله .

وليس أنبي من ثلاثي يرى قابل تصرف سوى ما غيرا

الباب الاول

في المجرد والمزيد

ينقسم الاسم باعتبار حروفه إلى مجرد وهو ما كانت جميع حروفه أصلية كشمس وجعفر وسفرجل ، ومزيد وهو ما كان بعض حروفه زائداً كأحمد ومحمد ومستعصم - والمجرد أصل للمزيد ولكن لا تلازم بينهما ، فبعض أنواع المجرد كالحقاسي لا تعرض عليه الزيادة إلا في كلمات معدودة على ما سترى ، وبعض أنواع المزيد لا يكون له مجرد نحو كوكب وزينب ، فان الواو والتون مع زيادتهما لا يفارقان الكلمتين بلجودهما ، والذي دل على زيادتهما نظيرهما في كلمتين آخرين حكم بزيادتهما فيهما بسبب الاشتقاق ، وذلك كجوهـر وجحنفل ، غليظ الشفة ،

هذا - ولكل من المجرد والمزيد أبنية خاصة فلنذكرهما في فصلين

الفصل الاول

في أبنية المجرد

يكون الاسم المجرد ثلاثياً نحو قر، ورباعياً نحو جعفر، وخماسياً نحو سفرجل، وهو في شهرة استعماله على وفق هذا الترتيب .

ولما كان أقل ما يبنى عليه المجرد ثلاثة لأنه لا بد للفظ من حرف يتبدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يحشى به جوفه إذ قد يحتاج إليه

في بعض الأحيان ، فإن التصغير لا يصح فيما هو على حرفين لأن ياءه تقع
ثالثة وحرف لإعراب يتلوها ، وكانت نهاية أبيته خمسة لأنه لو كان سداسياً
لكان ثقيلاً أولاً ، ولتوهم أنه مكون من كلمتين ثلاثيتين ثانياً
فأنواع الاسم المجرد ثلاثة : ثلاثي ورباعي وخماسي .

النوع الأول أبنية الثلاثي المجرد

لا ينبغي أن الفاء لاتقبل السكون لتعذر الابتداء به وتقبل الحركات
الثلاث الباقية ، والعين تقبل الحركات الثلاث والسكون ، ولا عزة
بحركات اللام لأنها للإعراب ، فإذا ضربت حركات الفاء الثلاث في أشكال
العين الأربعة يكون من ذلك اثنا عشر بناء ، وهذا ما يقتضيه النظر لكنه
يخالف من ذلك وزنان وهما :

فعل وفعل أعى مكسور الفاء مضموم العين وعكسه . وسيأتي
الكلام عليهما وحدهما - فالباقي عشرة متفق عليها :

الأوزان العشرة المتفق عليها

منها أربعة مفتوحة الفاء ، وثلاثة مكسورتها ، وثلاثة مضمومتها
ففتوح فاء إما ساكن العين اسما كصقر وفهد وعذق ، النخلة ،
وصفة كسهل وصعب وضخم - أو مفتوحها اسما كقمر وجل وحمل ،
وصفة كبطل وعزب وحسن - أو مكسورها اسما كفخذ وكتف وكبد ،
وصفة كحذر وفرق وخطط (أحق) - أو مضمومها اسما كرجل وسبع
وعضد ، وصفة كفطن وندس ويقظ .

ومكسور الفاء إما ما كن العين اسما كجذع وحمل وعذق (الكياسة)،
وصفة بكلف ونكس (جبان) ونضو (مهزول) أو مفتوحها اسما كضلع وعنب
وطول (حبل تربط فيه الدابة)، وصفة قال الرصي (كسوى وعدا
ولاغيرهما) ^(١)

قال تعالى مكاناً سوى، وقال خالد بن فضلة الأسدي

إذا كنت في قوم عداً لست منهم فكل ما عُلِفْتُ من خبيث وطيب ^(٢)

وأما رجل رِضًا، وماء يروى، (كثير مرو) وماء صِرَى (طال مكثه)
ولحم زِيم (متفرق)، وسبي طَيْبَة (مبيل بلاغدر)، وقوله تعالى ديناً قِيًّا،
فقد قيل إنها مصادر في الأصل أو مكسورها اسما كإبل وإبط وإطل
(الخاصرة)، نعم ليس منها عَجِل ورجل في قول أبي سوار الغنوي

عليها إخواننا بنو عَجِل شرب النبيذ واصطفافا بالرجل ^(٣)

لأن كسرة العين منقولة من اللام للوقف على طريقة القل، وصفة
قال الرضي (كأمان إيد أي ولود، وامرأة بلز أي ضخمة، ولاغيرهما) ^(٤)

ومضموم الفاء إما ما كن العين اسما كبرد وقمل وقرط، وصفة كمر
وحلو وحر - أو مفتوحها اسما كهرد ونغر (طير كالصافير حمر المناقير)

(١) شرح الشافية جمع التكسير للصفة الثلاثية ج ٢ ص ١٢٢ مطبعة حجازي

(٢) عدا غرما أي إن كنت غريباً فاحتمل المكروه، والبيوت من مقطوعة

في الخامسة باب الخامسة، وأدب الكاتب: تقويم اللسان مالا يهمز والموام تهمزه.

(٣) الاصطفاق - الامتزاج - راجع شواهد المعنى مبحث التصريف.

(٤) شرح الشافية المبحث السابق.

وهبع وربيع قالت ليلي الأخييلة (لم تدع لنا مُبَعاً ولا زُبَعاً)^(١) ، وصفة
كخْتَم (حاذق في الدلالة) وحطم (يأتي على الزاد لشدة أكله) ولبد
قال تعالى (ما لا لبدا) - أو مضمومها اسما كعطب وأذن وجهد (جبل بنجد) ،
وصفة كرجل شُجِح (لين سهل) وناقـة سُرح (سريعة) وروضة أُنـف
(لم يرعها أحد) . هذه هي الأوزان المتفق عليها .

ما أهمل من أوزانه والسر في الإهمال

أما الوزنان المتخطفان من القسمة العقلية فهما (فَعُل وفُعِل) أغنى
مكسور الفاء مضموم العين وعكسه وذلك لاستثقال الخروج فيهما من
ثقل إلى ثقل آخر يخالفه ، ولما كان في الانتقال من الكسر إلى الضم
خروج من ثقل وهو الكسر إلى أثقل وهو الضم أهمل

الوزن الأول في الأسماء والأفعال باتفاق لنبوءه عن الذوق ، وما قيل
من أنه قرأ به أبو السَّهْم شذوذاً قوله تعالى (والسَّهْم ذات الحُبْك)
فقد دفعت القراءة بأنها لم تثبت ، وعلى فرض ثبوتها فقد تخرَّجوها على وجهين :
الأول : أنها ملفقة من لغتين لا أنها لغة واحدة مستقلة ، وذلك لأن
حُبْكاً وردت مضمومة الفاء والعين قطعاً - قيل ووردت مكسورتها أيضاً ،
فلما ابتدأ القاريء بالكسر للقاء التفت إلى اللغة الثانية المشهورة فضم العين
من غير رجوع إلى ضم الفاء ، ولكن في هذا التخريج نظر . وذلك :

(١) الهبع العصيل الذي ينتج في الصيف . والربيع الذي ينتج في الربيع ، راجع

أن الحُبْكَ مضموم الفاء والعين جمع الحَبَاك (الطريقة في الرمل ونحوه)
ومكسورهما إن ثبت ففرد ، ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع
الثاني : أن الكلمة مضمومة الفاء والعين قطعاً وأن هذا الكسر
الواقع في الفاء إنما هو إتياع لكسرة تاء (ذات) السابقة عليها ، وفي هذا
التخريج ومن أيضاً ، وذلك لأن أداة التعريف وإن كانت ساكنة إلا أنها
مستقلة ومكونة من حرفين في الحقيقة فهي حاجر حصين ولهذا لم يقع
الإتياع في مثل هذه الآية أبداً . وإذ قد تبين عدم نهوض التحريجين فلا بد من
الالتجاء إلى الطعن على القراءة بعدم الثبوت أو اعتبارها حادثة من القياس
أما الوزن الثاني فاختلف فيه لأنه أخف من السابق إذ فيه انتقال من
أقل وهو الضم إلى ثقل وهو الكسر ، فكثير منهم وفي طليعتهم سيبويه
يعدونه في الأسماء ، قال سيبويه (واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فُعِلَ
ولا يكون إلا في الفعل)^(١) ووجههم في ذلك وجود الثقيلين المختلفين فيه
إذ تماثلهما يخفف الكلمة كالكسرتين والضميتين والاسم الثلاثي مبني على
الحقة لا يتحمل هذا الثقل بخلاف الفعل المبني للجهول فإنه يقوى عليه لأن
الفعل لم يراع فيه ما روعي في الاسم ، ولا سيما أنه فرع عن المبني للفاعل كما يراه
جمهور البصريين . على أن كثيراً من العرب كتميم وأبى وأثل (بكر وتغلب)
سكنوا عينه في بعض الأحيان تخفيفاً ، قال أبو النجم العيجلي :
تخوذُ يَغْطِي الفرعُ منها المؤتزر لو عُصِرَ منه البان يوماً لانتصر^(٢)

(١) راجع الكتاب ج ٢ ص ٣١٥ .

(٢) الخوذ للناعمة ، والفرع شعر الرأس بنامه ، والمؤتزر المكان الذي يقع
عليه الإزار وهو الكفل حيث يعقد الإزار ، والضمير منه يعود إلى الفرع ، والبان

فما ورد من الأسماء على هذه الزنة فإنه منقول عند هؤلاء ، وقد جاءت
ثلاث كلمات هي : الدُّبْل (اسم جنس لدوية شبيهة بابن عرس) قال
كعب بن مالك الأنصاري

جاءوا بجيش لو قيس مُعرَّسه ما كان إلا كعرس الدُّبْل (١)

وعلم شخص لبقيلة معروفة ، والرَّثَم (اسم جنس للامت) والوُرعْل لغة
في الورعْل (التيس الجبلي) تخلصوا من هذه الثلاثة بأنها منقولة عن الفعل
المبني للمجهول . وليست أصلية في الأسماء كما هو رأى الفريق الآخر
إذ يقال دُتْل (ختل و خدع) ورثم (عطف عليه) ووعل (ارتفع به) -
فدُتْل عليا منقولة من الفعل كَشَمَر ويزيد ، ومعروف أن الأعلام غير
معول عليها في أبنية الأسماء لأنها وردت كثيراً منقولة من الأفعال
والحروف والجل ، وإن كانت اسم جنس فكذلك ، كما تخلصوا في كل
من رثم ووعل ، وإن كان نقل أسماء الأجناس من الأفعال قليلا لكنه
ورد فن ذلك التَّنَوُّط (طائر) واليَنْجَلِب (خرزة)

مات فاعل على تقدير مضاف أى دمن البان . والبيت من رجزه يصف فيه امرأة
بكثرة الطيب وهو من شواهد سيبويه ج ٢ ص ٢٥٨ ، وأدب الكاتب : كتاب
الأبنية باب أبية الأسماء ما جاء من ذوات الثلاثة وفيه لغتان ، والرضى على الدافية
راجع شرح الشواهد رقم ٧

(١) المعرس مكان النزول آخر الليل ، يصف جيش ابن سفيان في غزوة
السويق بالحفاة والقفه ، والبيت من شواهد أدب الكاتب كتاب الأبنية باب
أبنة الأسماء شواذ الأبنة منها ، وابن بعيش على المفضل ج ١ ص ٣٠ والرضى على
الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٥ والقصيدة في الأغاني ج ٦ ص ٣٥٧ أخبار
عزرة السويق طبع الدار .

وذهب الفريق الآخر ومعهم ابن مالك إلى ورود هذه الزنة في الأسماء مستقلة وإن كانت قليلة متمسكين بهذه الكلمات الثلاث غير ناظرين إلى ما سلف من تكلف ملاحظة النقل ومتلبسين نوع التخفيف فيها من جهة الانتقال من أثقل وهو الضم إلى ثقل وهو الكسر ، وإن كانت غلبتها الاستعمالية في الأفعال .

ولا مرأ أن محاولة المانعين لهذا البناء الثلاثي لا تطعن الناظر إلى الاقتناع بها وموافقتهم على إهمالها في الاسم ، فالنفس تركز إلى موافقة المثبتين له الذين عولوا عليه لكن مع إعرافهم بقلته في الأسماء ، ولهذا أشار ابن مالك إلى الأوزان الثلاثي عشر جملة حسب النظر ، ثم استثنى منها الأول المهمل باتفاق وحكم بالقلته في عكسه حسب اختياره فقال :
وغير آخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانية تعم
وفعل أهمل والعكس يقل لقصد تم تخصيص فعل بمفعل

رد بعض أوزان الثلاثي إلى بعض

بعض الكلمات الثلاثية قد تستعمل على وزنين أو أكثر من الأوزان السابقة مثلاً (يَحْدُ) مفتوحة الفاء مكسورة العين أو ساكتها وكذا تستعمل مكسورة الفاء على الوجهين أيضاً . لكن هذه الاستعمالات تختلف كثرة وقلة ، فأول هذه الأربعة كثير وغيره قليل ، فأكثرها شيوعاً يعتبر أصلاً لغيره والباقي متفرع عليه فمدار الأصالة على الاستفاضة للاستعمال والفرعية على قلته . واعتبار أن أصل بعض أوزانها البعض الآخر هو معنى رد بعض الثلاثي إلى بعض .

وإنما وقع التفريع للتخفيف في الكلمة ، فإن الثلاثي يتطلب التخفيف ما أمكن لا ابتناء وزنه على الحقة ولغلبته عن الرباعي والخماسي في الكلام ، ولهذا لم يقع التفريع في الثلاثي إلا إذا كان فيه ثقل ما بأن كانت عينه مكسورة أو مضمومة سواء أ كانت الفاء مفتوحة قبلهما أم كانت مكسورة قبل العين المكسورة أو مضمومة قبل العين المضمومة ، إذ عندما تكون الفاء مفتوحة يكون الاستكراه للانتقال من خفيف وهو الفتح إلى ثقل وهو الكسر أو الضم ، والأفضل العكس لأن الكلمة يجب التخفيف فيها تصاعديا تسهيلا لها ، ولهذا كان الحرف الأخير أولى بالتخفيف في الإعلال ثم ما قبله وهكذا ، وعندما تكون الفاء مكسورة قبل العين المكسورة يكون الاستكراه لوجود ثقلين وكذا عند الضم فيهما ، أما إذا كانت العين مفتوحة أو ساكنة فلا تفريع ولا رد حيثئذ لعدم المقتضى وأعلم أن هذا التفريع مطرد عند بني تميم من مضر وبنو وائل : بكر وتغلب من ربيعة وأما الحجازيون فلا يغيرون البناء الأصلي ولا يفرعون منه وإذا قد علمت أن التفريع إنما هو فيما حركته الكسرة سواء أ كان قبلها فتحة أم كسرة فقط ولا يمكن الضم لإمهاله أو قلبه في الأسماء أو فيما حركته عينه الضم سواء أ كان قبلها فتحة أم ضمة ولا تقع الكسرة قبلها لانعدامه في الاسم والفعل فأنا نذكر تفصيله في مطلبين :

المطلب الأول في مكسور العين

مكسور العين إما أن يكون مفتوح الفاء أو مكسورها فهذان قسمان :

القسم الأول : مكسور العين مفتوح الفاء ، ويتنوع هذا القسم باعتبار نفس العين إلى نوعين :

النوع الأول : ما تكون عينه حرفاً حلقياً نحو بهم ولعث ويحك^(١) ، وفي هذه النوع ثلاثة تفرعات :

الأول - كسرقته إتباعاً لعينه وفي هذا تخفيف لأن اللسان يعمل حينئذ في جهة واحدة ، وهذا التفرع خاص بذي العين الحلقية لأن حركة الحلق قوية يصح اعتمادها متبوعة لغيرها ، وربما يقال حيث كان الغرض التخفيف فهلا عكس الأمر ، ففتح العين إتباعاً للفاء ولا سيما أن الفتحة المبدلة بها الكسرة تقع على حرف الحلق الذي يتلف دائماً على الفتح ، إما عليه أو على ما قبله وبعد ذلك فتكون فتحتان خيراً من كسرتين - فيدفع هذا بأن الفعل الماضي الذي على حد هذه الزنة تماماً نحو سَمِ وفهم ، بما كان مضارعه مفتوح العين أصلاً كما هو الشأن في الأفعال الثلاثية من المعايير بين عبي الماضي والمضارع في الحركة لم يتيسر فيه هذا النوع من التخفيف لأمرين (١) أنه لو فتح عينه لزم اتحاد الفتح للعين في الماضي والمضارع وكان ذلك على القليل (٢) حصول اللبس بالماضي المفتوح عينه أصلاً ومضارعه مفتوح عرضاً لحرف الحلق من نحو وهب يهب بدليل حذف الواو منه ، والواو لا تحذف إلا من المضارع المكسور العين ، وإذا امتنع في الفعل هذا التخفيف فالاسم من باب أولى لأنه عالة على الفعل في التخفيف .

(١) لعث ثقيل بطن ، وعكس لجوج عصر الأخلاق

الثاني - تسكين عيه وفي هذا التفريع تخفيف لأن فيه انتقالاً من خفيف وهو الفتح إلى أخف وهو السكون .

الثالث - كسر الفاء مع سكون العين وهذا إما أن يلاحظ على أنه تخفيف للتفريع الأول من السابقين لأنه أخف منه ، إذ في الأول وجود ثقيلين أما هذا فإن فيه انتقالاً من ثقيل وهو الكسر إلى أخف وهو السكون فيكون فرعاً للفرع ، وإما أن يلاحظ على أنه تخفيف للأصل بنقل كسرة العين إلى الفاء فتسكن العين ، فبعد أن كان الانتقال في الأصل من خفيف إلى ثقيل انعكس الأمر .

ولتعلم أن هذه التفريعات الثلاثة وردت أيضاً عند التبيين وابن وائل في الماضي الذي على طراز الاسم المذكور تماماً كَسِمَ وَفِيهِمْ وَنَبِمَ ، لمثل العلل السابقة ، نعم قد وافقهم الحجازيون في بعض التفاريع في كلتي (يَعْمُ وَيُقْسُ) مقصوداً بهما الإنشاء خاصة - قال الرضي (والأكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء وإسكان العين إذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم وغيرهم)^(١)

النوع الثاني : ما ليست عيه حرفاً حلقياً نحو كَبِدٍ وَحَذِرٍ وَفَرِقٍ ، وفي هذا النوع تفريعان :

الأول - تسكين عينه ليكون الانتقال من خفيف وهو الفتح إلى أخف وهو السكون .

الثاني - تسكين عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء ، وفي هذا انتقال من

(١) شرحه على الكافية باب أفعال المدح والذم ج ٢ ص ٢١٢

من ثقل إلى أخف - ولا يخفى أنه لا يتأتى في هذا النوع التخفيف باتباع الفاء للعين كما وقع في الحلقي لما ذكرناه .

ولتعلم أيضاً أن الفعل الذى على فرار هذا النوع كَلَيْثَ وَيَلْمُ وَغَرِقَ ، قد مُنِعَ فيه التفريع الأول فقط ، قرئ قوله تعالى (لَعَلَّاهُ الَّذِينَ يَسْتَبْطُونَهُ) بسكون عين الكلمة - ومن التخفيف المستمر عند جميع العرب سكون عين (ليس) فأما في الأصل مكسورة العين كهاب ، ولم تَعَلْ بالقلب مثلها لئذ اتأ بمحمودها ، والدليل على كسرة عينها أن الفعل المفتوح من الثلاثي لم يسمع فيه تخفيف وأن المضموم لم يرد من الأجوف الباقى إلا فى هِيؤُ « حسنت هيئته » .

القسم الثانى : مكسور العين والفاء كأبِلَ وَيَلِزْ وإِبدَ . ورد فيه تفريع واحد وهو تسكين عينه ، وفى ذلك انتقال من ثقل إلى أخف .

المطلب الثانى فى مضموم العين

مضموم العين إما أن يكون مفتوح الفاء أو مضمومها فهذان قسمان :

القسم الاول : مضموم العين مفتوح الفاء نحو عَصْدُ وَيَقْظُ ، ورد

فيه تفريع واحد وهو تسكين العين لما عرفت . ولم يفرعوا فيه بنقل الضمة كما وقع فى مكسور العين السابقة لثقل الضمة .

ولنعرف أن الفعل الذى على هذه الزنة إذا كان أصلاً يجرى فيه هذا التخفيف كظَرَفَ وَكَرَّمَ ، أما إن كان محولاً للبدح أو الذم فأن فيه تفرعاً آخر وهو نقل الضم إلى الفاء ، قال الأخطل :

قلت اقلوها عنكم يمزاجها وحُبُّها مقتولة حين تُقتل^(١)
وفي هذا التفريع شيء من الثقل إلا أنه أخف نسباً من الأصل ، قال
الرضي (ولعل ذلك دلالة على قلة إلى معنى التعجب)^(٢)
القسم الثاني : مضموم العين والفاء . كقُتِلَ وجُتِبَ وسُرح ، ورد
فيه تفريع واحد وهو تسكين العين . وفي هذا تخفيف لما تقدم مكرراً
تكملة في أمرين

الأول : يحكى عن الأخفش جواز تفريع (فُعِلَ) مضموم الفاء
ساكن العين كقُفِلَ إلى (فُعِلَ) بضم العين إلا إذا كان صفة كحُمِرَ
أو معتل العين كسوق فلا يصح إلا في الضرورة .
وكذا قال عيسى بن عمر لسباعه في (يَسُرُّ وعَسُرُ) فإن استعمالها
ساكني العين أشهر ، والشبهة علامة الأصالة فالضم فيهما فرع السكون ،
ولا يخفى أن في هذا التفريع هدولاً عن الخفيف إلى الثقل على خلاف المعهود
في التفريع . فالحق عكس الأمر واعتبار مضموم العين أصلاً وساكناً
فرعاً ، ولا غرابة في غلبة استعمال الفرع ، لأن خفته الزائدة عن الأصل هي
التي استوجبت كثرة استعماله وقلة استعمال الأصل ، وإذا كان الاستتقال
في الأصل قد يؤدي إلى ترك استعماله أصلاً كما في نحو يَقُولُ وَيُبَيِّعُ
وغير ذلك مما لا يحصى فما المنكر من أدائه إلى قلة استعماله ؟

(١) قل الخ مزجها بالهاء لتذهب حدتها ، والباء في بها دالة ، والضمير
فاعل حب ، ومقتولة حال منه — والبيت من شواهد الفصل (باب نعم وبئس)
والرضي على الكافية كذلك راجع حزانة الأدب عامد ٧٧٩ والرضي على الشافية
مبحث رد الابنية راجع شرح الشواهد رقم ٦
(٢) راجع شرحه على الشافية مبحث رد الابنية .

الثانى : قد سُمِعَ فى فَعْل مفتوح الفاء ساكن العين الحلقية فتح العين كشَعَر ونَهَر وَبَحَرَ وَوَقَن . يرى البصريون أنهما لغتان فيما سُمِعَ فيه ذلك وليست إحداهما فرعاً للآخرى ، ويرى الكوفيون أن المفتوح فرع الساكن وجعلوا هذا قياساً فى كل فَعْل لمناسبة حرف الحلق للفتح .

النوع الثانى أبنية الرباعى

كان مقتضى النظر أن تكون أبنيته ثمانية وأربعين حاصلة من ضرب صور الثلاثى الاثنى عشرة فى أشكال اللام الأولى الأربعة للرباعى إذ لا عبرة بحركات اللام الثانية فيه لأنها موطن الأعراب . لكن تخلف معظمها لالتقاء الساكنين أو الثقل أو توالى أربع متحركات إذ لا بد فيه من إسكان ثانى أو ثالثه، والمستعمل خمسة ياتهاق ، وزاد الكوفيون والأخفش سادساً .

الأبنية المتفق عليها :

١ - (فَعَّلَّ) مفتوح الفاء واللام ساكن العين اسماً نحو جعفر وجندل ودغفل (ولد القيل أو الذئب) وعرتن (نبت يدبغ به) - وصفة نحو سلب (الطويل) ودلظم (الناقة الهرمة الفانية) ، وجاءت الصفة بالتاء نحو هكنة (المرأة الضخمة الحسنة) .

٢ - (فَعْلِلَّ) مكسور الفاء واللام ساكن العين اسماً نحو زُرْج (الزينة والسحاب والذهب) ودعبل (بيض الضفدع) وخرفع (جوز القطن الفاسد) وزئبر (ما يظهر من درز الثوب الجديد) وصئبل وصئبل (الداهية) وطحرب (الغناء) ، وقد لحقت هذه الكلمة التاء فقالوا : طحربة (القطعة من الغيم) مثله بفتح الطاء والراء وبكسرهما وبضمهما هى داخله فى أبنية ثلاثة من أبنية الرباعى - وصفة نحو امرأة يخرمل (حمقاء) وحنفص

(بذينة) وناقته دَلِيم (تأكلت أسنانها من الكبر)

٣ - (فَعَلَّل) مكسور الفاء مفتوح اللام ساكن العين اسماً نحو دَرَمَ
وَصَفَدَع - وصفة نحو هجرع (الاحق الطويل) وهبلع (الاكول)
٤ - (فَعَلَّل) مضموم الفاء واللام ساكن العين اسماً نحو بَرَّقَعَ وَقَفَّذَ
وَحَبَّرَج (ذكر الجباري) وَخَرَّفَعَ (تقدم معناه) - وصفة نحو جرّشع
(العظيم من الإبل والخيل) ورجل كُنْدَر (غليظ قصير) .

٥ - (فَعَلَّ) مكسور الفاء مفتوح العين ساكن اللام اسماً نحو قِمَطَرُ
وَصِقْل (التمر اليابس ينقع في اللبن الحليب) وهَزَزِر (الأسد) ، وفَطَلَّ
وله معان منها (زمن كانت الحجارة فيه رطبة) وهذا فسر رؤية قوله :
فَقُلْتُ لَوْ عَمَرْتُ سِنَ الْحِجَلِ أو عمر نوح زمن الفطحل^(١)
وصفة نحو سَبَطَر (الطويل) وَسَبَّحَل (الضخم من الضب والبعر)
وَدَلَز (الصلب الشديد) .

البناء المختلف فيه :

(فَعَلَّل) مضموم الفاء مفتوح اللام ساكن العين اسماً نحو جُنْدَب
« ذكر الجراد » وَطَحَلَّ « خضرة تعلو الماء عند طول مكثه » وَبَرَّقَعَ - وصفة
نحو جَرَّشَع « تقدم معناه » .

فالبصريون خلا الأخفش يقولون إن هذا البناء متفرع من فَعَلَّل
مضموم اللام والفاء جى . به للتخفيف إذ الفتح أخف من الضم وليس

(١) الحبل ولد الضب يضرب المثل به في طول العمر ، وجواب لو في بيت بعده
وزعم المبرد وهم رؤية في تفسيره فذكره في باب (تكاديب الأهراب) راجع
الكامل ج ٥ ص ١٧٢ ، والبيتان مع غيرهما في الأمل لقالي ج ١ - ص ٢٣٤ ،
وتهذيب الألفاظ باب الفقر والمجدب ، ولسان العرب مادة حكل وفطحل .

بناء مستقلا من أبنية الرباعي ، ودليلهم على هذا أن كل مفتوح اللام ورد مضمومها دون العكس ، فها جاء مضموم اللام فقط بَرَّجْد (كساء مخطط) وعَرَفَط (شجر بالبادية) وُزِّن (اكف مع الأصابع ومخلب الأسد) ، وما داك إلا لأن المضموم أصل للمفتوح .

والكوفيون والأخفش يرون أن هذا البناء أصلي غير متفرع عن المضموم ، وحجتهم على هذا أمران : الأول سماعه مفتوحا بدون سماع الضم وذلك كما في جَوْذَر (ولد البقرة الوحشية) . الثاني الإلحاق بهذا البناء المفتوح كالمضموم سواء فقد سمع مفتوحا كما سمع مضموما قولهم : مالي عن ذلك عُنْدَد (بُدَّ) وعُوَطَط قالوا : عاطت الناقة عوططا (لم تحمل أول عام تطرق فيه) ودُخْمَلَه (نيته ودخيلته) وسُوَدَد وقُدَد ، قال دريد بن الصَّيْمَةِ الجشمي :

دعاني أخى والخيلى بينى وبينه فلما دعاني لم يجدني قُعْدَد^(١)

والإلحاق بالوزن يدل على أصالة الملحق به واستقلاله . والدليل على أن هذه الكلمات ملحقة بهذا البناء عدم إدغام المثاليين فيها مع توفر شروطه للحافظة على وزن الملحق ، لأن الإلحاق لغرض لفظي يجب مراعاته في زنة الكلمة . وقد أجيب عن هذين الأمرين . أما الأول فبفتح الأثبات الضم في جَوْذَر كالفتح أيضا . وأما الثاني فبفتح أن عدم الإدغام في هذه الكلمات للإلحاق كما يقول الكوفيون والأخفش ، بل لأن المثليين فيها لم يستوفيا

(١) القعد الجبان ، والمث من قصيدة طويلة في رثاء أخيه عداة مذكرة مع سبها في الأغاني ج ١٠ طبع المدار ، وذكر أكثرها مع التشرح له في خزانة الأدب بغدادى شاهد ٩٢٥

شروط الإدغام إذ من شروطه ألا يكون المثلان في وزن يختص بالاسم نحو: صُفِّفَ وَذُلُّ وَكَلَّلَ وإلا امتنع الإدغام حيثئذ وذلك لأن الإدغام فرع الإظهار ، والأفعال فرع الأسماء فأعطى الفرع للفرع والأصل للأصل للتناسب، وتبع الفعل في الإدغام ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازن . وما لم يوازن تلك الأمثلة التي نحن بصدد ها . ولئن سلم أن عدم الإدغام للإلحاق ، فإن الملحق به لا يجب أن يكون أصلاً مستقلاً غير متفرع من آخر هو الأصل ، ألا ترى أنهم ألحقوا بالفعل الرباعي المزيد بحرف كـتـد حرج فقالوا : تجلب وتشيطن إلى آخر ما هو معروف ، وبالرباعي المزيد بحرفين كاحر نجم نحو اقنفس واحرنبي وغيرهما - مع أن الملحق بهما في هذين النوعين فرعان من المجرد بالزيادة فيهما ، فليس ثمة مانع من الإلحاق ببنية كل حرفها أصلية إلا أنها متفرعة عن غيرها لمجرد التخفيف في الاستعمال ، بل إن الإلحاق حيثئذ أولى وأجدر بالقبول .

وبعد فإن في هذا النقاش شيئاً من التعصب تأباه طبيعة القواعد إذ مرجعها للناثور من الكلام ، وملاحظة التخفيف الذي يراه البصري خروج عن روح الرباعي الذي وضع على شيء من الثقل ، وورود الفتح كاف في جعل المفتوح لغة ثانية لا فرعاً وإن كان قليلاً في الاستعمال وليس لهذا الخلاف أثر، وقد أحسن ابن مالك صنعا إذ وافق الكوفيين والآخرين فقال:

لاسم مجرد رُبَاعَ فَعَلَّلَ وَفَعَّلِلَ وَفَعَّلَّلَ
ومع فَعَلَّ فَعَّلَّلَ

وقد زاد بعض الصرفيين أبنية ثلاثة أخرى استناداً لكلمات سمعت على منالها ولم يعترف بها الجمهور .

الابنية الثلاثة التي لم يعترف بها الجمهور :

- ١- « فَعْلُل » مكسور العاء مضموم اللام ساكن العين ورد في خَرْفَع وزَيْبُر وِصْبُل وِضْبُل^(١)
- ٢- « فَعَلَّ » مضموم الفاء مفتوح العين ساكن اللام ورد في دَلَز « تقدم معناه »
- ٣- « فَعْلِل » مفتوح العاء ساكن العين مكسور اللام ورد في طَحْرَة « تقدم معناها »

رد الجمهور عليها

أما البناء الأول فإن كلمته الأولى وردت على وزني فَعْلِل وفَعْلُل كما تقدم وكلماته الثلاث الأخرى عرف استعمالها على زنة فَعْلِل كما سبق التمثيل بها فورد الأربعة على زنة فَعْلُل شاذ لا ينبغي أن يجعل أساساً لبناء جديد في أبية الرماعي ، وأما البناء الثاني فكلمته وردت على زنة فَعَلَّ كما سبق ، وأما البناء الثالث فقد تقدم ما ورد في كلمته من اللغات الثلاث ولا معول على هذه اللغة الواردة - هذا . وقد علمت أن الرماعي لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه فلا عبرة بمن خالف من الصرفيين في إثبات بناء تحركت فيه العين واللام للاستثقال الشديد المؤدى إلى توالي أربع متحركات في الكلمة الواحدة ، وما سمع كذلك ظاهراً من الكلمات فإنهم حملوها على أنها مختصرة من مزيد - والتي جاءت كذلك أربعة أبية

(١) في القاموس (الضبيل كزبر وقد تصم بأوهما . وليس فَعْلِل غيرهما) لكن فاته أنه قد ذكر قبل في الضبيل ضم باؤه أيضاً ، فالوارد ثلاثة على هذا الورد فقط ؛ ولكن ابن جني زاد عليها حرفاً

الابنية المنقوصة بحذف الزائد

١ - « فَعَلَّل » مفتوح الأول والثاني والثالث نحو عَرَّتَن (تقدم معناه) فأصله عَرَّتَنَن

٢ - « فَعَلَّل » مفتوح الأول والثاني مضموم الثالث نحو عَرَّتَن فأصلها عَرَّتَنُن^(١)

٣ - « فَعَلَّل » مفتوح الأول والثاني مكسور الثالث نحو جَدَل (موضع الحجارة) فأصله جَدَل ، وَذَلَّل « ما يلي الأرض من أسفل القميص » فأصله ذَلَّذَل

٤ - « فَعَلَّل » مضموم العاء مفتوح العين مكسور اللام نحو عَلَّيَط « الضخم » وَدُودِم « شبه الدم يخرج من السم » وَهْدِيد « الحامض من اللبن » وَلِن عَلَّيَط أو عَجَلِط أو عَكَلِط « ثخين خائر » فكلها مختصرة من فُعَالِل قال سيويه (والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال فُعَالِل جائز فيه تقول عَجَالِط وُعَجَلِط وُعَكَالِط وُعَكَلِط وَدَوَادِم وَدُودِم)^(٢)

ولا يخفى عليك أن الكلمتين : المزيدة والمختصرة في الجميع تتواردان على معنى واحد .

(١) عافات في البناء الأول من أبنية الرباعي المنقح عليها ، وفي الناميين المذكورين هنا تعرف أن هذه المادة رباعية الاصول وأن الحذف منها بعد الزيادة ، راجع القاموس مادة (عرتن) ، وشرح الشافيه لرضي مبحث الرباعي المجرد .

(٢) راجع الكتاب ج ٢ ص ٢٢٥ .

النوع الثالث أبنية الخناسي

حق أبنية الخناسي أن تكون اثنين وتسعين ومائة ، وذلك بضرب الصور العقلية للرباعي البالغة ثمانيا وأربعين في أشكال اللام الثانية الأربعة من الخناسي إذ لا نظر إلى لامة الثالثة لأنها محل الإعراب ، لكن تحلف أكثرها لالتقاء الساكنين أو الاستكراه أو لتوالي المتحركات . والمستعمل باتفاق أربعة ، وزاد ابن السراج (محمد بن السري) خامساً

الآبنية المتفق عليها :

١ - « فَعَلَّل » مفتوح الأول والثاني والرابع ساكن الثالث اسمها نحو سفرجل وفرزدق - وصفة نحو شمرْدَل (الطويل) وَجَعْدَل (الرجل النار الغليظ) .

٢ - « فَعَلَّلِلْ » مفتوح الأول والثالث ساكن الثاني مكسور الرابع ولا يكون اسماً ، قال سيويه (ويكون على مثال فعلل في الصفة قالوا : قبيلس وجحمرش وصهصلق ، ولا نعلمه جاء اسماً)^(١)

٣ - « فُعَلِّل » مضموم الأول مفتوح الثاني ساكن الثالث مكسور الرابع اسمها نحو خَزَعْلِل (الباطل) - وصفة نحو قدعمل (الضخم من الإبل) وخبعش (العظيم البدن من كل شيء)

٤ - « فَعَلَّلْ » مكسور الأول ساكن الثاني مفتوح الثالث ساكن الرابع اسمها نحو قَرَطْعَب (الشيء النافه) - وصفة نحو جردحل (الضخم من الإبل) .

(١) راجع الكتاب ج ٢ ص ٣٤١ والقبيلس المرأة الضخمة ، والجحمرش المعجوز الكبير ، والصهصلق المعجوز الصغابة .

البناء المختلف فيه

«فُعَلِّلِل» قال ابن يعيش (وقد ذكر محمد بن السري بناء خامساً وهو هُنْدَلِيع لبقلة، وأحسبه رباعياً والنون فيه زائدة، ولو جاز أن يجعل هُنْدَلِيع بناء خامساً لجاز أن يجعل كَسَهَبْلُ بناء سادساً، وهذا يؤدي إلى خرق متسع) (١)

ولهذا قال ابن مالك مشيراً إلى أبنية الخماسي المتفق عليها فقط

..... وإِنِّ علا فَعَلَّلَ حوى فَعَلِّلَا
كذا فَعَلِّلَ وفَعَلَّلَ.....

هذه - هي أبنية الاسم المجرد فهي أحد وعشرون بناء : أحد عشر للثلاثي، وستة للرباعي، وأربعة للخماسي .
ولا هجرة بالأبنية الثلاثة الشاذة التي لم يعترف بها الجمهور، وقد سبق ردهم على الكلمات الواردة عليها

حصر الأسماء التي ليست على الأبنية السابقة في ضربين

اعلم أن ما جاء من الأسماء على غير الأبنية السابقة لا يعدو أن يكون واحداً من ضربين :

الاول : متفرع عن الأبنية السابقة بنقص إما لحرف أصلي كعدة وسه ويد، أو لحرف زائد ككَعَرَتْنِ وسائر ما ذكر سابقاً في الأبنية المنقوصة بحرف زائد

(١) شرحه على المفصل ج ٦ ص ١١٤ والكنيز شجر عظام من العشاء .

الثاني : متفرع عن الأبنية السابقة بزيادة فيه نحو أحد و احرنجام
وسلسيل
ولهذا قال ابن مالك :

..... وما غير للزيد أو القص اتنى
ورب سائل يقول : كيف يصح الحصر في ضربين لما سوى أبنية المجرد
من أبنية الأسماء مع ورود سرخس (بلد عظيم بخراسان) وبلحش
(جوهر معروف) ، ومن وما ، وعلبك وحصر موت ؟ فيجاب بأن
الحصر خاص بالأسماء العربية المتمكنة السبطة ، وسرخس وبلحش
أعجميان ، ومن وما مزيان ، وعلبك وحصر موت مركبان .
هذا - والمتفرع بقص لا ضابط له ، وإنما العناية بالمتفرع بالزيادة
فهو المقصود بالذات

الفصل الثاني في أبنية المزيد من الأسماء

أبنية المزيد من الأسماء كثيرة جداً فقد بلغت عند سيويه ثمانية
وثلاثمائة ، واستدرك عليها الرندي نيفاً وثمانين ، ومعروف أن أقل ما يكون
عليه المزيد أربعة ، وغايته في الزيادة سبعة
فالمجرد الثلاثي يراد عليه حرف إلى أربعة ، والرباعي حرف إلى ثلاثة ،
والخامسي حرف على الصحيح ، ونادر زيادة حرفين عليه
فأنواع المزيد إجمالاً ثلاثة : مزيد الثلاثي ، ومزيد الرباعي ،
ومزيد الخماسي
ومن ذكر أشهر أوزان الجميع غير أننا سنكتفي بالمثال عن الزنة ورغبة
في الاختصار فنقول :

النوع الأول مزيد الثلاثي

يصير الثلاثي رباعياً بزيادة حرف إما قبل الفاء نحو أجْدَل (الصقر) وإيْمَد (الحجر الذي يكتحل به) وتَحْلِي* (وسخ ظاهر الأديم) وأَبْلَم* «خوص المقل» وُتْرَب* «الشيء الثابت» وتُفَل* «ولد الثعلب» وتُدْرَأ* «القوة» وتُجِيب* «ابن كندة». ويدخل في هذا النوع المصدر الميمي واسما الزمان والمكان من الثلاثي واسم الآلة الذي على وزن مِفْعَل فلا نطيل بالتمثيل - وإما بعد الفاء نحو كاهل وخاتم وشأمل (ريح مهبها بين مطلع الشمس وبنات نعش) وعَنْسَل (الناقة السريعة) وضيغم وكوثر وجوهر من الجهارة «الحسن». ومن هذا النوع قياس اسم الفاعل من الثلاثي - وإما بعد العين نحو شمال ويمين وقعود وتير «جبل» ومن القياس في هذا النوع مصدر الثلاثي من فعل اللازم دالاً على داء أو صوت أو سير نحو زكام وبغام ورسيم - أو بعد اللام نحو عتل ورعشن وبردى «نهر بدمشق» وشعبي «موضع».

ويصير خماسياً بزيادة حرفين سواء أكانا مجتمعين إما قبل الفاء نحو منطلق وإنقحل «شيخ يابس الجلد على العظم»، أو بعدها نحو دُ واسر (الجل الضخم) - أو بعد العين نحو خطاف طائر (صغير) وعُوَار (مرض العين) وزُمَيْل (جبان) - أو بعد اللام نحو صفراء وسيراء (ثوب خز مخطط) وغُلُوَاء «ازدياد أول الشباب وسرعته» - أم كانا مفترقين إما بالفاء نحو مساجد ومُقاتل ونحوهما وأَلْدَد (شديد الخصومة)، أو بالعين نحو عاقول (نبت شائك ترعاه الإبل) وقيصوم «نبت»، أو باللام نحو قرني قال الفرزدق يهجو عطية أبا جرير:

قرنبي تحك قفا مقرف لثيم مأثره قعد^(١)
وتنوق « جبل عظيم » ، أو بالفاء والعين نحو إعصار وأملود (عصن
ناعم) ويربوع ومفتاح وتميز ومضروب ونحوها - أو بالعين واللام نحو
تخير لي (مشية بها تفكك كشية النساء) أو بالفاء والعين واللام نحو
أحفلي « الدعوة العامة » .

ويصير سداسياً بزيادة ثلاثة أحرف سواء أكانت مجتمعة - إما قبل
الفاء نحو مستخرج ، أو بعد العين نحو سلايم « جمع سلم » ، أو بعد اللام
نحو كبرياء وعنوان - أم كانت متفرقة نحو أفوان وأربعاء وقلنسوة
وإهجيرى (العادة) وقاصعاء وناقعاء (جحرى اليربوع) ^(٢) .

ويصير سباعياً : بزيادة أربعة أحرف نحو اشهب مصدر اشهب
من الشبهة (بياض يخالطه سواد) .

النوع الثانى مزيد الرباعى

يصير الرباعى على خمسة أحرف بزيادة حرف : إما قبل الفاء ولا
يكون إلا فى نحو مدحرج ، أو بعدها نحو كيتال « القصير » ، أو بعد العين نحو
سميذع (السيد الكريم) وحلاجيل (السيد) وشمتخر وضمخر قال رؤبة

(١) القربى دوبة على هيئة الخنساء منقطة الظهر ضعيفة المشى ، والمقرف
خسيس الآب ، وقعدة لثم ، والبيت من قصيدة شرح معظمها فى الكامل ورغبة
الآمل ج ٤ ص ٢١٥ وما بعدها .

(٢) إلا أن القاصعاء يدخل منه ، وناقعاء بتره ويرققه فإذا همج عليه من
القاصعاء ضرب الناقعاء برأسه فخرج منه .

أنا ابن كل مصعب شمنز سام على رغم العدا ضمنز^(١)
أو بعد اللام : إما الأولى نحو قنديل وقرنوس وغرنيق (طائر)
وسرداح « الناقة الطويلة » وقرناس « شبه الألف يتقدم الجبل » -
ولاتنس هذين الوزنين الآخرين فلهما شأن في ألف الإلحاق الممدودة ،
كما يحى . إن شاء الله تعالى ، وإما الثانية نحو حبر كى « القراد » وطربط
« الثدى الضخم المسترخى » .

ويصير على ستة أحرف بزيادة حرفين سواء أكانا مجتمعين إما بعد
اللام الأولى نحو قندويل « العظيم الرأس » وطريماح « طويل » ،
أو بعد اللامين نحو عقرباء وعنكبوت وقطير وبرنساء « الناس » -
أم كانا متفرقين بينهما إما الفاء والعين نحو محرنجم « مجتمع » أو العين
واللام نحو خيتخور « غير دائم » قال حنبل بن عمرو الكندي .

كل أنى وإن بدالك منها آية الحب حبها خيتخور^(٢)
أو اللام الأولى نحو كئليل (موضع) . أو اللامان نحو حبو كرى
« الداهية » .

ويصير على سبعة أحرف بزيادة ثلاثة نحو آخرتجام . وعرنقصان
(تقدم معناه) وبرتاساء (تقدم معناه)

(١) المصعب المحل العظيم ، وشمنز الطامع النظر ، وضمنز ضخم ، والبيت
من شواهد شرح المفصل راجع ج ٦ ص ١٣٨ ومنذ كور في لسان العرب مادة شمنز
(٢) البيت من شواهد الجارردى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ١٨٣ ،
وحجرجد امرى القيس ، والبيت من قصيدة راجع الأغاني (أخبار ذات الحال) ج ١
م ٣ - نصريف الأسماء .

النوع الثالث مزيد الخماسي

ويصير الخماسي على ستة بزيادة حرف مد قبل الآخر نحو سلسيل
وعلطميس « المرأة الشابة » ودرديس « الداهية » وعضرفوط
« ذكر العظاء » وقرطوس « الداهية » - أو بعد الآخر مجرداً عن التاء
نحو قعشري وضبطري « الحمل العظيم » ، أو مشوعا بها نحو قعشراة -
وندر بجيه على سبعة نحو قرعبلانة « دويبة عريضة محبطة » .

قواعد وتطبيقات

- ١ - ما الحكمة في أن الاسم المتعكن لا يقل في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف ؟ وإلى كم ينقص في الاستعمال ؟ مثل بمثالين للنقص في الاستعمال مع التخالف بين المثالين في عدد المحذوف
- ٢ - ما البناء المهمل من الثلاثي في الاسم والفعل معاً وما سر إهماله ؟ وما وجه منع بعض الصرفيين بناء فعل في الأسماء ؟ وبم يخرجون ما جاء منها على هذه الزنة ؟
- ٣ - ما أوزان الاسم الثلاثي التي ثبت فيها التفریع ؟ وما فروع كل وزن ؟ ولماذا اعتبرت هذه الفروع فروعاً مع أنها لم تخرج عن الصيغ الأصلية للاسم ؟ وهل التفریع قياسي ؟
- ٤ - ماذا يقصد الصرفيون من قولهم (بعض أوزان الاسم الثلاثي يرد إلى بعض) ؟ ومتى يكون هذا الرد ؟ وماذا تميز الأصلي من الفرعي مع الاشتراك في الاستعمال ؟

٥ - في كلام مَنْ مِنْ العرب ورد التفريع في الثلاثي؟ وما سره؟
وإذا ورد اسم على زنة «فَعْل» مفتوح الفاء ساكن العين أو «فَعِيل»
مكسور الفاء والعين أو «فَعِل» مكسور الفاء ساكن العين أو «فُعِل»
مضموم الفاء ساكن العين . فكيف تحكم بأصلته أو فرعيته؟

٦ - ما وجه الاختلاف بين الجمهور المانعين من التفريع لمضموم الفاء
ساكن العين الثلاثي والآخر المجوز . وهل هذا الخلاف عام فيما كان
ساكن العين أصالة أو تفرعاً؟ وما ثمره هذا الخلاف؟ ولم يقتصر
الخلاف بينهما على ساكن العين دون مضمومها؟ اشرح هذا بالتفصيل .

٧ - فرد، ونمر، وذئب، وريحل «الأنثى من ولد الضأن»
نطق التميمي بهذه الكلمات مكسورة الفاء ساكنة العين . فما وجهه
الصرفي في جعل الأولى أصلاً والثانية فرعاً مع توافقهما في البناء، وفي جعل
الثالثة أصلاً دون الرابعة مع الاشتراك بينهما في البناء وحلقية العين؟
٨ - أجب بمثل ما أجبت به سابقاً عن هذه الكلمات الأربع المرتبة
على النمط السابق وهي: الجيسل ولد «الضب» والضيلع والسيحر والريحم
٩ - تنحر رعد نعم نعم شعر .

وردت هذه الكلمات الثلاثية الحلقية العين مفتوحة الفاء مع سكون
العين وقتحها، فأى الورتين أصل؟ وما نظرية مانع التفريع في مثل هذا؟
وهل يجري هذا الخلاف في مثل هذا النوع إذا ورد مفتوح العين فقط
نحو لعث (ثقل وبطء) ورهق (سفه) ولعس (سواد مستحسن
في الشفة) ويحتر مصادر، أو ما كتبها فقط كنحل ونخل ورحل ويعل -
وضح ما تقول مع التوجيه .

١٠ - عمرٌ سلم قرُح رشَد وصل (عظم لا يكسر ولا يختلط
بغيره) - استعملت هذه الكلمات ذات وجهين فقد ضمت فاء الأولى
ثم فتحت في القسم للتخفيف مع سكون العين فيهما ، وفتحت وكسرت
فاء الثانية مع سكون العين أيضاً ، وفتحت وضمت فاء الثالثة مع سكون
العين أيضاً ، وفتحت فاء الرابعة مع فتح عينها وضمت مع سكونها ،
وضمت وكسرت فاء الخامسة مع سكون العين فيهما . هل أحد الاستعمالين
فرع عن الآخر ؟ وإن لم تر الفرعية فاذا ذكر السبب بالتفصيل

١١ - في اللغة مثلثات معروفة ومنها مقدار من الثلاثي المجرد - بعضه
متحد المعنى نحو كف ، (نظير) وشن - (بغض) وحرو (ولد الكلب) -
وبعضه مختلف نحو الزق فالملفوح إطعام الطائر فرخه والمكسور الحلة
والمضموم الخمر خاصة ، ونحو الجحد فالملفوح الإنكار والمكسور الشحيح
والمضموم شظف العيش ، هل يعتبر أحد الأوزان الثلاثة أصلاً ؟

١٢ - اذكر خلاف الصرفين في بناء (فَعْلَل) مع بيان حجة كل فريق
ومناقشتها ورجح ما تختاره ، وهل لهذا الخلاف ثمرة

١٣ - منع الصرفيون وزن (فَعْلَل) مكسور الأول ساكن الثاني
مضموم الثالث من أبنية الرباعي ، فأورد عليهم خيرٌ فع وضئيل وكان
جوابهم أن الأولى كانت مضمومة الفاء أو مكسورة اللام والثانية كانت
مكسورة اللام فقط - فما سر هذه التفرقة ؟ وهلا رجعا إلى وزن واحد ؟

١٤ - كيف يحزمون بعدم توالي أربع متحركات في الكلمة مع ورود
نحو هَدَبْد وعلبط وهرتن ؟

١٥ - لم اكتفوا في الحكم على دَلَمَز بالشذوذ ، وقالوا في تحذيل

إنه مخزول من غيره مع اشتراكهما في أنهما غير واردين على بناء من أبنية الرباعي .
١٦ - مثل لمجرد يقبل الزيادة ، وللمجرد لا يقبل الزيادة ، ولمزيد يتحمل
التجرد ، ولمزيد لا يتحملة .

١٧ - مثل للثلاثي مزيداً بحرف وبحرفين وبثلاثة وبأربعة - وللرباعي
مزيداً بحرف وبحرفين وبثلاثة مع اطراد الزنة للثالث الذي تذكره .

الباب الثاني

في تقسيم الاسم إلى جامد ومشتق

ينقسم الاسم بالنظر إلى أخذه من غيره وعدم أخذه من غيره
إلى جامد وإلى مشتق - فالجامد ما لم يؤخذ من غيره والمشتق بخلافه ،
ولا يغيب عن الدهن قبل كل شيء أن المشتق والمشتق منه منحصران
في دائرة الحكم العريضة قال الجوابي (قال ابن السراج في باب ما يجب
على الناطق في الاشتقاق : مما ينبغي أن يحذر منه كل الحذر أن يشتق
من لغة العرب لشيء من لغة العجم . فيكون بمنزلة من ادعى أن الطير
ولد الحوت)^(١) :

والتعريف المذكور لكل من الجامد والمشتق يمكن تطبيقه على
المدهيين : البصري القائل بجمود المصدر واشتقاق غيره منه ، والكوفي
القائل باشتقاقه من غيره .

نعم المشهور في الكتب الصرفية تعريفهما بما يتجه نحو المذهب البصري

(١) راجع العرب مقدمة الكتاب ص ٣ وما بعدها طبع دار الكتب .

فأنهم يقولون : الجامد ما دل على ذات أو معنى ، والذات ما تقوم بنفسها
كأسماء الأجناس نحو رجل وأسد وحجر ، والمعنى ما قام بغيره كالمصادر
نحو العلم والضرب والشجاعة - والمشتق ما دل على حدث وذات يرتبط
بها الحدث على وجه مخصوص كقام ومفهوم إلى آخر المشتقات .

وليس يخاف عليك أن تعريف المشتق هذا ملاحظ فيه أن المقسم
الاسم ، ولو نظر إلى المشتق في ذاته من غير مراعاة أصل المقسم لقليل فيه :
هو ما دل على حدث وذات أو زمان ليشمل الأفعال كما شمل الأسماء .

وكل هذا مراعى فيه المذهب البصرى كما نهى عن عدلوا في اتجاههم
نحو المذهب الكوفي لتبدل ذلك كله ، على أن كل هذا ليس له من نتيجة
إلا الملائمة لروح المذهب البصرى المشهور .

وقل أن تكلم على كل من الجامد والمشتق على حدة ينبغي أن
نهد لها مسائل عامة تتناول فيها تعريف الاشتقاق ، وأنواعه الثلاثة ، والخلاف
في المشتق منه في الاشتقاق الصغير ، وتحقيق أنه المصدر ، والفرق بينه
وبين اسمه ، ومشاركة اسم العين للمصدر في الاشتقاق منه ، والتعيرات
العارضة عند الاشتقاق . ثم نمرع بعد هذا للكلام على كل من الجامد
والمشتق على انفراد في فصلين .

تعريف الاشتقاق

الاشتقاق في الاصطلاح : أخذ كلمة من أخرى بينهما ارتباط في
اللفظ والمعنى - على ما يوضح قريباً - ليعرف رجوع أحدهما إلى الأخرى .
فبدخل فيه نحو فهم وفهم ويفهم وافهم وقام إلى آخر المشتقات ، ونحو
يش وأيس ، ونحو نعت ونعت . وبذلك صار التعريف جامعاً لأنواعه الثلاثة

أنواع الاشتقاق الثلاثة

ينقسم الاشتقاق إلى ثلاثة : صغير وكبير وأكبر .

الاشتقاق الصغير : أخذ كلمة من أخرى بينهما تناسب في المعنى واتفاق في الحروف الأصلية وترتيبها مثل فهم وفهم الخ ما تقدم - وسمى صغيراً لأنه لا يحتاج في إدراكه إلى تأمل - ومعرفة الأصل فيه من الفرع منعرض لها بالتفصيل قريباً - وعد اختيار المذهب البصري من أن الأصل المصدر سشرح الاشتقاق الصغير ثانياً على أساسه إن شاء الله تعالى .

والاشتقاق الكبير : هو أخذ كلمة من أخرى مع الاتحاد بينهما في المعنى واللفظ دون الترتيب في الحروف ، وذلك نحو رأى وراء ، والواحد والحادى ، والقووس والقسى ، والوجه والجاه ، وأمثله كثيرة ، وهو المعروف بالقلب المكاني ، وسمى كبيراً لاحتياجه إلى تأمل في معرفته للتغير فيه بالتقديم والتأخير - والتمييز بين المشتق منه والمشتق منوط بالأصل من مصدر إن كان الاشتقاق بين فعلين كالرؤية في المثال الأول والثاني ، أو بين اسمين مشتقين كالوحدة في المثالين الثالث والرابع . أو من مجرد إن كان الاشتقاق بين جمعين كالقوس في المثالين الخامس والسادس ، كما يكون التمييز بكثرة تصاريف المشتق منه كالوجه في المثالين السابع والثامن ، فلا دخل لكثرة الاستعمال وقلته في معرفة الأصل من الفرع في هذا الاشتقاق إذ قد يكثر المقلوب في الاستعمال كالحادى بل قد ينفرد فيه كالقسى .

والاشتقاق الأكبر : هو أخذ كلمة من أخرى مع التناسب في المعنى والاتحاد في أكثر الحروف على أن يكون الباقي منها من مخرج متحد

أو مخرجين متقاربين نحو فسطاط وفستاط وثلب وثلم ، وأمثله كثيرة وهو المعروف بالإبدال ، واختص بالأكثر لتطلبه كلفة أكثر لتبدل الحروف - ومعرفة الأصل فيه من الفرع راجعة إلى كثرة الاستعمال للشق منه ، ولذا حكموا في لعل ولعن ، وإياك وهياك ، وخامل وخامن بأن الأولى في كل من هذه أصل للثانية .

تلك أقسامه الثلاثة التي قد عادت على اللغة بأجزال الفوائد فكثرت موادها وتشعبت كلماتها فهضت بالإفادة مع الإجادة .

لا سيما الأول فإنه قياسي وأما الأخير ان مع كثرة ورودهما فسماعيان ، وقد كان العلماء من القدماء يستروحون إليهما ويلجأون إليهما عند الضرورة ، ومن أكثر فيهما من المتأخرين أبو علي الفارسي ، وأرني عليه تليذه أبو الفتح بن جني في كتابه الخصائص غير أنه سمي القسم الأول الأكثر وأغفل تسمية الثاني فجعل الحديث عنه تابعا للأول . فتكلم على الأول في الأبواب الآتية : (باب القول على الفصل بين الكلام والقول ، باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير ، باب في الاشتقاق الأكثر) . وعلى الثاني في (باب الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه) ^(١) . ثم جاء من بعدهما الزمخشري الذي اعتمد عليهما كثيرا في كشافه ، وهما في الحقيقة بعلم اللغة ألصق منهما بعلم الصرف .

بقي علينا أن نسم ما يتعلق بالقسم الأول من الثلاثة وهو الاشتقاق الصغير في معرفة الأصل فيه من الفرع ، فدونتك تفصيل الكلام فيه .

(١) راجع الأبواب السابقة في الخصائص ج ١ على هذا الترتيب ص ٤ وما بعدها
ص ٤٦٧ وما بعدها و ص ٥٢٥ وما بعدها و ص ٤٧٨ وما بعدها .

الخلافاً في المشتق منه

في الاشتقاق الصغير

ذهب جمهور البصريين إلى أن المصدر مأخذ المشتقات من الأفعال والأسماء ، وقال الكوفيون : إن الفعل مأخذ المصدر والأسماء المشتقة ، وقال السيرافي والفارسي : إن المصدر أصل للفعل والفعل أصل لباقي المشتقات ، وقال السيوطي : (وزعم قوم من أهل النظر أن الكلم كله أصل وليس منه شيء اشتق من غيره)^(١) .

هذه هي جملة الأقوال المشهورة وليس يعنينا منها إلا الأولان - أما الأخير ان ضعفهما ظاهر ، إذ الثالث يمنع بأن مشتقات الأسماء لا تتضمن الزمن المعين الذي في الفعل ، واشتقاقها منه قاضٍ باحتوائها عليه فكيف تعتبر فرعاً له - والرابع يدفع بأن الصلة بين الكلم العربية مُحسنة وثيقة في اللفظ والمعنى فلا بد من اعتبار الأصالة فيها والعربية ، والتحويل على هذا القول قاضٍ بامكانها وعدم ارتباطها ، فالحق أنه في غاية الهزال .

ولنرجع إلى المقصود فنقول : يرى جمهور البصريين أن المصدر أصل للجميع فكلية مصدر عندهم اسم مكان ، وعلى هذا فيعرف المصدر بأنه اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل وسائر مشتقات الأسماء - ويرى الكوفيون أن الفعل أصل للأمرين فكلية مصدر عندهم مصدر ميمي

(١) راجع مع الهوامع الكتاب السامع في التصريف (الاشتقاق) ج ٢ ص ٢١٣

وما بعدها ، والمزهر النوع الثالث والعشرين (الاشتقاق) ج ١ ص ٢٠٢

أريد به اسم الفاعل فمعناه الصادر من غيره ، ويعرف بأنه اسم الحدث الذي اشتق من الفعل - واستدل كل من الفريقين لتأييد مذهبه بأدلة :

أشهر أدلة البصريين :

للبصريين أدلة كثيرة أقواها ما قال الرضى (وقال البصريون : كل فرع يؤخذ من أصل ويصاغ منه ينبغى أن يكون فيه ما في الأصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ والاشتقاق كالباب من الساج والخاتم من العضة ، وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأجزاء التي هي الغرض من وضع الفعل لأنه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب إلى زيد ، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أنخصر ، فوضعوا الفعل الدال بجوهر حرفة على المصدر وبوزنه على الزمان)^(١) ومثل الفعل الأسماء المشتقة فأنها مصوغة للمصدر والذات ، فتدل بحروفها على الحدث وورثها على الذات .

أشهر أدلة الكوفيين ثلاثة :

الأول : دوران المصدر وراء الفعل لإعلا لا وصحة فاعل نحو عدة بحذف الواو لحذفها من مضارعه ، وأعل نحو قيام بقلب الواو ياء لإعلال فعله بالقلب في قام - ولم يعمل بالحذف نحو وتجل لصحة يوتجل ، ولم يعمل بالقلب نحو قوام لصحة فعله قاوم . وهذا يدل على أصالة الفعل للمصدر . ويدفع هذا الدليل بأن هذا الدوران للنسبة بينهما في اللفظ والمعنى لا لأصالة الفعل في الوجود التي هي محل النزاع بدليل وجود المتابعة

(١) شرحه على الكافية باب المصدر ج ٢ ص ١٩٢

المذكورة بين الأفعال أنفسها . فقد حذف الواو من المضارع المبدوء بغير الياء نحو أعد ونعد وتعد حملاً على المبدوء بها إذ هو الذي انفرد بوجود المقتضى للحذف ، وحذفت الهمزة من المضارع الرباعي المبدوء بغير الهمزة كيكرم وتكرم ونكرم حملاً على المبدوء بها لأنه المختص بالعلة المقتضية للحذف ، وليس معقول أصالة فعل لآخر من نوع واحد ، على أنه قد صبح المصدر مع إعلال فعله نحو رمى رمياً وأعل مع تصحيح فعله نحو اعشوشب اعشيشاً .
الثاني : وقوعه تأكيذاً له نحو ضربت ضرباً والمؤكد فرع التوكيد ، وينقض هذا الدليل أيضاً بأن المصدر في الحقيقة تأكيداً كيد للمصدر المضمون في الفعل قال الرضى (لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً لقولك ضربت بمعنى أحدثت ضرباً ، فلما ذكرت بعده ضرباً صار بمنزلة قولك أحدثت ضرباً ضرباً ، فظهر أنه تأكيداً للمصدر المضمون وحده لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل)^(١)

الثالث : عمل الفعل فيه كالمثال السابق والعامل قبل المعمول .
وزيف هذا الدليل أيضاً بما قال الرضى (وقولهم قبل المعمول فيه مخالطة . إن أرادوا أن مرتبته وقت العمل أن يتلفظ به قبل المصدر فسلم ولا ينعمهم لأن النزاع في كون الفعل مقدماً وضعاً على وضع المصدر مأخذاً له لا في تقدمه عليه عند عمله فيه ، وينتقض ما قالوا بنحو ضربت زيداً وزيد ولم يضرب ، فإنه لا دليل فيها على أن وضع العامل قبل وضع المعمول)^(٢)
فتبت من هذا أن المصدر أصل المشتقات .

(١) راجع شرحه على الكافية في المعمول المطلق ج ١ ص ١١٤

(٢) شرحه على الكافية باب المصدر ، والبحث كله مستوفى في الأشياء والظواهر

الفن الأول الهمزة (الاشتقاق) ، وشرح مراح الأرواح (الاشتقاق)

وغسل من اعتسل ، وكلام من كلم ، وعون من أعان ، وهكذا
وأما المعنى فمدلول المصدر الحدث ، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر
من حيث معناه . نعم قال بعضهم : إنها سواء في الدلالة على الحدث .
وعلى هذا فالفرق بينهما إنما هو بالصيغة فقط على ما تقدم .

الاشتقاق من اسم العين

قد وقع الاشتقاق كثيراً من أسماء الأعيان ، فمن ذلك الاشتقاق
من الذهب والفضة والديار والدرهم والحجر والتراب والرمل واللجام
والنيس والعيل والناقة والآتان - فقالوا : مُذْهَبٌ ومَفْضَضٌ ومدَنَرٌ
ومدرهم ، واستحجر ، وتربت يداه ، وأرمل ، وألجم فرسه ، واستتست
الماعز ، واستفيل الجمل ، ومن أمثالهم (استنوق الجمل ، وكان حماراً فاستأن) (١)
ومن ذلك فاعل في العدد مراداً به البعض قال خالد (الاشتقاق من أسماء
العدد سملحى لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس) (٢)

وسيرد عليك في آخر اسمي الرمان والمكان اشتقاق (مفعلة)
من اسم العين على خلاف فيها بين القياسية والسماحية ، وينبغي أن تعرف
أن الاشتقاق في أسماء الأعيان قد حذوا فيه حذو الاشتقاق من أسماء المعاني
على وفق المعروف في الاشتقاق الصغير .

ومع كثرة الاشتقاق من أسماء الأعيان لم يصرح المتقدمون فيه

(١) بضرب المثل الأول للرجل يكون في حديث ثم يخلطه بغيره وينتقل إليه
راجع القاموس (الناقة) والثاني للرجل يهون بعد العز راجع يجمع الأمثال (الكاف)
(٢) شرحه على أوضح المسالك لابن هشام باب العدد (حكم فاعل فيه)

بالقياسية ، وحملهم على ذلك أمران (الأول) قلة ما ورد من المشتقات من الأعيان بالنسبة إلى ماورد من المشتقات من المعاني (الثاني) أن المشتق يحمل دائماً الحدث إما مع الذات أو الزمان أو المكان ، والذي يفيد الحدث وحده حتى يكون ماسطاً للاشتقاق إنما هو المصدر ، لكن لما كانت كثرة المشتقات من الأعيان في دلتها مطمئة وحاجة العلم لا الأدب ماسة إلى الاشتقاق من أسماء الأعيان رأى مجمع اللغة العربية اعتباره قياسياً فيها وقراره . (اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان ، والمجمع يحيز هذا الاشتقاق للصورة في لغة العلوم)^(١)

وهما وجب أن نبى بوعدهما السابق في شرح الاشتقاق الصغير بعد أن هرفت الأصل فيه والمرع ، لفهمه وتقف على التغيرات العارضة فيه .
الاشتقاق الصغير والتغيرات العارضة فيه

الاشتقاق الصغير : صوغ لفظ من آخر ولو مجازاً تناسبا في المعنى واتفقا في الحروف الأصلية وترتيبها مع تغيير في الهيئة ولو تقديرا - والمصوغ منه المصدر والمصوغ الأفعال ومشتقات الأسماء - مثاله فهم مصدر يدل على الحدث وحده - يصاغ منه الأفعال الثلاثة دالة على الحدث والزمان المعين ، ومشتقات الأسماء السبعة دالة على الحدث والذات . فيها وبين المصدر اتفاق في الحروف الأصول وترتيبها وتناسب في المعنى لأنها دلت على معناه مع زيادة كما رأيت ناشئة من تغيير الهيئة - وقولنا

(١) هذا الفرار في مجلة مجمع اللغة العربية ج ١ ص ٣٦ والآليات المبى عليها في ص ٢٣٢ وما بعدها وفي ج ٢ ص ١٢ وما بعدها .

(ولو مجازاً) ليدخل فيه نحو الطلق بمعنى الدلالة فإن المشتقات منه تدل على معناه المخارى مع الزيادة المطردة فيها إذ ليس الاشتقاق ، قاصراً على المعنى الحقيقى - وقولنا (فى الحروف الأصلية) لأنه لا عبرة بالرائدة ولا يرد نحو (خف) من الخوف لأن المحذوف لعله كالثابت - وقولنا (ولو تقديرًا) ليدخل الفعل - فى نحو طلب ومصدره طلب . فلو لا التقدير لكان اللفظ عين اللفظ . وما جملة فالتعيرات بين الأصل والعرع جمعها أبو حيان فى تسعة نقلها عنه السيوطى فقال:

(قال أبو حيان وأعلم أنه قد يعرض فى اللفظ المشتق مع المشتق منه تعيرات تسعة : الأول زيادة حركة كضرب من ضرب ، الثانى زيادة حرف كطالب من طلب ، الثالث زيادة حركة وحرف كضارب من ضرب ، الرابع نقص حركة كعرس من العرس (الزوم) ، الخامس نقص حرف كبت من البات وخرج من الخروح ، السادس نقص حركة وحرف كزا من الزوان ، السابع نقص حركة وزيادة حرف كغضب من الغضب ، الثامن نقص حرف وزيادة حركة كحرم من الحرمان ، التاسع زيادة حركة وحرف ونقصان حركة وحرف نحو استنوق من الناقة فالعين فى الناقة سا كنة وفى استنوق متحركة والناء فى الناقة متحركة وفى استنوق سا كنة والناء فى الناقة موجودة وفى استنوق مفقودة والسين فى الناقة مفقودة وفى استنوق موجودة)^(١)

وإذا انتهى الكلام على كل ما فى التمهيد فليعد إلى الحديث عن كل من الجامد والمشتق فى هـ صلين :

(١) راجع المجمع الكتاب السابع فى التصريف مبحث فى الاشتقاق ج ٢ ص ٢١٣

الفصل الأول في الجوامد

تقدم أن الجامد على المذهب البصري مادل على معنى أو ذات ، وأن الدال على معنى هو المصدر ، والدال على ذات هو اسم العين .
والمقصود في مبحثنا هذا إنما هو المصدر لأنه مبحث الاشتقاق الاصطلاحي المطرد ، والمصدر متى أطلق إنما ينصرف إلى المصدر العام المعروف ، وقد يقيد بالمبني ، أو الصناعي ، كما قد يسمى باسم المرة إذا أريد من الحدث الوحدة ، واسم الهيئة إذا أريد نوع الحدث . وهذه الأربعة مأخوذة من المصدر العام لأنها تدل على الحدث مع زيادة وصف للمصدر في الأول للتوسع في اللغة ، ومع زيادة شيء مرتبط بالحدث في الثلاثة الباقية^(١) لكها ليست من المشتقات الاصطلاحية ، لأن المشتق الاصطلاحي يتضمن الذات مع الحدث وهي لا تدل على الذات ، إنما أخذها من المصدر العام على معنى مطلق الاشتقاق اللغوي فهي من أنواع الجوامد ، وبذلك تكون أنواع الجوامد خمسة :

النوع الأول المصدر

عندما يراد الكلام على معرفة قياسه فلا نجد معدلاً عن الرجوع إلى فعله حتى عند البصري الذي يراه أصلاً للفعل ، ولا يعود هذا عليه بالنقض لرايه قال الرضي (وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياساً لمن اتفق له سبق علم بالفعل)^(٢) .

(١) إلا أن ذلك في الصناعي إذا كان مأخوذاً من اسم المعنى

(٢) شرحه على الكافية . باب المصدر ج ٢ ص ١٩٢

ومعلوم أن المصدر فعلة إما ثلاثي أو غير ثلاثي ، ولما تميز مصدر
الثلاثي من غيره بالاختلاف في قياسية الثلاثي والإجماع على قياسية غيره ، ثم
بالتغاير في معنى القياس نفسه فيهما ، جعلنا الكلام عليهما في مطلبين :

المطلب الأول في مصدر الثلاثي

لا جدال بين الصرفين في كثرة الأوزان الواردة من مصدر الثلاثي
كثرة تعاصت عن الضبط والتحديد . وقبل الكلام على أوزانه التي
يقاس فيها نذكر كلمة نين فيها الاختلاف بينهم في قياسيته ، ومعنى
القياسية عند من يقول بها .

كلمة في قياسية مصدر الثلاثي

إن مصادر الثلاثي لم تخرج على أوزان معينة شأها في هذا شأن أفعالها
الماضوية والمصارعية التي مدار النطق فيها على ما يسمع من حملة اللغة
وينقل عن معاجمها ، وما ضوابط الصرفين التي دونوها فيها إلا للتقريب
والرجوع إليها عند الحاجة ، بخلاف الأفعال الزائدة على ثلاثة فأنها تسير
على نظام معين مستقر لا يتبدل ولا يتغير في كل من الماضي والمضارع ،
فكانت مصادرهما جارية على قاعدة ثابتة مثلها

فإن هذا كانت مصادر الثلاثي على أوزان شتى مع التفاوت بينها
في الكثرة والقلّة والدرّة والشذوذ ، مما أدى إلى اختلاف الصرفين في القياسية
والسماعية ، ورأى بعضهم عدم القياس على (فَعَلَ) الذي اعتبره الجمهور
قياسياً للفعلين (فَعَلَ وَفَعَلَ) المتعديين والزم السماعية ، قال السيوطي
(ومنع ابن جودر قياسهما)^(١) ولا يخفى ما يستلزمه هذا المذهب من العنت

(١) في معجم المصنف الكتاب السادس في الألفية ، وابن جودر (خلف) راجع بغية الوعاة

لكثرة مواد هذين الفعلين في الكلام ، ولهذا عول الجمهور على القياس فيهما
اكتفاء بغلبة هذا المصدر للفعلين كما هو رأيهم في باقي المصادر لباقي الأفعال ،
فقد جعلوا كثرة استعمال بناء أى مصدر لآى فعل مصححة للقياس عليه
قال سيبويه « ولكن ألا كثر يقاس عليه »^(١) وتعمهم ابن مالك غير أنهم
لا يقصدون من القياس هنا معناه المتبادر من لفظه كما هو الحال في مصدر
المزيد على ثلاثة . بدليل أنهم لا يقولون عليه هنا إلا حيث يعوزهم السماع ،
ويتركونه عند ورود السماع المخالف له قال الأشموني (والمراد بالقياس هنا
أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فأنتك تقيسه على هذا لا أنك
تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والآخر)^(٢)

وما ذاك منهم إلا لأن الكثرة لم تصل في نظرهم حداً يقطع باطراد
القياس المبني عليها دوماً . فهذا أرجح القولين لأن فيه مراعاة الحقيقين :
ال نظر إلى المسموع عند الورد ، والالجوء إلى القياس عند انعدامه ، ونتيجة
هذا الخلاف ظاهرة .

أبنية مصدر الثلاثي

من المعلوم أن للفعل الماضي الثلاثي بقطع النظر عن تنوع مضارعه
ثلاثة أوزان لا رابع لها :

الأول (فَعَلَ) مفتوح العين متعدياً كنصر ، ولازماً كجلس

الثاني (فَعِلَ) مكسورها متعدياً كفهم ، ولازماً كفرح

الثالث (فَعُلَ) مضمومها ولا يكون إلا لازماً كظرف

(١) راجع الكتاب باب بناء الأفعال التي هي أعمال إنح جـ ص ٢١٥ وما بعدها .

(٢) شرحه على الألفية ، أبنية المصادر

وسيدور الكلام على أبنية مصادر هذه الأفعال الثلاثة وراء التعدي والروم . ومعلوم أن الأولين فيهما التعدي والروم بخلاف الثالث . وعلى هذه المقدمة سيكون الكلام على مصادرهما في ثلاثة مباحث

المبحث الأول : مصدر المتعدي (من فَعَّلَ وفَعِّلَ)

قياس مصدرهما (فَعَّلَ) بسكون العين مطلقاً سواء أ كان الفعل صحيحاً بأنواعه الثلاثة : سالماً ومضاعفاً ومهموزاً ، أم كان معطلاً بأنواعه الأربعة : مثلاً وأجوفاً وناقصاً ولقيماً . فمصدر مفتوح العين نحو : صرَّبَ وأكل ، ورد ، ووعد ، وقول ، وبيع ، ورعى ، وغزو ، ووقى . ومصدر مكسورهما نحو : لَقَمَ ، وفهم ، ومس ، وأمس ، ورأى (حَبَّ) ، ووطء ، وخوف ، وقنو (لروم الحياء) . هذا إذا لم يدل على حرقة أو مافى معناها ، وإلا فقياس مصدرهما فَعَالَةً . فمثال مفتوح العين نحو : كتابة ، وحجامة ، وحياكة ، وحياطة ، وقصارة (تبيض الثياب) ، ونجارة ، ومساحة (زرع الأرض) ، وصياغة . ومثال مكسور العين نحو : ولي أمرهم ، ولأية ، وإلى هذا القسم يشير ابن مالك بقوله :

فَعَّلَ قياس مصدر المُعَدِّي من ذى ثلاثة كَرَدَ رَدًا

المبحث الثانى : مصدر اللازم منهما

يختلف قياس مصدرهما

فمصدر «فَعَّلَ» مكسور العين قياسه «فَعَّلَ» بفتحها سواء أ كان الفعل صحيحاً أم معطلاً : كبطر ، وأشر ، وبرج (سعة العين) ، ووجل ، وصدى ، وأسى (حزن) ، وفرح ، وجوى ، وشلل . ويستثنى من هذا القياس أربعة :

- ١ - مادل على ما يشبه الحرفة ققياس مصدره فعالة كولى عليهم ولاية
٢ - مادل على لون ققياسه الفعلية كحمرة ، وخضرة ، وزرقة ، وصعرة
وسحمة (السواد) ، وشبهة ، وعيسة (بياض مشوب بشقرة)^(١)
٣ - مادل على علاج والوصف منه على فاعل ققياسه فعول كقدوم ،
وصعود ، ولزوق .

- ٤ - مادل على معنى ثابت ققياسه فعولة كيوسة ، ورطوبة .
ومصدر فعل مفتوح العين قياسه فُعُول ، لا فرق بين الصحيح
والمعتل غير الأجوف كقعود ، ومرور ، وخلوف (تغير رائحة الفم) ،
ووصول ، وزهو . قال تعالى (قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ، ومن الليل
فسبحه وأدبار السجود . لا يريدون علواً فى الأرض) . وإذا كان الناقص
يأتى اللام فيجب إعلاله بقلب الواو ياء وإدغامها فى يائه كهوى ، وثوى ،
ومضى ، وأوى إلى المكان ، ويستثنى من القياس سبعة .

- ١ - مادل على حرفة ققياس مصدره فعالة كتجارة ، وعراقة (قيام
بالشئون) ، وإمارة (على القيلة) ، وسفارة (سعى بين المتازعين)
وسعاية (جباية الصدقات) .

- ٢ - ما كان أجوف فالكثير إما فعل كصوم ، وفوز ، وموت ،
وميل ، ومين (كذب) . أو فعال كصيام ، وقيام . أو فعالة كنياسة .
وقل فيه فعول كغابت الشمس غيوباً .

- ٣ - مادل على امتناع ققياسه فعال كشراد ، وإباء ، وجاح ، ونهار ،
ولباق ، وفرار ، وشماس .

(١) أصلها بضم العين وكسرت الياء بعدها .

٤ - مادل على قلب واضطراب فيهما تحرك شديد فقياسه فعَلان
كجولان ، وزوان ، وطوفان ، ودوران ، وميدان (اضطراب) - وطيران ،
وعليان ، وخفقان ، وعثيان (خبث النفس) - لا مطلق التحرك حتى
ينتقض نحو قيام ، وقعود ، ومشى - وقد جاء (فعَلان) غير مصدر نحو
رمضان في العاط معدودة (١)

٥ - مادل على داء فقياسه فُعال كسعال ، ودوار ، وزكام ، ومشاء

٦ - مادل على صوت فقياسه فُعال كبكاء ، وحذاء الإبل ، وخوار ،
ومكاء (صغير بالقم) ، وبغام (للظبي) ، وضباح (للثعلب) ، وعواء
(للكلب والدئب) ، وثغاء (للغنم) - أو فَعِيل كخفيف (صوت الفرس
عند ركضه) وزئير ، ووحيب (خفقان القلب) ، وصهيل (للفرس) ، وصحيد
(للصرَد) ونثيم (صوت ضعيف) ، وهدير (للحمام) - وقد احتما
في بعض الأفعال كأُزاز وأزير (للقيدر عند غليانه) وشحاج وشحيج
(للبغل) ، ونباح ونبيح (للكلاب) ، ونعاب ونعيب (للغراب) ، ونعاق
ونعيق (للرعى) وهاق ونهيق (للحمار) وصراخ وصريح (للاستغِيث) (٢)
ولا يحق على حسب ما تقدم في قياس الثلاثي أنك مخير في أحد
الوزنين السابقين عند ورودهما أو انعدامهما ، أما إن ورد أحدهما فقط
فأه يقتصر عليه

(١) مجموعة في ثلاثة وثلاثين علما اس مالك ، راجع المرمر النوع الأربعين
(صوابط واستثناءات في الأبنية وغيرها)
(٢) راجع هذه اللغة للعلالي الباب العشرين في الأصوات وحكاياتها فيه الكفاية

٧ - مادل على سير فقياسه فعيل كذميل السير اللين) ، ورسم
(ضرب من سير الإبل) ، ووجيف (ضرب من سير الخيل والإبل) ،
وديب ، ودليف (مشية الشيخ)

وبما تقدم يستتج أمور ثلاثة: (الاول) أنه لو ورد فعل ثلاثي متعد
ولازم مع تنوع معناه عند اللزوم فإن ما تقدم على التفصيل يعتبر قياسياً فيه
على طبق المراد منه ، فمن ذلك (صد) فإنه استعمل متعدياً بمعنى مع فصدره
الصد ، كما استعمل لازماً بمعنى أعرض فصدره الصدود ، أو بمعنى صوت
فصدره الصديد (الثاني) أن مادل على حرقة أو ما يشبهها من القسمين المذكورين
في المبحثين قياسه بفعالة^(١) (الثالث) أن وزني فعال وفعل من مصدر
فعل اللازم يجتمعان في الصوت ، وينعرد فعال في الداء وفعل في السير ،
فالنسبة بينهما العموم والخصوص الوجهي . وإلى قياس مصدر اللارم للمعلنين
المذكورين وبعض مستثنيات الفعل الثاني أشار ابن مالك بقوله :

وفعل اللازم بابه فعل كمرح وكجوى وكشمل
وفعل اللازم مثل قعدا له فُعول باطراد كقعدا
ما لم يكن مستوجبا فعلا أو فعلا فادر أو فعلا
فأول لذى امتاع كأي والثاني للذى اقصى قلبا
للدأ فعال أو لصوت وشمل سيرا وصوتا الفعيل كصهل

(تنبه)

ماسلف من التفصيل في مصدر (فعل) عد يقدان السماع من أن

(١) على أن الرضى في شرحه للشافية جعل هذا الوزن قياسياً في الحرقة حتى لو كان

الفعل من باب فعل الآتي في المبحث الثالث راجع الشرح أبينة المصدر ج ١ ص ١٥٢

قياس المتعدى منه (فَعَلَ) واللازم (فُعُول) رأى الجمهور - وخالفهم الفراء -
إد جعل القياس عند عدم السماع غير منوط بالتعدى والروم ، بل جعله مطلقاً
فَعَلًا عند الحجازيين وفُعُولًا عند التحديين ، قال ابن الحاجب ، وقال الفراء
إذا جاءك فَعَلٌ بما لم يسمع مصدره فاجعله فَعَلًا للحجاز وفُعُولًا للجد^(١)

المبحث الثالث مصدر (فَعَلَ) مضموم العين

قال ابن يعيش (وأما ما كان مما لا يتعدى مختصاً ببناء لا يشركه فيه
المتعدى فهو فَعَلَ ، وذلك لما يكون خصلة في الشيء غير عمل ولا علاج ،
ولمصدره أبنية ثلاثة يكثر فيها وهي : فَعَالٌ وفَعَالَةٌ وفُعِلَ ، فالأول جمل
حالا وبهوها ، والثاني قبح قباحة وبهوهاة وشنع شناعة ووسم وسامة .
والثالث حسن حسناً ونبل نبلاً ، وفَعَالَةٌ أكثر)^(٢)

نعم قد وافقه على هذه الثلاثة الرصی ، لكن ابن مالك اقتصر على
بناءين فقط للقياسي فقال :

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا كسهل الأمر وزيد حزلاً

مع أن أولها ينبغي أن يكون في صف للمسموع ، فقد خالفهما
في أمرين كما ترى - وبالجمل فلك مصادر الثلاثي التي يعمل بها إذا لم يرد
للفعل مصدر مخالف لها وإلا وحب الوقوف عنده على ما عرفت ، ولنذكر
هنا طاقة بما خالفت القياس .

(١) متر الشافية (باب المصدر)

(٢) راجع شرحه للعصل أبنية المصدر في الثلاثي ج ٦ ص ٤٦

المخالف لقياس مصدر الثلاثي

فما سمع مخالفاً لقياس مصدر المتعدي فلم يحى، على فعل من (فعل) مفتوح العين نحو غلب، وشكر، وحلب، وغفران، وسؤال، وحرمان وهدي، ومن (فعل) مكسور العين نحو علم، ولزوم، وركوب

ومخالفاً لقياس مصدر اللازم من (فعل) مكسور العين نحو رضا، ومخل، وسخط، ورغبة - ومن (فعل) مفتوح العين نحو فسق، وذهاب ومشى، وتهلك ولا نظير لها، وسرى.

ومخالفاً لمصدر (فعل) مضموم العين نحو ظرف، وشرف، وعظم، وسهولة، وكثرة - هذا ولا يهوتك أن المصدرين السابقين : هدى وسرى لا ثالث لهما على زنتهما، قال ابن يعيش (وليس في المصادر ما هو على فعل إلا الهدى والسرى) ^(١)

ولنكتف بذكر الأمثلة الماضية للمخالف لقياس مصدر الثلاثي لأنه كثير جداً. فقد ذكر ابن الطيب في حاشيته على القاموس مادة (شأ) ثمانية أفعال ورد لكل منها أربعة عشر مصدراً، وهي (شئ، ولقي، وقدر، ورد، وهلك، وتم، ومكث، وغلب) - وسأكتب بذكر مصادر لقي ما في القاموس فقط قال (لغيه كرضيه لقاء، ولقاءة، ولقاية، ولقيماً، ولقياناً، ولقيانة بكسر هـ، ولقيماً، ولقياناً، ولقيماً، ولقيت بضم هـ، ولقاءة مفتوحة: رآه)

ولقد أشار ابن مالك إجمالاً إلى المخالف للقياس بقوله :

وما أنى مخالفاً لما مضى فبابه النقل كسخط ورضا

(١) راجع شرحه للفصل مصدر الثلاثي، وكذا قال الرضى في شرح الشافية

المطلب الثاني في مصدر الزائد على ثلاثة

تقدم لك أن مصادر الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف لها أقيسة ثابتة لمختلف فيها الصرفيون ، وأن معنى القياس فيها الاطراد الدائم - ومن المعلوم أن الأفعال المتجاوزة ثلاثة أحرف بالنظر إلى الحروف المنطوق بها وعدم ملاحظة التجرد فيها والزيادة تكون رباعية وخماسية وسداسية ، ولكل منها مصادر قياسية خاصة به ، فاقضى هذا أن نتكلم عليها في ثلاثة مباحث

المبحث الأول مصدر الفعل الرباعي

لا يخفى أن الأفعال الرباعية تنقسم بحسب الوزن إلى أربعة : واحد مجرد وهو (فَعَّلَ) ويدخل معه في قياس مصدره الملحق به كما يجيء لمسايرته له في المعاملة ، وثلاثة مزيدة بحرف واحد وهي (أَفْعَلَ وفَعَّلَ و فاعَلَ) وهاك بيان قياس المصدر لكل منها بالتفصيل .

الأول فَعَّلَ قياس مصدره فَعَّلَلة سواء أكان مجرداً مضاعفاً نحو رلزل وققعق ووسوس ودمدم ، أو غير مضاعف نحو دحرج وعتد وعربد (ساء خلقه) ويرطم (عَبَس وجهه وانتفخ غضباً) - أم كان مزيداً للإلحاق نحو جلبب وسيطر وهرول وقلسه (ألْبسه القلنسوة)

ويُقاس في المجرد المضاعف أيضاً فَعَّلَال فيكون للمضاعف مصدران قياسيان فيقال مثلاً : زلزل زلرله وزلزالاً وهكذا . نعم قد سمع فَعَّلَال في غير المضعف منه نحو سِر هاف قال العجاج :

نأى عن الأهلين والآلاف سرهفته ما شئت من سرهاف^(١)
 وفى المريد للإلحاق بحور سلفاء مصدر سلفيته (ألقته على طهره) ،
 وحيقال مصدر حو قل (كر وضعف عن الجماع) قال الراجز
 أقول إذ حو قلت أو دنوت^(٢) وبعد حيقال الرجال الموت^(٣)
 ألما حو قل (قال لا حول ولا قوة إلا بالله) المجردة فلم يسمع لها فعلاً ،
 والمعروف فيها فعلة كسائر الأفعال الرباعية المنحوتة
 هذا وقد أجازوا فى فعلال مصدر المجرد المضاعف القياسى فتح فائه
 تشبيهاً له بالتفعّل كما يحى ، وتخفيفاً للثقل الناشئ من التضعيف ، ولهذا
 لم يرد الفتح فى الأسماء غير المضاعفة إلا نادراً قال فى القاموس (وناقه بها
 خزعال ظلع ، وليس فعلال من غير المضاعف سواء ، وقسطال وخزطال)^(٤)
 وما تقدم من أن المضاعف المكسور الغاء والمفتوحها منه مصدران
 أحد أقوال ثلاثة ، وثانيها أنها اسم مصدر ، وثالثها أن المكسور مصدر
 والمفتوح وصف ، وهذا أرجح الأقوال الثلاثة بشهادة الاستعمال العربى
 قال تعالى (من شر الوسواس الخناس)

(١) الآلاف جمع آلاف ، وسرهفته أحسنت عداؤه ، والبيت من شواهد الخصائص
 (باب فى الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإعمالها المعانى) ج ١
 ص ٢٣ ، والمفصل (أبينة المصدر) ، والبيت من أرجوزة بن فيها على ابنه رؤيه ويرد
 على أرجوزته لما نأى راجع تهذيب ألفاظ ابن السكيت الباب الحادى والخمسين فى
 صفات النساء ، والخزانه شاهد ٨٩

(٢) البيت فى شرح المفصل لابن يمشى باب الأفعال ، أصناف الفعل الثلاثى (أبينة
 المزيد فيه) ج ٧ ص ١٥٥ ، ومعد البيت آخر مذكوران فى الأمانى للعالى ج ١ ص ٢٠
 (٣) راجع مادة خزعل والقسطال الفجار ، والخزطال حب معروف

الثاني : أفعل . قياس مصدره إفعال متى كان غير مُعلّ العين سواء
أكان سالماً كأعلّ إعلاناً وأقبل إقبالاً وأدبر إداراً ، أم مضاعفاً كأسرّ
إسراراً وأمرّ الدهر إمراراً ، أم كان معلّ اللام نحو أحلى إحلاء . وقد ذكرت
هذه المصادر الستة في قول الخنّب . ترى صحراً أخاها من أبيها :

وما عجز على بوّ تطيف به لها حيان إعلان وإسرار
ترتّع مارتعت حتى إذا أدّكرت فأعسا هي إقبال وإدبار
يوما بأوجد من حين فارقي صحر ولدهر إحلاء وإمرار^(١)
أم مُعلّ الدين وقد وحب تصحيحها لمابع صرفي نحو أحيا إحياء ،
وأقوى إقواء ، وذلك المابع هو إعلال اللام .

أما إن أعلت عينه فمصدره كذلك لكن يجب إعلال عينه بالتسكين
ونقل حركتها إلى العاء قلبها وقلبها ألفاً ثم الحذف على الخلاف الآتي
في المحذوف ثم التعويض عن المحذوف ، وذلك كإقامة ، وإصاحبة ، وإعانة ،
وإجادة - فأصل إقامة مثلاً إقوام نقلت حركة العين إلى العاء الساكنة قلبها
لثقل الحركة على حروف العلة وخفة السكون على الصحيح ، ثم يقال
تحركت العين بحسب الأصل وانفتح ما قلبها بحسب الآن فقلبت ألفاً
لمجانسة الفتحة قلبها .

هذا . ولا يقال كيف يسوغ قلب العين ألفاً مع وجود الساكن
وهو الألف بعدها . لأن ذلك الشرط فيما يستحق الإعلال لذاته كالفعل
أما المصدر فبطريق الحمل عليه . على أنه إذا لوحظ مذهب سيويه الآتي

(١) المعجول الناقة الواله التي صعدت ولدها لعجلتها في جيئها وذهاها ، والبرجد
ولدها يحشى بنتاً بعد موته ، وتطيف به تلم به وتقاربه ، وأوجد أحزن .

من أن الألف الثانية ستحذف خف الأمر إذ هي في معرض الزوال .
ونعود إلى ما كنا فيه فقول: لما التقى ألفان (المقلبة عن العين والزائدة)
وجب التخلص بحذف إحداهما ، فالخليل وسيبويه يريان أن المحذوفة الثانية
وواقعهما على ذلك ابن مالك في الألفية وذلك لريادتها ، وقربها من الطرف
الذى هو محل التغيير ، ولأن الثقل حصل بها - ويرى الفراء والأخفش أن
المحذوفة الأولى وواقعهما على هذا الرخشي في المفصل ^(١) وذلك عملاً
بقاعدة التخص من الساكنين إذا كان أولها مداً ، ولوجود التاء في المصدر
عوضاً ، وهذين الدليلين رجح العلماء مذهب الفراء والأخفش . فللدليل الأول
قال الرصبي (وقول الأخفش أولى قياساً على غيره مما التقى فيه ساكنان) ^(٢)
والثاني قال خالده (ولكن المعهود في التاء أنها تعوض من الأصول وهذا
يقوى ما اختاره الأخفش) ^(٣)

هـي أنه ليس لهذا الخلاف من أثر في الكلمة ، وإنما يظهر في ميزانها إذ
على الأول وزنها إفعلة والثاني إقالة . وأياً ما كان المحذوف عوض عنه التاء
إلا أن سيبويه أجاز حذفها مطلقاً إذ يقول (وإن شئت لم تعوض
وتركت الحروف على الأصل قال الله عز وجل لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن
ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ... وقالوا أرته إراء مثل أفته إقاما
لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا) ^(٤)

(١) راجع باب المصدر المزيد وشرح المفصل ج ٦ ص ٥٨

(٢) راجع شرحه على الشافية . الإعلال بحث الإعلال بالحذف ج ٢ ص ١٥١

(٣) راجع التصريح على أوضح المسالك . باب نقل حركة المتحرك المعتل الخ

(٤) راجع الكتاب ج ٢ ص ٢٤٤

أما الفراء ففزع الحذف في غير الإضافة قال الرصبي (وخص الفراء ذلك بحال الإضافة ليكون المضاف إليه قائماً مقام الهاء ، وهو أولى لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة)^(١) - وليس يخاف عليك أن يختلف مبيوه المحذور حذف التاء مطلقاً والفراء الموحى ذكرها في غير حال الإضافة منى على اختلافها السابق في المحذوف - بقى أن تعليل الرصبي الآخر في عبارته يبدى مع نقل مبيوه في آخر كلامه كما ترى .

هذا - وقد سمعت بعض أفعال لمصادر هذا النوع غير معلقة مع استحقاقها الإعلال منها : أعييت السماء (صارت ذات عجم) وأحيلت السماء (تهبأت للبطر) وأعيلت المرأة (أرصعت ولدها حاملاً أو معشبة) وأعول (كثر عياله أو رفع صوته بالكاء) وأعيل (كثر عياله) وحيف (نزل الخيف مكاناً) وأحوص الخيل (طهر حوصه) - فالجمهور على أنها شاذة مطلقاً . وبعض العلماء على حوار القياس عليها مطلقاً ، وبعضهم على التفصيل من ماله فعل ثلاثي كالحمة الأولى فمع القياس عليه وما ليس له فعل ثلاثي كالآخرين فأجار القياس عليه ، ولهذا التفصيل حظ من النظر^(٢)

ولا يعرب عن المال أن المصدر وراء فعله في الصحة والإعلال قياساً وشدوداً . ولذلك قال الصان لمناسبة الكلام على أفعل السابق وعلى استمع

(١) راجع شرحه على الشافية باب المصدر ج ١ ص ١٦٥

(٢) القول بالتفصيل منسوب إلى أبي زيد في شرح الرصبي مع بحث الإعلال (فلب التوار والياء ألفاً متحركتا وانفتح ما قبلهما) وإلى ابن مالك في الأشعوى والإعلان نقل حركة حرف الة إلى الساكن الصحيح فله إخ مصدر الإحصاء والاستمعان) ولم أعثر على ما يرجع أحد النقلين على الآخر

في الفعل السداسي من جريان الأقوال الثلاثة فيهما : (والظاهر أن
أفعل واستفعل ما تصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل)^(١)
الثالث : فَعَل . ينقاس مصدره على التفعيل متى كانت لامه صحيحة
سواء أ كانت عينه صحيحة كقَدَسَ قَدِيساً قال تعالى (وكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً ،
وَلْيَتْرَكُوا مَا هُمْوَآتِيْرُونَ ، ومهدت له تمهيداً) أم حرف علة كعين تَبَيَّنَا ، فأنت
تري أنه قد حذف من المصدر الحرف المكرر الموجود في الفعل وجعلت
المدة مكانه وعوض عنه التاء أول الكلمة - وقد ورد قليلاً في غير المهموز
حذف المدة وتعويض التاء عنها في الآخر فصار وزنه (تفعلة) كتجربة
وتكلمة قال تعالى (تبصرة ودكرى لكل عدميب ، فإلم من التذكرة
معرضين ، تحلة أيامكم) - وكثيراً في المهموز كتجزئة وتوطئة وتعبئة ونهتة
حتى جعله بعضهم قياساً فيه .

أما فعل اللام فصدره كذلك لكن يجب فيه حذف إحدى اليامين
(ياء التفعيل ولام الكلمة) ويعوض عن المحذوف التاء آخر الكلمة كركي تزكية
قال تعالى (نسمية الأنثى ، فلا يستطيعون توصية) ووزنه تفعلة أو تفعية
على خلاف في المحذوف .

هذلو قال بعض الصرفيين إن مصدر المعتل وزنه تفعلة من أول الأمر يدون
ملاحظه أن أصله التفعيل فلا حذف ولا تعويض لأنه تصف بلا ضرورة -
فلمصدر المعتل وزن خاص هو تفعلة كما أن الصحيح وزناً خاصاً هو تفعيل
لكن المشهور القول الأول ، ويؤيده ورود المعتل شاذاً في الضرورة
على تفعيل ، ففي ذلك بيان لأصله قال الشاعر :

(١) حاشيته على الأشموني المبحث السابق

بانت تُزَي دلوها تَزِيًا كَأُتَرَى شَهْلَةً صَيًّا^(١)

وعلى هذا نقول إن المصدر المثل أصله التعليل كالصحيح فاستنقل اجتماع يامين في آخره مكسور ما قبلهما فلا ماص من الحلقص محذوف إحداهما - وقد اختلف الصرفيون في الياء المحذوفة منهما فالجمهور على أنها مدة الفعل لأنها رائدة ، ولأنها مدة لا تقبل الحركة مع أن الياء المطوق بها في تفعلة محركة ، ولأن المحذوف في المصدر الصحيح إذا ورد على تفعلة هو المدة الرائدة قطعاً فليحمل المثل عليه - ويرى بعضهم ومعهم الرحشري في مفصله على وفق ما تقدم له في حذف عين الإفعال " أن المحذوف هنا اللام لأنها الطرف الذي هو محل التخفيف ، ولأن التعويض بالتاء إنما عهد عن الحرف الأصلي - لكن الراجح رأى الجماعة لأن وقوع اللام طرفاً لا يباهض الأصالة ، والتعويض لا يتناقى مع الزيادة في هذا الورن للراحة الشديدة إليه كما سيحىء - وليس لهذا الخلاف أيضاً أثر إلا في الوزن - وأياً ما كان فلا بد من التعويض عن الياء المحذوفة من اليامين بالتاء سواء أ كانت الأصلية أم الرائدة .

ورب سائل يقول ما بالهم قد انتفى خلاهم في وجوب التعويض وعدمه في باب الإفعال على اختلافهم في المحذوف أصالة وزيادة ، وهنا قد أجمعوا على وجوب التعويض مع وجود الاختلاف في المحذوف هنا أيضاً على حد

(١) تَزِي تَمْرُك والشهْلَةُ العجوز ، والنمر من يان صحفا في تَمْرُك دلوها ، والبيت من شواهد المفصل والرضى على الشافية راجع الشواهد رقم ٢٨ ، وتهديب الألفاظ باب العجائز ولسان العرب مادة (ترا)

(٢) راجع الموضع السابق وشرح المفصل ج ٦ ص ٥٨

سواء فيدفع هذا السؤال بأن عدم التعويض في باب الإفعال لا يجر على الكلمة ضعفاً بخلاف التصحيح لأن الياء الباقية من الياءين من غير تعويض بعدها بالتاء مهدة بالزوال عند عدم الإضافة أو الإضافة إلى ما فيه أل ، إذ يصير كالمقصود وفي ذلك إجحاف بالكلمة ، ولهذا لم يسمع خالياً من التاء أبداً .

(تنبيه)

كثُر في لغة اليمس (فيعال) لعقل قال تعالى (وكذبوا بآياتنا كذابا) ومن ذلك قول الأعور بن براء الكلبي :

لقد طال ما ثبطتني عن صحابي وعن حجاج قضائها من شفائياً^(١)
قال الرضي (ولم يحى ، فيعال في غير المصدر إلا مبدلاً من أول مضعفه ياء نحو قيراط ودينار وديوان وأما المصدر فإنه لم يبدل فيه ليكون كالفعل)^(٢)
الرابع فاعل - قياس مصدره المفاعلة وجاء فيه الفعل أيضاً وذلك نحو ناقش مناقشة وتقاشا ، وطالب مطالبة وطلابا ، ولاوذ ملاوذة ولواذا ، وراعى مراعاة ورثاء ، ولاحى (نازع) ملاحاة ولحاء ، وساب مسابة وسبابا ، ومارى مامرة ومراء ، وغالب مغالبة وغلاباً ، قال قيس بن زهير العبسي (جرى المذكيات غلاب)^(٣) ، وغالى مغالاة وغلاء ، وقد ورد في المثل الماضي غلاء بدل غلاب . ولا يخفى أن هذين المصدرين إذا كانا من الناقص

(١) راجع تهذيب الفاظ ابن السكيت (باب الموانع) (٢) راجع شرحه لشامية مصدر المزيد على ثلاثة (٣) المذكيات جمع المذكية وهي من الخيل ما أُنِي عليها بعد فروجها ستة أو ستان ، والغلاب أن يكون ثاني جريها أكثر من بادية وهكذا ، والمثل قائم في حرب داحس والغبراء ، راجع الكامل ج ٤ ص ٨٨ وجمع الأمثال (الجيم) ، والعقد الفريد للجوهرة في الأمثال .

فأيهما يعلن بقلب لام الأول ألفاً لاحتاج ما قبلها ، ولام الثاني همزة
لحظ فيها أثر ألف رائدة

بقي أن ننبهك إلى أمرين يتعلقان بالمصدر الثاني وهما : (١) أنه قليل
الورود بالنسبة للأول فلم ينطقوا به في جالس وقاعد ، بل قد يتعين تركه
فيما ظوّه بلاء الاستئصال نحو ياسر مياسرة ، ويامن ميامنة ، وشدياً وآمه يواما
(٢) أنه في الحقيقة مختصر من فيعال بحذف الياء المتقلبة عن ألف الفعل
لما هو معروف من أن المصدر يجب اشتماله على جميع حروف الفعل ،
ولهذا قد نطق بأصله فقالوا في قتال : قيتال .

(فائدة)

قد تتحد صورة كل من المعلنين (أفعل وفاعل) إذا كانا ثلاثيهما
المجرد مهموز الاء فلا تعين حقت مصدرهما إلا بعد معرفة ورهما
الموقوفة على وزن مضارعهما ، فأن كان المضارع على وزن يُفعل كان الماضي
من باب أفعل وإن كان على وزن يُفَاعِل كان الماضي من باب فاعل .
ففي علم المضارع عرف نوع الماضي ، وإذا علم نوع الماضي عرف مصدره
على نهج ما تقدم في كل من المعلنين - فالذي على أفعل نحو آلى ، وآمن ،
وآوى - وعلى فاعل نحو آخذ وأخى - والذي يصلح لهما نحو آتى ، وآجر
(أفعل) بمعنى أكرى و (فاعل) عند الإجارة ، وآلف ، وآس -
والمرجع في ذلك للبصارع .

المبحث الثاني مصدر الفعل الخامس

الفعل الخامس إما أن يكون مبدوءاً بهمزة وصل أو بتاء زائدة ولانالك لهدين
فأن كان مبدوءاً بهمزة وصل وينحصر في ثلاثة أوزان لا غير وهي :

افعل كاقرب ، وانفعل كانطلق ، وافعل كاحمر ، والأوزان الثلاثة من الثلاثي المزيد بحرفين - قياس مصدره على وزن ماضيه بعد كسر تائه وزيادة ألف قبل آخره - فصادر هذه الأفعال الثلاثة على ذلك اقرب وانطلاق واحرار ،

وإن كان مبدوءاً بتاء زائدة وينحصر في أربعة أوزان : وزين من الثلاثي المزيد بحرفين وهما تفعل كتعلم ، وتفاعل كتشاور ، ووزن واحد من الرباعي المزيد بحرف واحد وهو تفعل كتدحرج وتبدل (خف وأسرع) ووزن ملحق بالرباعي المذكور إلا أن هذا الوزن يقع بناء الملحق فيكون على تعطل كتشمل ، وتفعول كتجرب ، وتفعول كتسول ، وتفعيل كتشريف ، وتفعيل كتشيطن ، وتفعلي كتسلي - قياس مصدره على وزن ماضيه غير أنه يضم رابعه نحو تعلم تعلما وهكذا قال تعالى (والله يسمع تحاوركما ، ألهاكم التكاثر) - سواء أكانت تاء الفعل للطلوعة كتعلم وتباعد وتدحرج أم لا كتكبر وتقاتل وتيطر ، وإما يقي ضم رابع المصدر إن كان فعله صحيح الآخر . أما إن كان فعل الآخر سواء أكانت ألفه منقلبة عن ياء كتعنى أم عن واو كتداني فإن ضمة رابع المصدر يجب قلبها كسرة لسلامة الياء في اليائي وقلب الواو ياء في الواوي ، إذ لو بقيت الضمة لقلبت الياء واواً في اليائي ولسبست الواو في الواوي ، وأدى ذلك إلى عدم النظير في اللغة العربية ، لأنه لا يوجد فيها اسم معرب آخره واو قبلها ضمة أصلية لفرط الثقل

(فائدة)

تبين لك أن الاختلاف بين مصادر الخماسي منوط بأول الفعل من همزة الوصل أو التاء - والعبرة بأصل الوضع حتى لو طرأ على الفعل تغيير

بالإدغام أذهب كلا من الهمزة والتاء فأن المصدر وإن انسحب عليه ما جرى في فعله من الإدغام وما يستلزمه لكن ما يزال محتفظاً بصيغته بعد .
وبيان ذلك في النوعين السابقين :

١ - المبدوء بهمزة الوصل إذا كان على وزن افعل وكانت عينه تاء نحو اقبل يجوز إدغام تائه في عيه . فندتذ يجب تحريك فائه إما بالفتح على اعتبار قتل حركة أول الحرفين المدغمين ، وإما بالكسر على ملاحظة أصل التخلص من الساكنين بغض النظر عن حركة أول المثليين ، وعلى كل فتحدف همزة الوصل وحوباً لعدم الحاجة إليها فيقال قتل وقتل ، وقد أجازوا هذا الإدغام أيضاً إذا كانت عين افعل دالا أو صاداً بعد انقلاب التاء إليها نحو اعتدى واعتصم على غط ما تقدم - فصدر هذه الأفعال ، يسارها في التغيير السابق كبقية المتصرفات لكن مع بقاء صورته المرشدة إليه والمخالفة مصدر فعل وضعاً ، فنقول في مصادر الأفعال المذكورة قتال وعداد وعصام وقد جاء في القرآن الكريم هذا الفعل مع التغيير السابق قال تعالى (أم من يهدي ، تأخدهم وهم يحصيمون) .

٢ - المبدوء بالتاء إذا كان على وزن تفعل أو تفاعل وكانت فاؤه حرفاً من اثني عشر وهي : التاء والتاء والجيم والذال والذال والزاى والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء يجوز إدغام تائه في فائه بعد انقلاب التاء إليها وتجلب حتماً همزة الوصل للنطق بالساكن حينئذ ، وذلك نحو تتبع وتصدع وتشاجروا ، فنقول فيها اتبع واصدع واشاجروا وهكذا - ومصدر هذه الأفعال يوافقها في ذلك الإدغام وما يستتبعه كبقية المتصرفات . لكن مع احتفاظ المصدر بضم رابعه صوتاً لصيغته فنقول في مصدر الأفعال

السابقة اتبعوا واصدعوا واشأجروا وهكذا . وقد ورد في القرآن الكريم مقدار صالح من هدين الفطين مع الإبداع قال تعالى (وإن منها لما يشفق ، وليدبروا آياته ، فدار أنم فيها ، اثاقلم إلى الأرض)

المبحث الثالث مصدر الفعل السداسي

من المعلوم أن المعنى السداسي لابد أن يكون مبدوءاً بهمة الوصل وله سبعة أوزان : أربعة من الثلاثي المزيد ثلاثة أحرف وهي استعمل كاستغفر ، وأفعال كاحار ، وأفعول على كاختوش ، وأفعول كاجلوز (جد به السير وأسرع) . واثنان من الرباعي المزيد بحرفين وهما : أفعّل كاطمأن وأفعّل كاحرنجم ، والسابع ملحق بأفعّل نحو أفسنس . فقياس مصدره في الجميع يكون على وزن ماضيه بعد كسر ثائه وزيادة ألف قبل آخره على وفق نظام مصدر الخمسي المبدوء بالهمة فيعال في مصادر هذه الأفعال استغفار واحيرار واخشيشان وهكذا . نعم إن وزن اسمعّل يجرى في مصدره التفصيل المتقدم في مصدر أفعّل الرباعي على حد سواء ، فعينه إن كانت غير معلة سواء أكانت صحيحة نحو استغفر أم كانت معلة ولكن لم تقلب لما منع صرفي نحو استحي واستعور فالمصدر ماتقدم . أما إن كانت معلة بالقلب فالمصدر كذلك لكن يدخله النقل والقلب والحذف والتعويض نحو استقام واستقامة ، واستبان استبانة .

وقد سمعت به أيضاً بعض أفعال غير معلة كأفعل مع استحقاقها الإعلال نحو استحوذ واستروح (شم الريح) واستصوب واستنوق واستنيس ، وفيها الأقوال الثلاثة الماضية في أفعال المصححة عيه ، وتنسحب هذه الأقوال على مصادر تلك الأفعال كما تقدم ذلك مفصلاً

والحملة فما تقدم تفصيله في أفعال الرامى حول الإعلال والخلاف
في المحذوف والتعويض والمصادر المصححة حملا على أفعالها يجرى هنا
على حد سواء - والسبب في التشارك بين الورتين في الأحكام توافقهما
في وقوع السكون على الحرف الصحيح قبل العين المعتلة المحركة فأنحد
المقتضى فيهما للإعلال ، ولا يشاركهما وزن آخر في هذا
تلك أقيسة مصادر غير الثلاثي المجرد . فما حالها شاذ بوقف على
المسموع به وهو قليل

المخالف لقياس مصدر غير الثلاثي

من ذلك تَحْمَلُ لَتَحْمَلُ وتَمْلَقُ لَتَمْلَقُ قال الشاعر .
ثلاثة أحباب حب علاقة وحب تملق وحب هو القتل^(١)
و (تَرَى) في البيت السابق عد مصدر الرامى - هذا وإلى
مصادر غير الثلاثي المجرد المذكورة في المطلب الثاني بأنواعها الثلاثة ،
وإلى ما حاد فيها عن القياس أشار ابن مالك بقوله :
وعيرُ ذى ثلاثة مقيسُ مصدره كقديس التقديسُ
وزكه تزكية وأحملا إجمالا من تَحْمَلُ تَحْمَلَا
واستعد استعاذة ثم أقم إقامة وغالاً ذا الناء لرم
وما على الآخر مدّ واقفا مع كسر تلو الثاني مما افتتحا

(١) لبيت من شواهد المعصل وروى لعدم التنوين في حب الأولى والثانية على
ملاحظة الإضافة فيهما والتنوين على عدمها فيهما قال من يعش ، يريد أنه قد جمع
أبواع المحبة حب علاقة وهو أصبى المودة وحب غلاق وهو التودد وحب هو القتل يريد
العدو في ذلك ، راجع شرحه ج ٩ ص ٤٨ واستشهد به ثانيا الشارح في ج ٩ ص ١٥٧

بهمز وصل كاصطفي وصم ما يربع في أمثال قد تلبنا
ففسلال أو فعلة لفعللا واجعل مقيساً ثانياً لا أولاً
لفاعل الفاعل والمفاعلة وغير ما امر السماع عادله
والحق أن ابن مالك وإن استوفى إجمالاً مصادر الزائد على ثلاثة
في هذه الآيات إلا أنه ترك الترتيب لأنواعها - فقد ذكر بعض الرباعي
أول الكلام وأتمه في آخره ، وأعمل التخصيص عندما تعرض لما بدى به
المعل من تاء أو همزة مع أن المبدوء بالتاء يتعين أن يكون خماسياً ، وبالهزمة
يحتمل أن يكون خماسياً أو سداسياً ، وأهل التقيد عند اعتباره فعلاً لا
لفعلل سماعية - مع أن سماعيتها في غير المجرد المضاعف ، وأوهم في التسوية
بين الفاعل والمفاعلة في القياسية لفاعل مع أن فعالاً قليلة بالنسبة إلى المفاعلة ،
وممنوعة إذا كان الفعل مبدوءاً بالتاء . وبعد هذا كله ترى تكراراً
فما الحاجة إلى قوله (بجمللاً بجمللاً) مع قوله بعد (وضم ما يربع في أمثال
قد تلبنا) ، وكيف يهدر التمثيل لما خالف القياس فيه مع التمثيل له في الثلاثي؟
لكن هذا لا يغض من جليل صنعه فللشعر ضروراته

تذييل

قد ورد المصدر كثيراً على زنة التفعال والفعليل
فالتفعال نحو الرداد والتذكار والتشراب والتصبال والتعاب
والتطواف والتسكاب والتسأل والتفراف والتلعاب والتهيام قال كثير
وإني وتهيأى بعزة بعدما تخليت بما بينا وتحلت^(١)

(١) خبر إن في البيت بعده استشهد به الحريري في الدرة عند الوهم ١٣٤ ، والبيت
من قصيدة في الأمالي ج ٢ ص ١٠٧ وما بعدها ، وفي النخراة شاهد ٣٧٣

وقد اختلف الفريقان في نوع هذا المصدر : فذهب البصري إلى أنه مصدر (فَعَلَ) المخفف أتى به على هذا الوزن للبالغة والتكثير لمعنى مصدرها العادى ، فالترداد مثلا لكثرة الرد وهكذا - وذهب الكوفي إلى أنه مصدر (فَعَّلَ) المضعف العين المفيد للتكثير محولا عن مصدره القياسى وهو التفعيل بقلب يائه ألفا بعد فتح ما قبلها ، فالترداد مثلا فرع التردد وهكذا . فهذا المصدر يخالف فى المعنى فعله الثلاثى عند البصري ومساو فعله المضعف عند الكوفي - ويقوى المذهب البصري وجود التفعال بدون التفعيل فقد قالوا تلعب ولم يسمع تلعب كما يقوى المذهب الكوفي توافق المصدر وفعله فى المعنى كما هو الشأن فيهما ، ولعل المذهب البصري أرحح وليس لهذا الخلاف أثر - ولم يرد هذا المصدر مكسورا التاء إلا فى كلمتين وهما : تبيان وتلقاء قال تعالى (تبياناً لكل شيء) وقال الراعى التميمى

أملتُ خيرك هل تأتى مواعدهُ فاليومَ قَصُرَ عن تلقائك الأمل^(١)

وإنما ساغ الكسر فيهما بالحمل على فَعْلَالِ المضاعف ، كما فُتِحَتْ فاء فَعْلَالِ المضاعف بالحمل على تَفْعَالِ ، فقارض المصدران وقد سبق التويه عن ذلك - نعم قد وردت أسماء غير مصادر أنها إلى ستة عشر منها تمساح وتمثال وتهواء (القطعة من الليل) وتبراك وتعشار وترباع (مواضع)

(١) من شواهد سيبويه ج ٢ ص ٢٤٥ ، وأدب الكاتب كتاب الألفية ألفية الأسماء شواد التصريف واختلاف شارحا الكتابين فى العرض من البيت فجعله الأعم مدحجا والجوالبقى هجاء ، قال الجوالبقى (يقول رجوت خيرك هل تصدق فيه مواعيدك فقد عجز الأمل حين لقبتك أى غاب) وهذا التفسير أشبه بالصواب

وتنبال (القصير) وتقصار (القلادة) وتتراد (بيت صغير للحمام)^(١)
والصَّغِيرُ يصلح هذا المصدر للبالغة في معنى مصدر الثلاثي وغيره ،
فلثلاثي نحو الدليلي والنمبي والقتي والفيخري والخليفي ، قال سيدنا عمر
(لو لا الخليفة لأذنت) فالدليلي مثلاً كثرة الدلالة وهكذا - ولغير الثلاثي
نحو الخيصي والحجيزي والخليطي ، فالخصيصي مثلاً كثرة الاختصاص
وهكذا - ولها معنى حسب الإرادة نحو الخثيثي والرميا ، فالخثيثي لكثرة
الحث أو التحاث وهكذا . ولم يستعمل هذا المصدر إلا مقصوراً خلافاً
للكسائي الذي أجاز مده قياساً^(٢)

ولتعلم أن المصدرين المذكورين على استفاضة في الاستعمال ليسا
بقياسيين على الصحيح خلافاً للرمحشري

النوع الثاني المصدر الميمي

احتصر هذا المصدر بوصف الميمي لأنه يتميز بميم زائدة في أوله وإن
شارك المصدر العام في مجرد الدلالة على الحدث . فيقال في تعريه هو ما دل
على الحدث وبدى بميم زائدة على غير ما مفاعلة . والقيد الأخير لإخراج
مصدر فاعل العام . وصيغته من الثلاثي المجرد تحالف صيغته من غيره
فصيغته من الثلاثي المجرد قياساً (مَفْعَل) بفتح الميم والعين متى
كان فعله غير المثال الواوي الصحيح اللام - سواء أ كان الفعل بعد هذا

(١) الأسماء . كلها مذكورة في شرحي الفصل لابن يعيش ، والشاقية للرضي باب
المصدر ، ودرة القوامس للزم ١٣٤ ، والمزهر للنوع الأربعين ما جاء على تعال ،
ونظمها بعضهم راجع الأشباه والنظائر الفن الثاني (باب المصدر)
(٢) انظر المراجع السابقة وأيضاً سيويه ج ٢ ص ٢٢٨ والكامل ج ٥ ص ١٥١

صحيح اللام أم معلها وسواء أ كانت عين مضارعه مفتوحة أم لا ، وذلك نحو مطلع ومرد ومتاب ومنام ومساق ومجيا ومات قال تعالى (حتى مطلع الفجر ، وأن مردنا إلى الله ، يتوب إلى الله متابا ، ومن آياته مناعكم ، إلى ربك يومئذ المساق ، سواء محياهم ومماتهم) ، ومعشوق قال الأعشى

أرقتُ وما هذا السهاد المورق وما بي من سقم ولا بي معشوق^(١)

أما إن كان فعله مثالا واوياً صحيح اللام قياسي (مفعِل) بكسر العين مطلقاً في الأنواع الثلاثة الآتية أى سواء أ كانت عين مضارعه مضمومة كيوضو ، أم كانت مكسورة لفظاً كيعد (قال تعالى إن موعدهم الصبح) أو تقديراً كيضع ، أم كانت مفتوحة فتحاً أصلياً كيوجل ويوحل ويوصب (يمرض) غير أن كسر العين في النوع الأخير لغة الأكثر ، أما الأقل قياسيهم (مفعَل) بفتح العين - وستعرف بمشاة الله تعالى في اسمي الزمان والمكان أن هاتين اللتين تجريان فيهما أيضاً ، ولهذا قد وجههما سيويه في الأنواع الثلاثة قال الرضي (قال سيويه عن يونس : إن ناساً من العرب يقولون من يوجل ونحوه مَوَجِّل ومَوَجَّل ومَوَحَّل بالفتح مصدراً كان أو غيره ، قال سيويه إنما قال إلا كثرون مَوَجِّل بالكسر لأنهم ربما غيروه في يوجل ويوحل فقالوا يَجَلُّ ويأجل فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يوعد المعلن بالحذف فكما قالوا هناك موعِد قالوا ههنا مَوَجِّل ومن قال المَوَجِّل بالفتح فكأنهم الذين يقولون يوجل فيسلبونه ، والأسماء المتصلة

(١) أرقت سرت ، والبيت مطلع قصيدة في مدح الخلق الكلابي مدكورة في الأغاني

ج ٩ ص ١١٤ وما بعدها ، ومشروحة في دغية الأيل ج ١ ص ٤٠ وما بعدها

بالأفعال تابعة لها في الإعلال ، وإنما قالوا مودة بالفتح اتفاقاً لسلامة الواو
في الفعل اتفاقاً ^(١)

ولتلم أن التفصيل السابق بين المثال الواوى وغيره إنما هو عند غير
الطائيين ، أما هم فحكم المثال عدهم حكم غيره فلمصدر الميمى عندهم مفتوح
العين مطلقاً - هذا قياس المصدر الميمى من الثلاثى ، فما خرج عنه فساد .

مخالف قياس الثلاثى

ورد مكسور العين شاذاً بحى ، ومسير ، وميت ، ومشيب ، ومطله ،
ومرثية ، ومحمية (أنفة) ، ومرزته (نقص) ، ومعرفة ، ومصير ، ومرجع ،
ومزيد ، ومغفرة ، ومعصية ، قال تعالى (ربنا وإليك المصير ، إليه مرجعكم ،
هل من مزيد ، واسع المغفرة ، ومعصية الرسول ومنطق ، وفى المثل
(إن البلاء موكل بالمطلق) ^(٢)

ومكبر قال الأقيشير

تقول يا شيخ أما تستحى من شرك الخمر على المكبر ^(٣)

وورد مكسوراً مع الفتح محيض ، ومعيب ، ومقيل (من القيلولة) ،
ومميل ، قال الراعى السمرى :

(١) شرح على الشافية المصدر الميمى ، والنقل عن سيدييه والكتاب ج ٢ ص ٢٤٩
(٢) أول من قال سيدنا أبو بكر لحوار بينهم وبين دشغل راجع بجمع الأمثال (الهمزة)
(٣) المكبر مصدر كبر من باب علم أى أسن ، والبيت أول ثلاثة أشأما بعد السكر
وسقوطه هل الأرض دبر عورته مع نظر المرأة وضحكها ولومها بقولها (أما تستحى
يا شيخ) راجع الأمانى ج ١١ والخزانة شلحد ٣٣٠

أزمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة أن يميل مميلا^(١)
 ومحمد ومذمة ومعجزة ومحبة (بمعنى الظن) ومعتبة ، وعلق مضيئة
 (شيء قيس) ، ومع الضم معذرة - ومضموما مع الفتح ميسرة - ومثلثة
 مهلك ومهلكة ومقدرة قال الرضي (فدو الثاء المفتوح العين شاذ من جهة ،
 وكذا المكسور العين أو المضمومها بلا ثاء ، ولما المكسورها أو المضمومها
 مع الثاء فشاذا من وجهين)^(٢)
 وصيغته من غير الثلاثي المجرد على زنة اسم المفعول من غير الثلاثي تماما
 نحو مكرم والفرق بينهما بالقرائن في الكلام ، فن المصدر قوله تعالى
 (وقل ربني أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق ، إلى ربك يومئذ
 المستقر ، أي منقلب ينقلبون ، ومزقاهم كل ممزق ، وأن إلى ربك المنتهى ،
 ولقد جاءهم من الأنباء ما فيه مزدجر) ، ومستعيب قال رحمة الله (ما بعد الموت
 من مستعيب) ، ومجرب قال الشاعر من بني مازن
 وقد ذقمونا مرة بعد مرة وعلم يان المرء عند المجرب^(٣)

(١) من شواهد سيبويه في المفعول معه ج ١ ص ١٥٤ قال الأعمى (وصف ما كان
 من استولاه الرماح واستقامة الأمور قبل قتل عثمان رضي الله عنه وشمول الفتنة
 وأراد الترام قومه الجماعة وتركهم الخروج على السلطان ، والمعنى أزمان قومي
 والترامهم الجماعة وتمسكهم بها كالذي تمسك بالرحالة ومنعها أن يميل فتسقط ، والرحالة
 الرجل وهي أيضا السرج صرعا مثلا) - وكذا الرضي على الكافية راجع الخزانة
 شاهد ١٨٢ ، والبيت من قصيدة في مدح عبد الملك والشكاية من سعة الزكاة .

(٢) راجع شرحه على الشافية باب المصدر الميمي

(٣) من شواهد المعصل ومن قصيدة في الحماسة (باب الحماسة) قالها الشاعر لتهديد

بني عجل الدين حبروا قوة بني مازن

ومصاب في قول الحرث بن خالد المخزومي
 أَطْلِمَ إِنْ مَصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةَ ظَلَمٍ^(١)
 والمشتكى والمعمول في قول الأحنف
 لَقَدْ أَوْقَعَ الْجَحَافَ بِالْيَشْرِ وَقَعَةً إِلَى اللَّهِ مِنْهَا الْمَشْتَكِيُّ وَالْمَعُولُ^(٢)
 ومُسَرَّحٌ في قول جرير
 أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَوَافِي فَلَا عِيَاءَ مِنْ وَلَا اجْتِلَاءَ^(٣)

النوع الثالث المصدر الصناعي

لا ريب أن أسماء الأجناس سواء أكانت مصادر كالرجولة والطفولة
 والخصوص، أم أسماء أعيان وجواهر كك الإنسان والأسد والحجر
 إنما تدل وضعا على حقائقها المطلقة لا على ما يمكن أن يقوم بها من الهيئات
 والأحوال التي لا تنهاى، والتي أقلها هو حال وجود هذه الحقائق أو عدمها،
 وحال امتيازها من غيرها، وحال قلة نوعها أو كثرتها، وشدة أو ضعفه،

(١) أطلم منادى مرخم بحذف التاء اسم امرأة شيب الحرث بها ثم تزوجها بعد
 وفاة زوجها عبد الله بن مطيع، ومصاب مصابى إلى فاعله ورجل معوله وظلم خبران،
 والبيت من شواهد المعنى الباب الخامس (آخر الجهة الأولى)، ومن قصيدة في الأمانى
 أخبار الحرث ج ٩

(٢) الجحاف بن حكيم السلي، والنشر اسم ماء، والبيت من قصيدة يستعدي فيها
 عبد الملك على الجحاف الفاتك بنى تعلق، راجع الشعر والشعراء، والحرانة شاهد ٧٨٣
 (٣) مسرحى تسمى القوافى وإطلاقها من عقابها، وفلا عياء من إلح أى لا أعياء من
 ولا اجتلاء من شعر غيرة، والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ١١٩، والكامل ج ٢
 ص ٢٥٩ والحصائص ج ١ ص ٣٧٢ ومن قصيدة في هجاء العباس بن يزيد الكندي

والتعبير عن هذه الأحوال والعوارض الدقيقة التي تطيف بحقائق الأجسام إنما يقتضيه التوسع في تحقيق المعاني ، والتعمق في البحث العلمي ، وتعرف الحقائق بمواصفاتها . ففي مجلة مجمع اللغة العربية (ولم يك من طبعة العرب في جاهليتها وصدر إسلامها الاستقصاء والتغلغل في البحث ، وكانوا إذا أعوزهم التعبير عن حال تتعلق بأي اسم كل ، عبروا عنه بوسائط أخرى غير هذا الاسم . ولما راولوا العلوم وتعمقوا في البحث ، اضطروا إلى وضع صيغة تدل في حملها على معنى رائد على اسم الجنس . مصدرا كان أو غير مصدر ، فوجدوا صيغة النسب بالياء إلى اسم الجنس كقيلة بهذا ، وهي تدل على الحال الزائدة على أصل الحقيقة ، لأن النسبة ربط بين المنسوب والمنسوب إليه في الحملة ، والتخصيص الدقيق تفيد القرائن . وإذا كان النسب بالياء يجعل المنسوب في قوة المشتق ، وهم يريدون المعنى المصدري أو المعنى الحاصل بالمصدر ، أصاحوا إلى ياء النسب تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية ليمحض اللفظ لمعنى المصدر أو الحاصل به)^(١)

وعلى هذا المنهاج قد وردت كلمات كثيرة عن العرب في ذلك الجاهلية والالوهية والربوبية والرهابية والعروية والأعرابية واللوصية والعنجهية (العجرفة والقطرسة) والرجولية والفروسية ، وغير ذلك مما حمل العلماء مد آخر القرن الثاني إلى الأطنشان إلى هذا الصنيع بعد ما ترجحت العلوم واتسعت آفاق المصطلحات العلمية ، ومحاذاته في أسماء الأعيان فقالوا في الذهب والخشب وغيرهما : الذهبية والخشبية وهكذا ، وفي المشتقات فقالوا في القابل والمفهوم وغيرهما : القابلية والمفهومية وهكذا ، وفي الأسماء

(١) راجع مجلة المجمع ج ١ ص ٢١٢

التي تؤدي مؤدى الأدوات فقالوا في كم وكيف وما : الكمية والكيفية
والماهية وهكذا^(١)

نعم إن التسمية الشاملة لهذا الصنيع في الأنواع الأربعة السابقة
بالمصدر الصناعي جاءت متأخرة ، لكن لا غبار على التسمية بالمصدر
الصناعي أي المنسوب إلى الصناعة من ناحية من نواحيها فهو بمعنى المصنوع ،
فيكون نظير قولهم المصدر القياسي معنى المقيس ، والسماعي معنى المسموع ،
وعلى هذا فتحريفه

المصدر الصناعي : هو اللفظ المصنوع بزيادة ياء نسب وتاء على الاسم
للدلالة على حقيقته وما يحيط بها من الهيئات والأحوال - وتوضيح هذا
التعريف بمثالين من النوعين الأولين : (الأول) الرجولية مثلا فهذا اللفظ
يضم في ثنائه المعنى الأول للفظ الرجولة « ضد الأنوثة » ثم لوازمه من
الشهامة وحماية الذمار وما إلى ذلك مما لا يتحمل لفظ الرجولة و (الثاني) إنسانية
مثلا فهذا اللفظ يحمل في طياته المدلول الأصلي للفظ إنسان « الحيوان
الناطق » ، وشيئا آخر مما يتصل به من المعاني الدقيقة ككونه ألوفاً مرهف
الإحساس أسير الإحسان إلى غير هذا من المعاني التي لا يتناولها لفظ
إنسان . ويقاس على هذين النوعين النوعان الآخران - ولما رأى مجمع اللغة
كثرة الوارد عن العرب من المصدر الصناعي ، وارتياح علماء اللغة لهم

(١) الكمية عدد الشيء. المعين المجاب به عن السؤال بكم ، والكيفية وصفه المعين
المجاب به عن السؤال بكيف ، والماهية حقيقته المعينة المجاب بها عن السؤال بما ،
وقد تكلم على هذا النوع الرضى على الكافية أول باب العدد ، وأبو البقاء في كلياته
هند الكلام على الكيفية

في محاكاة ، وأن وسيلته من زيادة الياء والتاء قياسية ، وأن حاجة العلم
ماسة إليه . أصدر قراره باعتماده وهو :

(إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء النسب والتاء)^(١)

النوع الرابع اسم المرة

المصدر العام وضع ليدل على مجرد الحدث غير ملاحظ معه كمية معينة
فيصدق على القليل والكثير شأن أسماء الأجسام فإذا قصد التنصيص على مرة
واحدة من هذا الحدث صيغ منه اسم المرة فيفيد الحدث ووقوعه مرة واحدة.
فاسم المرة هو اسم مصوغ من المصدر للدلالة على حصول الحدث
مرة واحدة ، ولا يصاغ إلا بشروط ثلاثة (الأول) أن يكون فعله تاما
(الثاني) ألا يكون قليلاً (الثالث) ألا يدل على صفة ثابتة ، فلا يؤخذ من
كاد وعسى ، ولا من فهم وعلم ، ولا من حس وتخبط
وتختلف صيغته من الثلاثي عن غيره :

فصيغته من الثلاثي المجرد قياسها (فَعْلَة) كضربة وخرجة ونفخة
وحلقة ومرة وفعلة ونفخة ودكة قال تعالى : (وفعلت فعلتك ، نفخة واحدة
هدكتا دكة واحدة) ، سواء أكان المصدر العام على فَعْل أم لا ، وكأهم
آثروا فَعْلًا من بين أوران بمصدر الثلاثي لكثرة عن غيره ولحقيقته ،
فاعتمدوه أصلاً وألحقوا التاء بآخره دالة على الوحدة ، وشذ حجة كما شذ
إتيانه ولعامة ، ويجوز أن على القياس ، قال المتنبى .

(١) راجع التمرار في المجلة ج ١ ص ٣٥ وأسبابه بالتفصيل ص ٢١١ وما بعدها

لَقِيتُ بِدَرْبِ الْقَلْعَةِ الْفَجْرِ لَقِيَةً شَفَّتْ كَدَى وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلٌ^(١)
 وإذا كان المصدر الأصلي على (فُعْلَةٌ) مضموم الفاء نحو كدرة ،
 أو على (فُعْلَةٌ) مكسورها ككشدة وخيفة وبلّة ، أو على الوجهين نحو خفية
 فإن الفاء تفتح للدلالة على المرة ، وإن كان على (فُعْلَةٌ) مفتوح الفاء كدهوة
 وجيئة وبغلة ولجأة وحمية فبدل عليها بالقربة لرفع اللبس : لفظية كالوصف
 بوحدة أو فردة ، أو معنوية .

وصيغته من غير الثلاثي المجرد قياسها يحصل بأضافة التاء إلى المصدر
 الأصلي فيقال في انطلاق واستخراج : انطلاق واستخراجة ، فإن كان تاء
 المصدر العام على التاء كإقامة وتوصية ومشافة واستقامة فبدل عليها
 بالوصف كإقامة واحدة وهكذا

واعلم أنه إذا كان للفعل مصدران فالعبرة بالآشهر ، فنقول في المرة
 من دحرج دحرجة واحدة لا دحرجة ، ومن كذب تكذبة لا كذابة ،
 ومن قاتل مقاتلة واحدة لا قتالة وهكذا .

النوع الخامس اسم الهيئة

لا يقتضى المصدر العام بوضعه الدلالة على هيئة خاصة للحدث

(١) البيت من شواهد الرضى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٢٤ والمقصود
 التمثيل لا الاستشهاد لعدم صحته بالمتن ، ومعنى البيت ما قال العكبري (درب القلعة
 موضع يلاذ الروم ، والكبد الحزن ، والمعنى يقول لقيت بهذا الموضع الفجر لقية
 على سأل من البهجة وسيل من العبطة ، شفت حزني بتناول الليل ، وأظهرتني عليه
 بالخروج عنه . وهو كالتفيل الذي تقطعت مدته وسقطت عن يحدته مؤنته)
 والبيت من قصيدة في مدح سيف العولة .

وإن لزمته في الوجود ، فأذا أريد فيه بيانها صيغ منه اسم الهيئة ليدل على الأمرين .

فاسم الهيئة اسم مصوغ للدلالة على الصفة التي يكون عليها الحدث عند وقوعه - وتبين الصفة إما بالذكر نحو حسن الركبة : ورجلة حسنة ، أو بقرينة الحال نحو إنها لقتلة ، وعذرة في قول الباقية الذبيان ها إن ما عذرة إن لم تكن قبلت . فإن صاحبها قد ناه في البلد ^(١) أي عذر بليغ . ولا يصاع اسم الهيئة إلا من المستوفى الشروط الثلاثة المتقدمة في اسم المرة - وصيغته من الثلاثي يخالف صيغته من غيره .

فصيغته من الثلاثي المجرد قياسيها (فَعَلَةٌ) بكسر الفاء للفرق بينها وبين اسم المرة وذلك نحو قلة وذبحة قال وَيَذْبَحُونَ : (إذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة) ، وكيلة وفي المثل (أحشأ وسوء كيلة) ^(٢) فلو كان المصدر العام على (فَعَلَةٌ) بضم الفاء أو فتحها كسرت ، وإن كان مكسورها فالقرينة واجبة إما لفظية أو معنوية . والأمثلة تقدمت في اسم المرة من الثلاثي . ويستفاد مما هنا وما تقدم أنهما لا يحتاجان إلى قرينة إذا كان المصدر الأصلي على (فَعَلَةٌ) مضموماً الفاء ويحتاج اسم المرة إليها إن كان مفتوحاً واسم الهيئة إن كان مكسوراً ، فإذا كان المصدر وارداً على الوجهين معاً : الفتح والكسر كخدمة ومهنة

(١) اسم الإشارة (تا) راجع لما ذكر في قصيدته من يمينه على أنه لم يأت بشيء يكرمه . وناء ضل والمراد لازمه وهو الهلاك ، والبيت من شواهد الرضى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٣٥ وهو آخر القصيدة من القصائد التي يتندر فيها للنعمان
(٢) يضرب لمن يجمع بين خصيتين مغتويتين راجع بجمع الأمثال (الجاء)

احتاج كل منهما إلى القرينة كما لا يخفى .

وصيغته من غير الثلاثي المجرد على نظام اسم المرة منه تماماً والفرق بينهما حيثئذ بالقرائن هذا رأى الجمهور ، ورأى ابن مالك شذوذ صوغه من غير الثلاثي ، ولعله رأى السبب في ذلك لزوم الإبهام المستمر بين الاسمين حيثئذ عند بناءهما من المصدر الخالي من التاء ، وبينهما أيضاً وبين المصدر المأخوذ من منه إن كان محمّوماً بالتاء . ويبعد في النظر اعتبار صيغة قياسية في باب ولا تؤدي معناها أبداً إلا بمعونة القرائن ، بخلاف باب الثلاثي فاختصاص اسم الهيئة بفعلة هيأه لجعله قياسياً فيه . فإذا أريد معنى الهيئة من غير الثلاثي عند ابن مالك ومن وافقه فلا طريق إلا بوصف المصدر العام بما يفيد الغرض كأن يقال مثلاً هذا اختيار غريب ونحو هذا . وبما شذ من أسماء الهيئة في غير الثلاثي على كلا الرأيين : (عمة) من اعتم ، و (يقية) من اتقب ، و (يخررة) من اختر ، وفي المثل (إن العوان لا تعلم الخرة)^(١) وقد أشار ابن مالك إلى ما تقدم في اسم المرة من الثلاثي وغيره واسم الهيئة من الثلاثي وشذوذه من غيره على رأيه بقوله :

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ بِكَلْسِهِ وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ بِكَلْسِهِ

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخَرَةِ

الفصل الثاني في المشتقات

عرفت مما سلف أن المشتق من الأسماء عند البصريين ما انتزع من المصدر للدلالة على ذات مطلقاً وحدث ينتسب إليها على وجه مخصوص

(١) يضرب للرجل المهرب راجع مع الأمثال (الحمزة)

فيشمل أنواعا سبعة وهي : اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وأسماء التفضيل والزمان والمكان والآلة ، وأما أبنية المبالغة فتندرج في اسم
الفاعل لأنها تكثير لحدثه وفرع له وهذا اصطلاح الصرفيين - أما النحويون
فالمشتق عندهم من الأسماء ما انتزع من المصدر للدلالة على ذات مبهمه
وحدث ينتسب إليها على وجه مخصوص ، وقولنا (مبهمه) لإخراج أسماء
الزمان والمكان والآلة ، لأن الذات فيها معينة من زمان أو مكان أو آلة ،
فالمشتق عند النحاة يرادف الصفة . قال السيد (الصفة كون الاسم دالا على
ذات مبهمه باعتبار معنى معين هو المقصود ، ألا ترى أن أسماء الزمان
والمكان والآلة لم يجعلوها صفات لدلالاتها على ذات معينة باعتبار نسبة
معنى إليها)^(١) ، ومرجع ذلك إلى أن المشتق عندهم ما يعمل عمل الفعل .
وذلك لا يكون إلا حيث تستقيم الذات وتحتاج إلى البيان فيعمل المشتق
في ضميرها أو سببها ، وليست كذلك الثلاثة فهي عندهم من الجوامد فلا ترفع
الضمير أو غيره . ولا تعطى حكم الأربعة السابقة في باب الخبر والصلة لآل
والحال والنعته ، فبذلك تبين أن المشتق عند الصرفيين أعم منه عند

(١) راجع حاشيته على شرح الرضى للكافية . باب ما لا ينصرف (صيغة متبهي المحرم
وما قبلها) ثم ذكر هذا المعنى بعد في حاشيته أيضا على التشرح المذكور أول باب النعت ،
وسبب التكرار الرد على الرضى في هذين الموطئين فإنه في الأول تكلم على المراد
من الصفة ، وفي الثاني ذكر الفرق بين اسم الفاعل وما معه وبين اسم الزمان وما معه
لتصحيح النعتية بالقسم الأول دون الثاني . ثم قد عرض الرضى ثانياً لتوجيه
اختصاص القسم الأول بالعمل كالفعل دون الثاني في شرح الكافية أول باب اسم
الفاعل ، وفي شرح الشافية أول باب النسب ، والرضى في كل هذا يرى الفرق بين
القسمين ناشئا عن الوضع . والإيضاح أن السيد قد وصل إلى الصفود فتأمل

النحويين ، وأنه أعم من الصفة عند الصرفيين ، ويرادفها عند النحويين ،
ولكل فن اصطلاحه . وهاك بيان الأنواع السبعة .

النوع الأول اسم الفاعل

اسم الفاعل هو اسم مصوغ لما وقع منه الفعل ككتاب أو قلم به
كمنكسر دالا على أصل الحدث على وجه الحدوث

نخرج بالفصل الأول وهو (ما وقع منه أو قلم به) أسماء المفعول
والزمان والمكان والآلة ، وبالثاني أبنية المبالغة واسم التفضيل فإنه روعي
في حدثهما الزيادة ، فلم يبق من المشتقات إلا الصفة المشبهة ، فاحترر عنها
بالفصل الثالث وهو (على وجه الحدوث) لأنها موضوعة على وجه الدوام .
وصيغته من الثلاثي المجرد مخالفة لصيغته من غيره .

فصيغته من الثلاثي المجرد قياسها على وزن (فاعِل) متى كان الفعل
الماضي على وزن (فَعَلَ) بفتح العين متعديا كان كنصر وباع وعزا أو
لازما بجلس وأسن الماء " تغير " - أو على وزن (فَعِيل) بكسر العين إن
كان متعديا كفهم وخاف ولقي ، ولا فرق في الفعلين المذكورين بين
الصحيح وغيره إلا أنه يجب في الأجوف المعلن منهما إعلال اسم فاعله بقلب
عينه همزة محو بائع وخائف ، وفي الناقص إعلاله محذف لأمه في الرفع
والجر عند التوين كغاز ولاق . نعم قد تخلف هذا القياس قليلا في (فَعَلَ)
مفتوح العين اللازم فباب عن (فاعِل) غيره من أوزان الصفة المشبهة
كشيخ وأشيب وغيرهما وسنذكر كلمات من هذا النوع في بابها
أما إن لم يكن الماضي من هذين النوعين بأن كان على وزن (فَعَلَ)

مضموم العين أو (فَعِيل) مكسور العين اللازم فورود فاعل منهما قليل
ففي الأول فَعْلَان قال ابن خالويه (ليس في كلام العرب فعل وهو
فاعل إلا حرفان : فرُه الحمار فهو قاره وعقُرَت المرأة فهي عاقر - فاما طهر
فهو طاهر وحمض فهو حامض ومثل فهو مائل فبخلاف ذلك ، يقال تحمض
أيضاً وطهر ومثل) ^(١)

ومن الثاني نحو سالم وضاحك وآثم ونادم - والسبب في قلته منهما
أن المشتق فيهما مهيء للصفة المشبهة كما ستعرفه في بابها فهي القياسية فيهما -
وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله :

كفاعل صغ اسم فاعل إذا من ذي ثلاثة يكون كغذا
وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى

وصيغته من غير الثلاثي المجرّد قياسها على وزن مضارعها المبني للفاعل
بعد إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر . سواء أكان
مضارعها مفتوحاً ما قبل آخره بأن كان ماضيه مبدوءاً بتاء زائدة نحو متكبر
أم مكسوراً إن لم يكن مبدوءاً بها نحو موسع ومقتر ومقيت ومنيب قال تعالى
(متكبر جبار ، على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ، على كل شيء مقبلاً ،
بقلب منيب) - وشذ فتح عين (مُفْعِل) في كلمات مسموعة منها مُهْتَرِ
(ذاهب عقله من كبر أو مرض أو حزن) ومُتَفَجج « مفلس » قال عَلَيْهِ السَّلَام
« ارحموا ملفججكم » ومحسن ومسهب « مطيل الكلام » ^(٢)

(١) راجع كتاب ليس ص ١٩ (٢) في القاموس ورود الكسر على القياس في الأخيرين ،
نعم رأى الأعلام أن الاختلاف في مسهب راجع للمعنى ، فالتفتوح للكثرة دون صواب
والمكسور عكسه . وحق هذا الفرق جواباً على سؤال سلطان الأندلس المعتمد بن عباد ،
وظلمه جد الديباجة ، راجع نفع الطبيب الباب السابع ج ٢ ص ٣٨٣

والذي سهل الشنوذ لزوم أفعالها فيما عدا ما قبل الأخير فلم تلبس مع فتح
عينها باسم المفعول . كما شذ ضم العين إبتاعاً لليم وعكسه في كلمة (مُنَّين) .
وإلى قياس صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرّد أشار ابن مالك بقوله

وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل
مع كسر متلو الأخير مطلقاً وضم ميم زائد قد سبقا

وقد جاء اسم الفاعل من (أفعل) على فاعل فن ذلك قولهم أقرب
(طلب الماء ليلاً) فهو قارب ، وأورس الرميث (أصفر ورقه) فهو وارس ،
وأضع الغلام (رعرع) فهو يافع ، وأبقل المكان فهو باقل ، وأطاحت
الطوائح ، ومن ذلك (وأرسلنا الرياح لواقع) . وربما اجتمعا قال ابن قتيبة
(وبما جاء الاسم منه على فاعل ومفعيل) عمل البلد فهو ماحل ومحل ، وأعشب
البلد فهو عاشب ومعشب ، وأعشى الليل فهو غاض ومغض^(١)

هذا وقد جاءت فعيل بمعنى فاعل كقدير بمعنى قادر ، وبمعنى مفاعل
كثيراً كجليس وحليف وخليط ورفيق ونديم وحبيب وعنيد قال تعالى
(وكفى بالله حسيباً ، جبار عنيد) ، وأكيل قال قيس بن عاصم المنقري

إذا ما صنعت الزاد فالتمسى له أكيلاً فأنى لست آكله وحدي^(٢)
كما جاء فعول بمعنى فاعل كعدو .

(١) أغشى: أظلم راجع أدب الكاتب: كتاب الأبنية أبنية الأسماء ، (شواذ التصريف)

(٢) له متعلق بالتمسّى واللام للتعليل ، راجع المعنى الباب الأول اللام الجارة

(المعنى الحادي والعشرون) والبيت من قصيدة يخاطب فيها زوجته ، راجع الكامل

ج ٥ ص ١٤٥ ، والأغاني أخبار قيس ١٢٤ ساسي ، والخامسة (باب الأضياف)

أبنية المبالغة

هي الأبنية التي تفيد التنصيص على التكثير في حدث اسم الفاعل كذا
أو كيفاً لأن اسم الفاعل محتمل للقلة والكثرة

ولما تصاغ من الثلاثي متعدياً في الغالب والمشهور منها خمسة وهي:
فَعَال نحو قتال ومفعال نحو منجار وفَعُول نحو ضروب، وفَعِيل نحو علم،
وفَعِيل نحو حذر. والثلاث الأولى أشهر من الأخيرتين - وربما صيغت
الثلاث الأولى من أَفْعَل فتكون لمبالغة مُفْعِل قالوا: ذَرَاكَ وحَسَّاس وسَارَّ
(كثير الإبقاء في الكأس)، ومِعْطَاء ومِعْوَان، وزَهْوَق (من أزهق)،
ويرى الجمهور ذلك في فَعِيل أيضاً خلافاً للزحشرى نحو: نَذِير وأَلِيم وسميع،
قال عمرو بن معد يكرب الزبيدي.

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُورِقُ وَأَصْحَابِي هُجُوعٌ^(١)

وغير المشهور كثير فنه فاعول كفاروق، وفَعِيل كسبكت
ومفعيل كمعطير، وفَعْلَة قال تعالى (ويل لكل همزة لمزة)، وفَعَال
مخفف العين ومشدها قرىء بهما قوله تعالى (ومكروا مكراً كباراً)،
وإلى الأبنية الخمسة المشهورة أشار ابن مالك في ضمن الكلام على إعطائها
حكم اسم الفاعل في العمل فقال:

فَعَال أو مفعال أو فَعُول في كثرة عن فاعل بديل

فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِيلٍ

(١) ريحانة مطلقة عمرو قبل الدخول لما بلغه من وضع عندها ثم بان له كذب
الخبر على الأشهر فيها، والبيت من شواهد ابن يعيش على المفصل ج ٦ ص ٧٣،
والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٦٠٦، والكامل ج ٢ ص ٢٥٧ وما بعدها

وقد تضارب كلام الصرفيين في القياسية والسماعية لهذه الأبنية من المتعدى واللازم وانتهى المجمع إلى الاعتراف بقياسية فعال مطلقاً وقراره فيها (يصاغ فعال للبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللارم والمتعدى)^(١)

النوع الثاني اسم المفعول

هو اسم مصوع لما وقع عليه الفعل كعلوم ومستخرج
نخرج هذا القيد وهو (ما وقع عليه الفعل) باقى المشتقات ، فالمراد من اسم المفعول اسم الدات الواقع عليها الحدث لا اسم الحدث وإن كان هو المفعول حقيقة ، ففى العنوان حذف وإيصال وأصله اسم المفعول به كالمحصول بمعنى المحصول عليه . ولا يصاغ اسم المفعول إلا من المتعدى ، أو من اللازم مع الظرف أو الجار والمجرور بشرط التصرف والاختصاص فيهما على ما هو معروف فى النحو . وصيغته مختلفة بين الثلاثى وغيره

فصيغته من الثلاثى المجرى قياساً زنة (مفعول) إن كان فعله صحيحاً نحو مقتول
فإن كان أجوف واوياً أو يائياً فكذلك أصلاً لكن يجب إعلال عينه بالتسكين والنقل وإعلاله بالحذف على الخلاف الآتى فى المحذوف ، وذلك نحو مقول وميع - أصل (الأول) الواوى مقوول استقلت الضمة على العين (الواو الأولى) فقلت إلى الساكن الصحيح قبلها فالتقى ساكنان: الواو الأولى الأصلية وواو المفعول الزائدة ، ولا طريق للتخلص إلا بحذف إحداهما ، وهنا الخلاف بين سيويه والأخفش على نهج خلافهما المتقدم فى المصدر المعمل الذى على وزن إفعال واستفعال ، فيحذف سيويه الواو الثانية لأمور : منها أنها زائدة ، وأن حذفها معزف للفرق بين الواوى

(١) راجع القرار فى المجلة ٢ ص ٣٥ وحجته مع التفصيل فى ص ٥٣ وما بعدها

والياءى ، ويحذف الألف الأولى لأمر أيضاً منها أن حذفها جار على قاعدة التخلص من الساكنين ، ولها ليست كالثانية علامة المفعولية . ثم لا عمل بعد هذا الحذف على أى الرايين ، وأصل (الثانى) الياءى مبيوع أعل بالنقل ثم الحذف على منوال الخلاف السابق ثم قلب الضمة المنقولة كسرة لسلامة العين (الياء) عند سيويه ، ولقلب واو المفعول ياء عند الألف للفرق بين الواوى والياءى وعلى كل فصار مبيع . وتظهر ثمة الخلاف فى مهموز اللام منهما نحو مسوء ومجبيء عند تخفيف الهمزة ، فعلى مذهب سيويه ينطق بالواو والياء مخففين محركين بحركة الهمزة وعلى مذهب الألف ينطق بهما مشددين ، وذلك لأن الهمزة المتحركة المسبوقة بالمد من واو أو ياء إذا أريد تخفيفها ، فإن كان المد أصلياً فبقل حركتها إليه وحذفها . وإن كان زائداً لغير إلحاق فبإبدالها من جنسه وإدغام المد فيها . كما تظهر ثمة أيضاً فى الميزان للنوعين المذكورين ، فيقال عند سيويه فى الواوى مَفْعَلٌ والياءى مَفْعِلٌ ، والألف فى الواوى مَفْعُولٌ والياءى مَفْعِيلٌ . هذا - وقد اشتهر تصحيح الياءى واطرد عند بنى تميم نحو مديون ومبيوع ومعين قال العباس ابن مرداس السلى يهدد كليب بن عبيمة السكى

قد كان قومك يحسبونك سيدا وإخال أنك سيد معيون (١)

(١) المشهور فى رواية البيت (معيون) بالعين المهملة أى مصاب بالعين والغرض الاستهزاء ، والبيت من شواهد تهذيب الألفاظ (باب الإصابة بالعين) . ودره النواص الوهم . هـ ، والرعى على الشافية ، ولستصوب البغدادي فى شرحه له رقم ١٨١ روايته بالعين المعجمة من غين على قلبه (غلى عليه) - وكلاهما جاء فى التصحيح إلا أن الرواية الأولى أشهر والثانية الى المعنى أقرب ، والبيت من قصيدة ذكرها البغدادي قولا عن الأعشى أخبار العباس

وندر تصحيح الواوى للثقل، وقد سمع منه ثوب مصرون وفرس مقوود
ومسك مدووف (مبلول) والمريض معوود، ولا يقاس عليه خلافا للبرد .
وإذا كان ناقصاً فكذلك أيضاً - غير أن الياء منه تبقى لامة فتقلب واو
المفعول ياء لإدغامها في تلك الياء على حد العمل في سيد ، ثم تقلب الضمة
التي على العين كسرة لسلامة الياء المشددة سواء في ذلك أ كان فعله مفتوح
العين كرمى وجزى ، أم مكسورها كغشى وهوى قال عنه (المرء مجزى
بعمله) وقال تعالى (نظر المغشى) - أما الواوى فأن كان فعله مفتوح
العين كدعا وعدا فالتخار بقاء اللام حملا على فعله المبني للمعلوم فتدغم فيها
واو المفعول وقل لإعلاها بالقلب ياء حملا على المبني للمجهول فيجرب
حيث العمل السابق في الياء ، وإن كان مكسورها فأن كان غير واوى
العين كرضى وحظى فالتخار لإعلال اللام بقلبها ياء نظراً لفعله مبنيًا للمعلوم
أو للمجهول ويسرى بعد العمل السابق قال تعالى (راضية مرضية) ،
وإن كان واويها كقوى تحم الإعلال بقلب اللام ياء لاستثقال ثلاث
واوات زيادة على مقتضى الإعلال نظير فعله بنوعيه .

وقد ينوب عن (مفعول) في الدلالة على معناه لا العمل على الصحيح
بقلة (فعل) مكسور الفاء كحمل وحب ورعى وقطف وذبح قال تعالى
« وفديناه بذبح عظيم » و« طحن » وفي المثل « جعجة ولا أرى طحنا »^(١)
و(فعل) مفتوح الفاء والعين كقنص ونفض (ما تساقط من الورق والثر)

(١) الجمجمة صوت الرحي ، يصرب للجبان برعد ولا يوقع ، وللبحيل يمد
ولا ينجز . ورواية المثل كما في مجمع الأمثال (الجيم) لكن في القاموس باب العين
مادة (جع) هكذا « أسمع جعجة ولا أرى طحنا »

وعدد وجنى قال تعالى (سنين عددا . وجنى الجنتين دان) و (فُعلة)
مضموم الفاء ما كن العين كأكلة وضحكة ولعنة غير أنها للبالغة في المفعول
كما تقدم أن مفتوح العين منها للبالغة في الفاعل - فما استعمل على الوجهين
كضحكة فعلى التوزيع في الإرادتين^(١)

وبكثرة (فَعِيل) كقتيل وجريح وأسير وطريح وطلّيح (متعب)
ومقيت (مبغض) وختين (مقطوع الغرلة) وصريع وعقير، ولهذا جعله
بعضهم مقيساً فيما ليس له فَعِيل بمعنى فاعل، فيقال عليه حصيد وضئيد
(مظلوم)، وأما ماله فعيل بمعنى فاعل كقدير ونصير فلا قياس فيه خوف
اللبس، وأما ما كان فأن فعيلاً بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث غالباً
إذا عرف موصوغه وسنذكره مع أوزان أخرى لهذا في مبحث المذكر
والمؤنث - وقد أشار ابن مالك إلى صيغة اسم المفعول من الثلاثي، وإلى
صيغة فعيل النابتة عنها جارياً على أنها سماعية مطلقاً بقوله

وفي اسم مفعول الثلاثي اطرْدَ زنة مفعول كآت من قصد
وناب فعلاً عنه ذو فعيل نحو قاة أوفى ككجبل

وصيغته من غير الثلاثي المجرد قياسها كقياس اسم الفاعل إلا أنه
يفتح هنا ما قبل الآخر للفرق بينهما، وليكون كضارعه المنى للمفعول وذلك
نحو مكرم قال تعالى (كل شرب محتضر، وكل صغير وكبير مستطر، وربنا
الرحمن المستعان) - فعلى حركة ما قبل الآخر يدور الفرق بينهما قال ابن مالك:

(١) راجع أدب الكاتب: أبنية الأسماء، باب ما جاء على فُعلة فيه لغتان والمزهر
النوع الأربعين (فُعلة في النعت)

وإن فتحت منا ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر
نعم قد يكون هذا الفارق تقديرية لا يظهر في النطق لزوال هذه الحركة
إما بالإعلال بالقلب أو الإدغام . فالكلمة آتتد سالحة في ذاتها للوصفين ،
وذلك إذا كان الفعل على وزن افعل أو انفعل الأجوفين نحو اختاروا نقاد ،
أو المضعفين نحو امتد واحل ، أو فاعل أو تفاعل أو افعل أو افعال
المضعفات نحو حاذ وتحاب واحمر واحمار ، فالمدار على القرية ، ويختلف
الوزن بالتقدير - هذا

وقد جاء اسم المفعول من (أفعل) على مفعول نظير محي . اسم الفاعل
منها على فاعل كما تقدم فقالوا : أضعفت الشيء فهو مضعوف ، وأسعده الله
فهو مسعود ، وأجته الله فهو مجنون ، وأركه فهو مركوم ، وأحزنه فهو محزون ،
وأحبه فهو محبوب . وقد ورد محب على القياس - كجاءت هنا أيضاً قبيل
بمعنى (مُفعل) ، من ذلك طليق وبديل وقعيد وفريد وعليل (من أعلاه المرص)
قال تعالى (الكتاب الحكيم) - وجاءت فعول بمعنى مفعول محوركوب وجزور
ثم اعلم أنه قد ورد التبادل بين هذين النوعين وبين المصدر لما بين
الفريقين من علاقة الاشتقاق على تفصيل ستعرفه .

التبادل بين المصدر وبين اسمي الفاعل والمفعول

لكل من المصدر وهذين النوعين صيغ قياسية خاصة به ، غير أنه قد أريد
في بعض الأحيان من صيغتهما معنى المصدر كما أريد من صيغته معنيهما
لقرائن في الكلام توجب ملاحظة هذا التقارض - فورد المصدر على
صيغتهما كما فهم معنيهما من صيغته - وهذا ينحصر الكلام في فرعين

الفرع الأول التبادل بين المصدر واسم الفاعل

قد وقع التبادل بينهما في الثلاثي ، فورد المصدر بزنة اسم الفاعل قليلا نحو فُلِجْ فالجاء ، وعوفي عافية ، وهند حسنة الدالة ، قال تعالى (ولا تزال تطلع على خائنة ، ليس لوقتها كاذبة ، فاهلكوا بالطاغية ، فهل ترى لهم من باقية ، لا تسمع فيها لاغية) ، وكاف قال بشر بن أبي خازم الأسدي :

كفى بالنأي من أسماء كفى وليس لنا بها إذ طال شافى ^(١)

وخارج عند سيويه في قول الفرزدق :

ألم ترني عاهدتُ ربي وإنني لبن رتاج قلما ومقام
على حلفة لا أشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام ^(٢)

(١) النأي البعد والباء زائدة فاعل كفى ، وكاف مفعول مطلق وبه استشهد المفصل ، ووقف عليه بالسكون مع النصب على لغة ربيعة وبه استشهد الرضى راجع الخزانة شاهد ٣٢٣ ، والبيت مطلع قصيدة في مدح أوس بن حارثة الطائي لما خلى سبيله من الأسر (٢) الرتاج الباب المغلق والمراد باب الكعبة ، وقلما حال من الضمير في الطرف الواقع قبله خبرا ، ومقام معطوف على رتاج والمراد به مقام إبراهيم ، والشاهد في خارج على رأى سيويه الذى يقول إنه مصدر معمول محذوف تقديره يخرج معطوف على جملة لا أشتم الواقعة جوابا للقسم الذى هو عاهدت - أما عيسى بن عمر فيقول : إن خارجا ما فيه معنى اسم الماعل فهو حال معطوفة على جملة لا أشتم الحالية وجاز حذف المعاهد عليه القرينة . فالخلاف في الواقع مبنى على موقع جملة لا أشتم - والبيت من شواهد سيويه ج ١ ص ١٧٢ وقد فصل ما تقدم من خلاف ، وكذا المبرد في الكامل ج ٢ ص ٨٠ وما بعدها ، وكذا المفصل في باني الحال والمصدر ، والرضى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٣٣ ، ورجع المعنى رأى سيويه فقال (لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلما في المستقبل ولا يتكلم بزور لا أنه حلف في حالة اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر) الباب الثانى الجمل التى لا محل لها من الإعراب (الجملة الرابعة) - واليتان من قصيدة قلها في أخريات أيامه ثانيا بعد الحج لكنه تقضى التوبة مرغما لهجاء جرير نساء قومه

وفهم معنى اسم الفاعل من المصدر كثيراً كقولهم : رجل عدل ، وصدق ،
وزور ، ونوم ، وماء غور ، قال تعالى (قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً)
ولم يرد التبادل بينهما في غير الثلاثي ، وندر فهم معنى اسم الفاعل من
المصدر كما في قول الخنساء

ترتعُ مارتعت حتى إذا اذكرتُ فأنا هي إقبال وإدبار ^(١)

الفرع الثاني التبادل بين المصدر واسم المفعول

قد وقع التبادل بينهما في الثلاثي فورد المصدر بزنة اسم المفعول عند
الجمهور وإن كان قليلاً نحو ميسور ومعسور في قولهم : دعه إلى ميسوره
ودع معسوره أي زمن يسره وعسره فالكلام على تقدير مضاف ،
ومعقول في قولهم رجل ليس له معقول أي عقل ، وفي قول الراعي :
حتى إذا لم يتركوا لعظامه لحا ولا لفؤاده معقولا ^(٢)

ومفتون في قوله تعالى (بأيكم المفتون) والباء أصلية لللابسة
وأنكر سيويه مجيء المصدر بزنة مفعول ، وتأول ماورد بما يبقيه
اسم مفعول فجعل الميسور والمعسور صفتين للزمن على حذف الجار واتصال
الضمير والأصل زمن ميسور فيه ومعسور فيه ، والمعقول بمعنى المحبوس
المشدود صفة للعقل إذ قال (كأنه عَقِيل له شيء أي حبس له لَبَه وشُدَد) ^(٣)
والمفتون إما أن يجعل الباء في بأيكم زائدة أو أصلية بمعنى (في)

(١) من شواهد الرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٧٠ وتقدم في أبيات ص ٥٩

(٢) البيت في ذم سحابة الركاة وشدة جورهم وتقدم بيت من القصيدة في ص ٧٥

(٣) راجع الكتاب ج ٢ ص ٢٥٠ باب نظائر ما ذكرناه إلخ .

والمفتون الجنى، وذلك أنهم كانوا يقولون إن به وَجَنِيْبٌ رَيْثًا . هذا . والحق مع الجمهور لما في هذه التأويلات من تكلف ^(١)

وفهم معنى اسم المفعول من المصدر كثيرا نحو درهم ضرب الأمير ، وثوب نسج اليمن ، قال تعالى (ولا يحيطون بشيء من علمه ، هذا خلق الله ، ولا تقتلوا الصيد ، جعله ذكاً) وقال وَجَنِيْبٌ (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) ، وهوى قال جعفر بن عتبة الحارثي

هواى مع الركب اليانين مصعد جنيب وجنياني بمكة موثق ^(٢)
أما في غير الثلاثي فيشارك المصدر المسمى مع اسم المفعول على سبيل
الأصالة ، والتمييز بينهما بالقرآن .

(فائدة)

لا يخفى أن اسمى الفاعل والمفعول يتضمنان الذات فيجريان عليها خبرين وحالين ونعتين دون حاجة إلى التأويل فيهما ، وأن المصدر لا يتضمنها فلا يجرى عليها إلا على ملاحظة تأويله بأحدهما حسب ما يتطلبه المقام ، أو تقدير مضاف قبله مطابق للذات فلا داعي حينئذ إلى التأويل فيه ، وكلا الرأيين منقول عن البصريين والكوفيين في أبواب الخبر والحال والنعت . أما علماء البلاغة فيقوونه على حاله دون ملاحظة أحد الوجهين السابقين لقصد المبالغة .

(١) المبحث مفصل في شرحي المفصل والثافية ، ودرة القواص الوم ١٦٣

(٢) هواى مهوى ، ومصعد مبدع في الأرض ، وجنيب مجنوب مستمتع ، وجنياني جيسى ، والبيت خبر ومعناه التحسر ، وهو أول أبيات سبعة في الحماسة ، باب الحماسة ،

النوع الثالث الصفة المشبهة باسم الفاعل

حكمة تسميتها

وجه تسميتها بهذا أنها شاركت اسم الفاعل في أمرين (الأول) يرجع إلى اللفظ وذلك أنها مع غير الواحد المذكور تلحقها العلامات الموافقة له تماماً كاسم الفاعل، فكما يقال ضارب وضاربان وضاربون إلخ يقال فيها فرحة وفرحان وفرحون وهكذا ، نعم ربما لا تدخل عليها بعض هذه العلامات إذا كانت من باب أفضل فلاء وفعلان فلي ، فإن التانيث في البابين بالالف ، كما أن مذكرهما لا يجمع جمع مذكر سالم ومؤنثهما لا يجمع جمع مؤنث سالم إلا أن المدار على أكثر الأوزان - وليس مثلها في ذلك اسم التفضيل ، لأن أغلب استعماله أن يكون خالياً من أل والإضافة أو يكون مضافاً للنكرة فيلزم حينئذ لفظ المفرد المذكور سواء أكان للواحد أم لا وللذكر أم لا ، والتعويل على الغالب في النوعين ، و (الثاني) يرجع إلى المعنى ألا ترى أنها تشارك في أن كلا منهما يدل على ذات وحدث قائم بها ، وإن اختلفا بعد في أن دلالة على وجه الحدوث والتجدد وهي على وجه الدوام والاستمرار ، فليس هذا بمؤثر على ناحية الاشتراك بينهما

فلهذين اختصت من بين المشتقات بهذا العنوان وعملت النصب كاسم الفاعل نحو: على حسن وجهها أو الوجه مع أنها مأخوذة من مصدر فعل قاصر وأنها غير دالة على الحدوث كالفعل الذي هو أصل اسم الفاعل في العمل

تعريفها

عرفها ابن مالك بخاصتها على سبيل الرسم فقال :

صفة استحسن جرّ فاعلٍ معنى بها المشبهة اسم الفاعل

وليضاح هذا التعريف أن الصفة المشبهة تمتاز عن غيرها من المشتقات باستحسان إضافتها إلى فاعلها في المعنى نحو على حسن الوجه بالإضافة فإن أصله على حسن وجهه برفع الظاهر السببي لأنه الفاعل حقيقة إذ الحسن قائم به ، ثم هو مع هذا فيه ضمير يعود على المسبب قبله لوجوب ارتباط الصفة مع ما يجرى عليه مبتدأ أو موصوفاً أو ذا حال ، والتركيب بهذه الصورة الأولى الأصلية يؤدي المعنى المراد وهو إثبات الحسن لوجه على على سبيل الدلالة الأولية . وهم إذا قصدوا المبالغة في تأديته سلكوا طريقاً آخر فنقلوا الرفع عن هذا السببي إلى ضمير مستكن في الصفة راجع إلى المسبب الجارية عليه الصفة ليكون الحسن الذي هو مدلولها قائماً بالمسبب الذي هو كل للسببي ، فلا مناص حينئذ من استبقاء السببي إذ لا يمكن حذفه خوف فوات الغرض ، ولا سبيل إلى رفعه على الفاعلية إذ لا يتأتى أن يكون للصفة مرفوعان ولا يجوز رفعه على اعتبار البدلية من الضمير خوف الالتباس بالفاعل ، فإذا بقي منصوباً تبين أنه محط القصد بالحسن ، وبذلك اتصف بالحسن إجمالاً في ضمن المسبب وتفصيلاً بذكره خاصة وكان أوقع في النفس للإيهام أولاً والتفسير ثانياً ، وبما يزيل الشك في نقل الإسناد إلى الضمير العائد لما جرت عليه عند نصب السببي لحوق علامات التانيث والثنية والجمع بها وقتئذ فيقال: هند حسنة وجهها والعيان حسنان وجهاً وما شا كل هذا ، ولا تدخل هذه العلامات الصفات إلا وفيها ضمائر مسترة تدل عليها هذه العلامات ، وإنما جاز إسناد الصفة إلى ضمير المسبب بعد إسنادها إلى السبب لأمرين : (الأول) أنها في اللفظ محمولة عليه (الثاني) أنها في المعنى دالة على صفة له سارية من طريق السببي إليه ، م ٤ - تعريف الأسماء

إذ الكل يحسن بحسن الجزء على وجه المجاز للمبالغة المنشودة فلا فراهة في معاملة صفة السبى كصفة المسبب فيستن ضمير المسبب فيها كما يستكن في صفة الحقيقية ، ثم إن هذا السبى المنسوب قد يكون نكرة وقد يكون معرفة ، فإن كان نكرة فقد ورد على ما ينبغي لأنه سبق لتفسير الإبهام قبله ويكون تمييز نسبة محولا عن الفاعل ، وإن كان معرفة فنصبه مستكره لأنها قاصرة لا تنهض للعمل فيه ولذا قيل إنه منصوب على التشبيه بالمفعول به إلحاقاً لها باسم الفاعل للصلة بينهما ، ومن هذا (معاهد الأزر) في قول خمرئيق بنت هفان القيسية :

النازليين بكل معترك والطيون معاهد الأزر^(١)

ولا ريب أن التخلص في نصبه بالتشبيه بالمفعول به تعلق بنسخ العنكبوت إذ لا نظير له في الاستعمال ، فكان خيراً من هذا وأحسن أن يجر هذا السبى بأضافتها إليه فيقال : على حسن الوجه بالجر كما سبق ، فإنه مع الاحتفاظ بالمبالغة التي كانت موجودة عند النصب ضم إليها التباعد عن هذا الثقل ، والصفة في هذه الحالة تلحقها العلامات الدالة على نوع المسبب كحالة النصب تماماً ، انظر إلى (أسيلة) في قول المرقش الأكبر :

ورب أسيلة الحدين بكر مهففة لها فرعٌ وجيد^(٢)

(١) من شواهد سيويه ج ١ ص ١٠٤ ، والفرض من البيت وصفهم بالشجاعة والمفة ، وهو من قصيدة في رثاء زوجها بشر الضبي ومن قتل معه يوم قلاب ، ذكرت في أمالي القتالي ج ٢ وغيرها .

(٢) أسيلة الحدين طولبتهما مع الاسترسال ، والبيت من قصيدة في المفضليات ، وفي الأغاني أخبار المرقش الأكبر ج ١ ص ١٣٢

والى (بعيدة وطيبة) فى قول أعرابى :

أكلت دماً إن لم أرُ عك بضرة بعيدة مهوى القرط طيبة النشر^(١)
ومن المستملح فيه الإضافة قوله تعالى (رفيع الدرجات ، سريع الحساب ،
شديد العقاب ، غليظ القلب) - ولقد بان من هذا كله أن استحسان
الإضافة فيها للفاعل إنما كان بعد نصبه ولم تضاف إليه بآدى ذى بدء لأنها
عينه ، وكيف يضاف الشيء إلى نفسه ؟ فاعليته باعتبار المعنى لا باعتبار الصنعة ،
ولا يعترض على هذا التعريف بأن من صورها ما تمتنع فيه الإضافة أو تنبج أو
تضعف ، فإن الاستحسان باعتبار نوعها وليس بلام أن يطرد فى كل استعمالها ،
ولأنما قلنا اختصت الصفة باستحسان الإضافة لأن اسمى الفاعل والمفعول يمتنع
إضافتهما لمرفوعيهما باقين على معنيهما للعلة السابقة ، نعم يجوز إضافتهما
إذا حولا إلى الصفة المشبهة ، وسيجىء تفصيل هذا فى بحث مستقل .
ولما كانت صيغها من الثلاثى المجرد مغايرة لصيغها من غيره فى الحكم
من حيث القياسية والسماعية فى الأولى ، والقياسية فقط فى الثانية مع
تخالف معنى القياسية فيهما على حسب ما تقدم فى المصدر ، وجب جعل
الكلام على صيغها فى مطلقين

المطلب الأول فى صيغها من الثلاثى

تصاغ الصفة المشبهة من الثلاثى فى باين منه وهما : (قيل) مكسور

(١) فى أكلت دماً وجوه قال التبريزى (وأجود الوجوه أن يكون الغرض قتل
ل قتل فآخذت الإبل فى ديتة فشربت ألبانها فكأنى أشرب دم ذلك القتل)
وأرعى أفرعك ، وبعيدة مهوى القرط طوية العتق ، والفنر الرائحة ، وقيل البيت
آخر وهما مذكوران فى الحماسة باب (مدمة النساء) .

العين اللازم و (فَعَلَ) مضمومها ولا يكون إلا لازماً
لأن الباقي من الثلاثي وينحصر في باين هما : (فَعِلَ) مكسور العين
المتعدى و (فَعَلَ) مفتوح العين مطلقاً ، قد اختص به اسم الفاعل على ما تقدم
تفصيله - وإنما استأثرت الصفة المشبهة بيايها المذكورين لاقتضائها أمرين :
(الزوم في المادة ، والدوام في المعنى) والبايان مع الزوم فهما مادة يفيدان
الاستمرار الزمني ، وذلك أن (فَعِلَ) مكسور العين اللازم يغلب استعماله
في الأعراض المستقرة من الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والحلّ
(جمع حلية وهي الحلقة) والألوان وما شاكل ذلك مما يطول بقاؤه ،
و (فَعَلَ) مضموم العين مستمر البقاء لأنه موضوع للفرائز - أما (فَعَلَ)
مفتوح العين اللازم فإن استمراره الزمني قليل .
كلمة في قياسيتها منه

عرفت أنها قد استحققت البايين الأولين للتناسب بينها وبينهما لكنها
مختلفة الحكم فهما وذلك للفرق بينهما فإن (فَعِلَ) اللازم يمتاز بوفرة أفعاله
وغلبة تداولها في الكلام مع توزيع معناه العام السابق بيانه إلى أنواع ثلاثة
متأني ، ويسم كل منها باسم خاص به ، وقد وردت مؤدية له طائفة كبيرة
من الكلمات على صيغة مخصوصة به تضافر المسموع منها على اعتبار الصيغة
قياسية فيه ، بخلاف (فَعَلَ) في الأمرين فلم يستفص شيعان أفعاله في الكلام ،
ولم ينشعب معناه العام إلى شعب متغايرة تنفرد كل شعبة منها بطائفة كثيرة
من الكلمات على صيغة مخصوصة حتى يمكن اعتبارها قياسية فيه مثل الأول ،
أما (فَعَلَ) اللازم مفتوح العين فاستمراره الزمني قليل مع قلته بالنظر
للبتعدى منه في الاستعمال .

ومن هنا كانت للصفة المشبهة أوزان قياسية من الباب الأول
وتعددها لتعدد الأبنية، ومعنى قياسيتها الاعتداد بها عند السماع كما عرفت،
وأوزان غالبية من الثاني لم تصل إلى حد القياس، وقليلة من الثالث
وهاك بيان صيغها على مقتضى ذلك الحكم على هذا الترتيب

صيغها من الثلاثي

الباب الأول - (فعل) مكسور العين باللام جامت فيه قياسية على
ثلاثة أوزان : الوزن الأول : (فعل) بكسر العين ومؤنثه (فعلة)، وينقاس
فيما دل على الأدواء الباطنة وما يناسبها من العيوب الباطنة ونحو ذلك من
الهيجانات والخفة غير حرارة الباطن والامتلاء، وذلك نحو ورجع وآوى
(مريض بالمعدة) ونكد ولحز (بخيل) وشكس (سوء الخلق) وخرف
(ذاهب العقل للكبر) وقطم (شewan اللحم أو النكاح) وعم (مطموس
البصيرة) وأشر وحزن وفرح وغضب وبطر وخفر (شديد الحياء)
الوزن الثاني : (أفعل) ومؤنثه (فعلاء) وينقاس فيما دل على الألوان
والعيوب الظاهرة والحيلى، وذلك نحو أزهر (مشرق الوجه) وأشهب
وأدرد (ذهبت أسنانه) وألحن (متن الرائحة) وأزب (كثير الشعر)
وأصمع (صغير الأذن) وأقص وأرصح (قليل لحم العجز والفخذين)
وأخفش (ضعيف البصر) وأعشى وأجهر وأحوص وأعشى وأحور -
وقد تنفرد أفضل فتكون بدون فعلاء، إما لمجرد الاستعمال، من هذا قولهم
غلام أمرد ورجل آلى وأصلع، أو لما منع خلق كأكمر وأدر - كما أن فعلاء
انفردت أيضاً إما لمجرد الاستعمال نحو امرأة حسناء وفرس شوهاء

(طويلة رائعة) وامرأة عجزاء ، وحلة شوكة (خشنة المس لجديتها) ، أو لما منع
خلق نحو رقاء وغفلاء ^(١) - الوزن الثالث : (فعلان) وموئته (فعل) ^(٢)
وينقاس فيما دل على الامتلاء والخلو وحرارة الباطن ، وذلك نحو شبعان
وغرثان (جائع) وصديان وريان وحران ، قال عروة بن حزام العذري :
لئن كان برد الماء حران صادياً إلى حياً إنها لحبيب ^(٣)

وما تقدم من كون مؤنث فعلان هو فعل مطرد فيها ولو من غير هذا
الباب ، وقبلنا قرن مؤنثها بالتاء فإنه في كلمات محصورة نظمها ابن مالك في قوله
أجيزُ فعلُ لفعلانا إذا استكتيت حلانا
ودخنانا وسختانا وسيفانا وضحيانا
وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا
وموتانا وندمانا وأتبعهن نصرانا ^(٤)

وقد جاء فعلان بلا مؤنث كرحن ولحيان - هذا - وقد دخلت بعض
هذه الأوزان الثلاثة على بعض فدخلت (فعل) على أفعال كحذب وأحذب
(خارج الظهر داخل الصدر) ، وقعس وأقعس ضد ما قبله ، وعلى فعلان
كمطش وعطشان وعد وصديان - ودخلت (أفعل) على فاعل كأحق
وحق ، وعلى فعلان كأهيم وهيمان - ودخلت (فعلان) على فعل كنضبان

(١) في المزمع النوع الأربعين (فلاء صفة لأفعل لها) ما فيه الكفاية من الأمثلة

(٢) حران وصاديا حالان من ضمير المتكلم في إلى تقدمتا عليه ، وصغير إنها لاينة

عه عفرأ ، والبيت من شواهد الرضى (باب الحال) راجع خزانة الأدب شاهد ١٩٦

(٣) الأبيات مع شرحها في المزمع النوع الأربعين أواخر (ضوابط واستثناءات

في الألفية وغيرها) ، وفي شرح الأشموني على الألفية باب مالا ينصرف ،

وغضب ، وعجلان وعجل ، وعلى أفعل نحو شعثان وأشعث
هذه هي الاربعة الثلاثة القياسية - فاجاء من هذا الباب على غيرها فسمع
وهو كثير جداً نحو : بخيل وسقيم وأيسف (حزين) وكل وحُر وصفر
(خال) ولحم نيء (غير ناضج) وغور .

الباب الثاني (فَعَل) مضموم العين وأوزانه غالبه فقطء وأشهرها
(فَعِل) نحو جميل وشريف ومزير (قوى القلب) وعيد ورزين وطويل -
ثم (فَعَلَ) ما كن العين إما مفتوح الفاء نحو ضخم وشهم وسهل وعذب
وسمخ ونخم وصعب ، أو مضمومها نحو صلب وغمر (غير مجرب) ، أو
مكسورها نحو غفر (خيئت) وفر - ويلى هذه الأوزان (فَعَّل) مفتوح
الفاء والعين نحو حسن وبطل ، أو مضمومهما نحو جنب وسرح ، ولم تقف
على مثال لمكسورهما - و (فَعَّال) نحو جبان وحصان ورزان وسيف
كهام (كليل) وسحاب جهام (لا ماء فيه) - و (فُعَّال) كشجاع وفرات -
و (فُعَّال) كقراء ووضاء - و (فَعُول) كوقور - و (أفعَل) كأحرش (خشن) -
وغير هذا من أوزان نادرة .

وإذا تأملت في الأمثلة الماضية للباين المذكورين فأنت ترى أن الصفة
قد توافقت صيغها في بعض أوزانها بقطع النظر عن القياسية والسماعية ،
فاشتركت فيهما صيغة (فَعَلَ) مثلثة الفاء مع سكون العين ، وفعل ، وفعل ،
وأفعل ، فهذه ستة أوزان

الباب الثالث (فَعَلَ) مفتوح الفاء والعين ، وردت منه أمثلة قليلة ،
لأن هذا الباب قد انحاز إلى قياس اسم الفاعل كما تقدم ، فن أمثلة الصفة
المشبهة فيه حريص وأشيب وشيخ وعفيف وخفيف وجواد ، وطيب

ونحوه مما كان فعله أجوف كسيد وميت وهين لأن المصوغ منه على (فَيْعِل)،
وأما المصوغ من صحيح العين فعلى (فَيْحَل) كصيرف وذلك للفرق بينهما ،
وقد استغنى الفعل بالصفة المشبهة في هذه الأمثلة عن اسم الفاعل فلم يسمع
فيه وزنه ، وأما ما سمع فيه وذلك نحو مال فهو مائل وأميل ، ونغ فهو نابغ
ونبيغ ، ونفس فهو ناعس ونعسان ، وسها فهو ساه وسهوان ، وفي المثل
(إن الموصين بنو سهوان)^(١) فلا يقال إنه قد استغنى بها عنه ، وإلى كل ما تقدم
في الأبواب الثلاثة على وفق ما سلف أشار ابن مالك في باب اسم الفاعل بقوله:

. بل قياسه فَعِل

وافْعَلُ فَعْلَانُ نحو أشر ونحو صديان ونحو الأجر

وفَعْلُ أولى وفعل بفعل كالضخم والجمل والفعل جمل

وأفعل فيه قليل وفعل وبسوى الفاعل قد يعنى فعل

وإطلاق الناطق عليها اسم الفاعل منظور فيه إلى المعنى اللغوي للذي
لا يراعى فيه التفرقة بينهما

المطلب الثاني في صيغها من غير الثلاثي

تنقاس من غير الثلاثي على زنة اسم التاعل تماماً ، لكن بشرط أن
يكون المعنى على جهة الدوام للفرق بينها وبينه ، وذلك نحو مرتفع القامة
مستقيم الرأي معتدل المزاج .

الموازنة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل

سلف أنها قد شاركت في أمرين مع بعض المخالفة فيهما ، وهناك

(١) بنو سهوان بنو آدم وقد صمد إليه نفسها ونسى ، راجع مجمع الأمثال (المعزة) .

فوارق كثيرة : منها ما يتصل بالصرف وحده ، أو بالنحو وحده -
ومنها ما يشترك فيهما ، وسنقصر الكلام على ما لا يختص بالنحو
الفروق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ^(١)

١ - استحسان إضافتها إلى الفاعل في المعنى بخلافه على ما تقدم تفصيله
٢ - أنها لا تصاغ إلا من اللازم لأنها مفيدة للدوام الذي يجب أن
يكون فعله لازماً ولا يلزم العكس إذ قد يكون لازماً غير دائم ، وما ورد
فيها من المتعدي كرحيم ورحمان وعلیم وخير وبصير فبعد تنزيله منزلة القاصر
٣ - أنها موضوعة لنسبة حدثها إلى الذات على وجه الدوام في الأزمنة
الثلاثة بخلاف اسم الفاعل فإنه على وجه الحدوث في أحد الأزمنة على
سبيل التبادل .

٤ - أنها من الثلاثي يغلب عدم مجاراتها المضارع تذكيراً وتأنيثاً كجميل
الظاهر أبيض الشعر ، ويقل مجاراتها له فيهما كظاهر القلب وشاحط الدار ،
قال عدى بن زيد بن حمار التميمي

من صديق أو أخى ثقة أو عدو شاحط داراً ^(٢)

ومن غير الثلاثي تلزم مجاراتها له - أما اسم الفاعل فإنه يجارى المضارع

(١) في المغنى الباب الرابع (ما افرق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة) وفي الاشياء
والنظائر الفن الرابع (ذكر ما افرق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل) وفي شراح
الآلفية وحواشيها الكفاية في الفروق عامة صرفية ونحوية .

(٢) شاحط بعيد ، وداراً تميز ، والجار والمجرور متعلقان بيلاقى في بيت قبله ،
والغرض التعميم في ملاقات الناس للشدائد الصديق والصنو والقريب والبعيد ، والبيت
من شواهد المغنى ، واستشهد به سيويه على النصب بعد الصفة على التشبيه بالمفعول به

عين لزوماً تذكيراً وتأنياً ، والمراد بالمجازاة المذكورة الموافقة العامة
في الحركات والسكنات وإن اختلفت أعيان الحركات ، ألا ترى العين
مكسورة في نحو قائم وقام وسالم مع أنها ليست مكسورة في مضارعها ،
ولذا قال ابن الخشاب (هو وزن عروضي لا تصريفي)

هذا رأى الجمهور ومعهم ابن مالك ومن تبعه . ويرى الزمخشري
وابن الحاجب وابن العليج ومن تبعهم أن الصفة المشبهة لا تجارى المضارع
بخلاف اسم الفاعل فعلى مذهبهم تصاغ من الثلاثى فقط وتكون منه على
غير وزن فاعل - فالنسبة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل على رأى الجمهور
في الثلاثى العموم والخصوص المطلق والعام والصفة ، وفي غير الثلاثى التساوى ،
والتمييز بينهما عند الصلاحية في الثلاثى والتساوى في غيره راجع إلى المعنى
للدوام فيها والحدث فيه ، ويظهر أثر اختلاف المعنى في الاستعمال كما ستعرف -
والنسبة على رأى المخالفين في الثلاثى التباين ، ولا نظر لغير الثلاثى لعدم
صوغها منه عندم فهما حيثئذ متمايزان مبنى ومعنى .

واعلم أن هذا الخلاف لا يحول دون تحويل كل منهما للآخر وإعطائه
حكمه في المعاملة اللفظية على ما ستعرف قريباً إلا أن التحويل عند الجمهور
يكون اعتبارياً في تحويل اسم الفاعل مطلقاً إلى الصفة لبقاء بناءه الموازن
للمضارع وفي تحويل الصفة إلى اسم الفاعل إن كانت من غير الثلاثى أو
كانت منه مع الموازنة لبقاء بنائها على حاله في النوعين ، ويكون حقيقياً
في الصفة إن كانت من الثلاثى مع عدم الموازنة لتغير بنائها إلى بناء (فاعل)
ويتبع التحويل أياً كان إطلاق اسم المحول إليه على المحول عندم - أما التحويل
عند المخالفين فإن كان اعتبارياً وذلك كتحويل اسم الفاعل مطلقاً إلى الصفة

فلا يستبج إطلاق اسمها عليه لبقاء بنائه ، وإن كان حقيقياً كتحويل الصفة من الثلاثي إلى اسم الفاعل فإنه يوجب إطلاق اسمه عليها حيث لا تغير صيغتها - وبذلك تبين أنه لا أثر للخلاف إلا من حيث التسمية كما رأيت

ومذهب المخالفين أحكم من حيث تميز النوعين بناء ، إلا أن الحق مع الجمهور ، وذلك أنهم متفقون جميعاً على أن سمة الصفة المشبهة الخاصة بها استحسان إضافتها لفاعلها معنى ، فما بالهم خالفوا الجمهور وقصروا اسمها في المستحسن إضافته على الوزن المخالف للضارع في الثلاثي دون الموافق له ، وهلا ألحقوا الوزن الموافق بالمخالف في التسمية كما ألحق به في المعاملة المقصودة بالذات ، ثم كيف يهدرون اسم الصفة المشبهة من غير الثلاثي مع أنها قسيمة اسم الفاعل ؟ لهذا سنقتنى رأى الجمهور في التحويل الآتي بين الصفات فتنبه لذلك - وإذا تأملت هذه الفروق الأربعة علمت أن الأول يرجع لاستعمالها والثاني والرابع لمادتها والثالث لمعناها - وهاك ما يختص بها من الألفية قال الناطم

صفة استحسن جرّ فاعل معنى ما المشبهة اسم الفاعل
وصوغها من لازم الحاضر كظاهر القلب جميل الظاهر^(١)

تحويل بعض هذه الأنواع الثلاثة إلى بعض

قد عرفت أن كلا من اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة له صيغ خاصة تؤدي معناه بحسب وضعه ، وقد يقصد تحويل بعضها إلى بعض ليفيد المحول معنى المحول إليه وينسحب عليه اسمه فتجرى عليه أحكامه ، إلا أن ذلك لا يتيسر في الجميع ، فلم يحولوا اسم الفاعل إلى اسم المفعول

(١) المراد من الحاضر الدائم لا الحال كما يتبادر

ولا اسم المفعول إلى اسم الفاعل لتباعد معنيهما ، كما لم يحولوا الصفة المشبهة إلى اسم المفعول لاختلاف مادتيهما تعدياً ولزوماً ومعنيهما أيضاً ، فلم يقع إلا تحويل الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل لتقارب المعنيين ، أو تحويلهما إليها بعد إشرليهما معناها - فهذه أنواع ثلاثة .

الأول تحويل الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل :

إذا أريد من الصفة المشبهة الحدوث الذي هو معنى اسم الفاعل ، فإن كانت من الثلاثي وكانت موافقة وزن المضارع كاسم الفاعل اكتفى في تحويلها إلى اسم الفاعل بذكر أحد الأزمنة الثلاثة معها إرشاداً إلى التحويل لاتفاق زنتها ، وإن كانت مخالفة فلا بد أن تحول إلى زنة اسم الفاعل ليوافق اللفظ المعنى فيقال في سيد : سائد مثلاً ، قال الرضى (وإن قصد بها الحدوث ردت إلى صيغة اسم الفاعل فتقول في حسن حاسن الآن أو غدا قال تعالى في ضيق لما قصد به الحدوث «وضائق به صدرك» وهذا مطرد في كل صفة مشبهة^(١) قال ابن يعيش (وعدل عن ضيق إلى ضائق يدل على أنه ضيق عرض في الحال غير ثابت وعلى هذا قوله تعالى «لنهم كنوا قوما عامين» يدل عن عمين إلى عامين لهذا المعنى)^(٢)

ومن ذلك قول أشجع السلى في رثاء عمرو بن سعيد الباهلى :
وما أنا من رُزء وإن جلّ جازعٌ ولا بسرور بعد موتك فارح^(٣)
وإن كانت من غير الثلاثي فلا ملجأ من الإشارة للحدوث بذكر أحد

(١) شرحه على الكافية ، اسم الفاعل (٢) شرحه للفصل (الصفة المشبهة)

(٣) الشاهد في كل من جلاع وفارح ، والبيت من مرثية في ديوان الخامة ، لكن

أشجع لا يحتاج شعره لأنه كان في عصر الرشيد ، فالفرص الاستثناس

الآزمة الثلاثة معها حيثذ فقط لآحاد الوزين نظير ما تقدم في الثلاثي
فيقال : على مبتهج الآن مثلاً ، وفي كلا النوعين صارت اسم فاعل .
الثاني تحويل اسم الفاعل الى الصفة المشبهة :

إذا أريد من اسم الفاعل النوام الذي هو معنى الصفة المشبهة فإنه
يشترط فيه أن يكون فاعله والحالة هذه كفاعلها سبباً وثيق الصلة بالسبب
الذي يجرى عليه اسم الفاعل ليتحقق في اسم الفاعل عند التحويل ملائمة
للصفة في المعنى والاستعمال ، فيجرى عليه ما جرى عليها تماماً بالتفصيل سواء
بسواء من : صحة نقل الإسناد الى ضمير المسبب ونصب السبب على الوجهين
وإضافة اسم الفاعل اليه ، على أن اسم الفاعل في هذا الحين قد صار من
مواد الصفة المشبهة ويطلق عليه اسمها نظير ما قلناه فيها عند تحويلها إلى اسم
الفاعل إلا أن اسم الفاعل هنا يبقى على صيغته بدون تغيير فيها إذ الصفة
المحول إليها ليست ذات صيغ مخصوصة يقرب إليها اسم الفاعل بخلاف
العكس - ثم إن اسم الفاعل متى كان من اللازم فإنه يتحول إليها متى
توافر فيه نية النوام ورفع السبب القوي الربط ، سواء أكان من الثلاثي
أم من غيره نحو : على شاح نسبة طاهر قلبه باد فضله ، وهند سام عقلها
وضامر بظها وجائل وشاحها^(١) وعلى مكسر قواده وميض وجهه ،
فلك في هذه الأمثلة نقل الإسناد من السبب إلى ضمير المسبب فنصب السبب
بعدئذ للبالغة على وجهي الإعراب المعروفين ونجده استحساناً أيضاً للبالغة
مع التخصص كما سبق ، ويظهر جلياً اعتباره صفة مشبهة عند النصب لأنه
من اللازم فوجود المنصوب بعده مرشد الى التحويل للصفة ، كما يتمحض

(١) الشاح كالقلادة من آدم فيه جوهر ، وجائل مضطرب لوفوره .

عند الإضافة لأنها فرع النصب ، ولا يقال إن إضافة اسم الفاعل لفاعله متنوعة لأن الإضافة مسبقة بالنصب ، ففاعليته معنوية والمحظور إضافة لفاعله مع بقائه على معناه بدون هذا العمل إذ يكون الشيء مضافاً لنفسه ، ونما أضيف استحساناً من هذا النوع في الثلاثي (تائب النفس) في قول عبد الله بن رواحة :

تباركت إني من عذابك خائف وإني إليك تائب النفس باخع^(١)

و (سامي العينين) في قول خيطام المجاشعي :

جبتُهما بالنعت لا بالعتين على مطار القلب سامي العينين^(٢)

ويحتمل النصب والإضافة (الضاحك السن) في قول الأعشى :

الضاحك السن على همه والغافر العثرة للعائر^(٣)

وفي غير الثلاثي (مجلوذ السير) في قول الشماخ بن ضرار الغطافي

مجلوذ السير خراج على مهل من الأضاميم سباق المواحيد^(٤)

(١) من شواهد التصريح على التوضيح (فصل يجوز في الاسم الفصلة التال للوصف العامل النصب والخفض) وجمع الموامع عمل الصفة المشبهة .

(٢) جبتُهما قطعتُهما والضمير للهميين في البيت قبله ، وبالنعت لا بالعتين أي وصفاً في مرة واحدة لحده ومهارته ، ومطار القلب أي فرس هذه صفته . والبيت شرح استطراداً لمناسبة شاهد من قصيدته في الرضى ، راجع الحرة شاهد ١٣٥

(٣) ثاني بيتين مدح بها علقم بن علاثة لما عفا عنه وأحسن إليه ، راجع الشعر والشعراء

(٤) المجلوذ المسرع وهو من سير الإبل ، والأضاميم جمع إضمامة (الحجارة) والمواحيد جمع ميعاد (الأكمة) - بصف أنه كثير الخروج من بين الحجارة على مهل في سيره كثير السبق بين تلك الأكات ، ضرب ذلك كله مثلاً لتندرته على الشعر وحسن تصرفه في فنونه يتأنى فيما تحسن فيه الأناة ويسرع فيما تسهل فيه السرعة . والبيت من قصيدة في هجاء الربيع بن علباء السلي ذكرت في رغبة الأمل على الكامل ج ١ ص ٧٤ وما بعدها

أما إن كان من المتعدى لواحد فالجمهور على منع تحويله ، وإن اجتمع فيه الأمران لأن التحويل ثمرته تظهر جلية في الإضافة إلى المرفوع بعد نصبه . ولا يخفى أنه إذا أضيف التبس الأمر على السامع وظن أنه مضاف للمفعول كما هو مطرد فيه وضاع عليه مقصود المتكلم ، وأجاز الفارسي والناظم التحويل مع أمن اللبس عند الإضافة ، وابن عصفور وابن أبي الربيع بشرط حذف المفعول اقتصاراً ، ويشهد لهذين القولين ورود الإضافة للفاعل في المتعدى قال تعالى (إن ربك واسع المغفرة) وقال الشاعر
 ما الراحم القلب ظلاماً وإن ظليماً ولا الكريم جماع وإن حرماً
 وإن كان من المتعدى لا كثر فقد نقل بعضهم الإجماع على المنع
تحويل اسم المفعول الى الصفة المشبهة :

اسم المفعول من المتعدى لواحد سواء أكان من الثلاثي أم من غيره يحول متى استوفى الأمرين الماضيين كاسم الفاعل من اللازم تماماً فيرفع السببي على الفاعلية الآن وينصبه على الوجهين السابقين ويضاف إليه أيضاً بلا خلاف إذ هو في الصورة كاللازم . نحو على مهزول فصيله ، مشكور فعله ، مؤدب خادمه ، مهذبة أخلاقه ، فلك في كل هذه الأمثلة تحويل الإسناد عن السببي فنصبه على طبق ما فات ثم يجر بالإضافة للبالغة فيهما ، ومن شواهد النصب (مجلوة وجناتها) في قول الشاعر -
 لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها لما بدت مجلوة وجناتها^(١)
 ومن شواهد الجر (محبوب الغنى) في قول عبد الله بن الزبير الأسدي .

(١) راجع شرح التصريح بالبحث السابق .

ففي غير محبوب الفنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا الفعل زلت^(١)
ومن ذلك (مُطار القلب) في بيت خطام الماضي - هذا ولا يغيب عن
الذهن أن اسم المفعول الآن يطلق عليه اسم الصفة المشبهة كما أطلقت على
قسيمه وهو اسم الفاعل عند التحويل ، ويعمل وجه بقاء بنيت على صورتها
مع تحويله بما ذكر في قسيمه أيضاً ، فالنتيجة أن ما جرى على أخيه يجرى عليه
في كل شئ حتى جعل المرفوع فاعلاً معه ، وقد يكون هذا مستغرباً ، لكن
يدفع هذا الاستغراب خالد بقوله (ويجيب بأن حال اسم المفعول إنما يراعى
إذا أريد به معنى الحدث ، أما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السبب على
الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان
نكرة ويمجر بالإضافة)^(٢)

وإلى هذا النوع أشار ابن مالك بقوله :

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى كحمود المقاصد الورع
ومما تجب ملاحظته أن هذا التحويل لا يجوز فيه إلا إذا كان على
زته القياسية ، فإن كان من الثلاثي على فاعل فإنه ممنوع ، قال الأشموني
(وقد أجاز ابن عصفور ويحتاج إلى السماع)^(٣)

وإن كان اسم المفعول من المتعدي لاكثر من واحد فالإجماع على المنع

(١) المعنى بشرك صديقه في غناء عند السعة فإن أدبرت الدنيا عنه لا يتشكى ، والبيت
ثاني أبيات ثلاثة قالها في مدح عمرو بن عثمان بن عفان ، مذكورة في الحماسة (باب
الاضيااف والمدح) ، والكامل شرح الرعة ج ٣ ص ١٦
(٢) راجع التصريح الموطن السابق
(٣) راجع شرحه على الألفية

النوع الرابع أفعال التفضيل

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسما لكل ما دل على الزيادة من بناء
أفعل ولو تقدير أكبر وشر وحَبّ، سواء أ كانت الزيادة في الحسن أم القبح،
فلا اعتراض على الترجمة بالقصور حتى يستبدل بها اسم التفضيل أو اسم الزيادة
تعريفه : اسم مصوغ على أفعل ولو تقديرأ لزيادة صاحبه على غيره
في أصل الفعل ، نحو محمد أفضل من عليّ

نخرج بقيد (أفعل) باقي المشتقات عدا الصفة المشبهة التي على وزن أفعل
فأنها تخرج بالقيد الثاني وهو (لزيادة صاحبه إلخ) . وقولنا ولو تقديرأ لدخول
(خير وشر وحب) إذ أصلها أخير وأشر وأحب ، حذفت همزة الأولين
لكثرة الاستعمال وإن شذا قياسا ، وقد وردا على الأصل قال رؤية :
بلالٌ خَيْرُ الناس وابن الأخير

وقرأ قتادة وأبو قلابة قوله تعالى (سيعلمون غدا من الكذاب الآخر)
بفتح الشين ، وحمل عليهما مع القلة في التداول حب فكانت شاذة قياساً
واستعمالاً ، من ذلك قول الأحرص

قد زاده كلفاً بالحب أن منعت^(١) وحبّ شيء إلى الإنسان ما منعا^(٢)
وصيغة التفضيل أفعل للمذكر ، ومؤنثها فعلى نحو هند فضلى أخواتها^(٣)

شروط صوغ أفعل التفضيل

يصاغ أفعل التفضيل بشروط ثمانية :

-
- (١) البيت في لسان العرب (حب)
 - (٢) صيغة المذكر مستفيضة في جميع الأمثال في غاية كل من الأبواب الثانية
والعشرين ، وفي غاية الباب الأول كلمة قيمة عن اسم التفضيل

الأول : أن يكون لمصدره فعل ، وذلك لعدم تحقق الشروط السبعة
الآتية إلا به ، وشذ بناؤه عما لا فعل له نحو هو أولهم ، وأقمم بالشئ ،
وأحنك الشاتين من الخنك - ومنه عند ابن مالك (الص من شظاظ)^(١)
لكن حكى ابن القطاع فعلا ثلاثياً له .

الثاني : أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً ، وإلا فإن أريد بناء التفضيل منه
بدون حذف شيء منه فواضح الاستحالة لأن أفعل التفضيل ثلاثى مزبد فيه
همزة التفضيل ، ومع حذف حرف أو حرفين يلتبس المعنى ، فلو قيل (أدرج)
من دحرج ، و (أخرج) من استخرج لالتفت الذهن إلى غير المأخوذ منه
وهكذا في سائر الزائد على ثلاثة أحرف ، وقد شذ هو أخصر من غيره لأنه
مأخوذ من اختصر - وقد سمع كثيراً بناء التفضيل من (أفعل) كـ هو أعظام
وأولاهم للمعروف ، وأنت أكرم لى من فلان ، وهو أسدى للمعروف
من على ، وهذا المرض أوجع من غيره ، قال هشام بن عتبة العدوى
ظلم تُنسينى أو فى المصيبات بعده ولكن نكء القرح بالقرح أوجع^(٢)
وهو أرخى من غيره قال سيدنا حسان بن ثابت :

كلتاهما حلبُ العصور فعاطى بزجاجة أرخاهما للفصل^(٣)

(١) شظاظ كان قاطعاً للطريق مع مالك بن الربيع ، والمثل في جمع الأمثال (اللام)
(٢) نكء القرح قشره قبل الرد ، و (نكء القرح بالقرح أوجع) مثل في جمع
الأمثال (النون) ، والبيت من مرثية له في أخيه ذى الرمة الشاعر المشهور بعد مصابه
بأخيه أرى ، فازداد احتراقه عليه (والشجى يبعث الشجى) ، مذكورة في الحماسة (المرائى)
(٣) الضمير في كلتاهما راجع للحمر المروجة بالماء والصرقة المذكورتين في بيت
قبل هذا البيت ، وحلب محلوب ، والمفصل بكسر الميم وفتح الصاد اللسان وبالعكس
المفصل بين لعظام ، والبيت من قصيدة في . له جعنة

وهذه الليلة أظلم من سابقتها ، وهذا المكان أقفر من غيره ، وفي التنزيل (ذلکم أقسط عند الله) - ولذا اختلف الصرفيون في هذا النوع على أقوال ثلاثة : فسيبويه والمحققون على الجواز مطلقاً وحملهم على هذا كثرة ورودهم وقلة التغير فيه لأنه بعد حذف همزة الإفعال ورده إلى الثلاثي يحل مكانها همزة التفضيل ، والمأزني وجماعة على المنع مطلقاً لما سلف آتياً ، وابن عصفور وآخرون على التفصيل بين أن تكون همزة الفعل المصوغ منه اسم التفضيل للنقل إما من اللزوم إلى التعدي كأكرم وأسد وأوجع وأرخى أو من التعدي من رتبة إلى ما فوقها كأعطى وأفهم وأعلم فيمتنع ، وبين أن تكون همزة لغير النقل بأن وضع الفعل عليها كأظلم وأقفر وأقسط فيجوز الصوغ منه . وثمرة هذا الخلاف أن الأمثلة المذكورة قياسية على الأول سماعية على الثاني ، وعلى الثالث سماعية فيما همزته للنقل قياسية فيما ليست له . الثالث : أن يكون الفعل متصرفاً تمام التصرف وإلا لم يصنع منه التفضيل ، لأن التصرف بالتفضيل نقض لوضعه - فلا يلي من كاد ويدع ويذر ، ومن ليس وعسى وهب .

الرابع : أن يكون الفعل في معناه قابلاً للزيادة والنقص ليتأني التفضيل ، فلا يصاغ من الموت والفناء إذ لا مزية لبعض فاعليهما على الآخر الخامس : أن يكون الفعل تاماً لا ناقصاً لعدم دلالة الناقص على الحدث عند الجمهور ، والتفضيل إنما يقع فيه

السادس : أن يكون الوصف من الفعل مقيساً على غير (أفعل) بأن لا يكون من فاعل مكسور العين اللازم الدال على الألوان والعيوب الظاهرة والحلى كما عرفت في الصفة المشبهة نحو أبيض وأحول وما شاكل

هذا لكلا يتبس أهل التفضيل بأفضل الصفة المشبهة الذي هو أسبق منه وجوداً ، لأن ما يدل على مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على الزيادة ، والوضع ينبغي موافقته للطبع ، فلو قيل على الأبيض على وجه التفضيل لم يدر هل المقصود أنه ذو يبيض أو زائد في البياض ؟ قال الرضى (وأجاز الكوفيون بناء أهل التفضيل من لفظي السواد والبياض قالوا : لأنهما أصلاً الألوان) - ومن ذلك قول رؤية .

جارية في درعها الفضفاض أبيض من أخت نبي أباض^(١)

وقول أبي الطيب المتنبي

ابتعدت بعدت يابضاً لا يابض له لانت أسود في عيني من الظلم^(٢)

فأبيض وأسود على اعتبار التفضيل في البيتين شاذان عند البصريين لضرورة الشعر ، ويمكن إخراجهما من الشذوذ باعتبارهما صفتين مشبهتين إذا لوحظ تمام الكلام عندهما - فيقال في البيت الأول إن أبيض مبتدأ مؤخر وهو صفة لمحذوف تقديره جسد ، والجار والمجرور قبله خبر ، والجملة من المبتدأ والخبر صفة لجارية ، ومن أخت صفة أخرى ، والتقدير :

(١) الدرر القميص ، والمصفاص الواسع ، وأخت بن أبيض مشهورة بالبياض ، والتفضيل في البيت على مراعاة أن أبيض صفة لجارية ومن داخلة على المفضل عليه ، والبيت من شواهد المرتضى في الأمالي المجلس السابع ، وابن يعيش على المفضل ج ٦ ص ٩٣ ، والرضى على الكافية واجع الخزانة شاهد ٦١٣

(٢) ابتعد اهلك ، وبياضاً شيئاً وهو تمثيل محوّل عن الفاعل ، ولا يابض له : لا إشراق له لأنه مؤذن بالزوال . والظلم جمع ظلمة بمعنى الظلام ، والبيت من شواهد درة القواص الوهم ٢٥ ، وأمالي المرتضى المجلس السابع ، والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٦١ والمغنى الباب الخامس للجهة الثانية (المثال السابع)

جارية في درعها الفضفاض جسد أبيض كائنة من أخت نبي أباض -
 الثاني إن من الظلم صفة لأسود أى أسود كل من جملة الظلم ، على أن
 المتنبى كوفي ، ثم هو بعد من لا يستشهد به
 السابع : أن يكون الفعل مثبتاً لا منفيّاً سواء أ كان المنفى مما يلزم
 النفي نحو ما تبس « ما تكلم » بكلمة . وما عاج « ما انتفع » بالسواء ومضارعه
 يعيج ، وما أنشده ابن الأعرابي :

ولم أر شيئاً بعد ليل الذُّهْ ولا مشرباً أرْوَى به فأعيج^(١)

فنادر ، بخلاف عاج « عطف » التي مضارعها يعوج فصالحة للنفي والإثبات ،
 أم كان مما لا يلزم النفي نحو ما قام - والداعي لهذا الشرط خوف اللبس بالمبنى
 من المثبت ، ولهذا أجاز بعضهم بناء من لازم النفي لتمييزه عن غيره .
 الثامن : أن يكون الفعل مبنياً للعلوم لا للجهول ، سواء أ كان بناؤه
 للجهول لازماً كزُكُم وزهَى أم لا كضُرب لمثل العلة السابقة ، فإنه
 لا يدري المبنى منه ، ولهذا العلة قال بعضهم إذا كان مما يلزم فلا مانع .
 وقد سمع كثيراً بناؤه من المبنى للجهول ، من هذا : أعذر وألوم وأخصر ،
 وفي الأخير شذوذ آخر من جهة الريادة على ثلاثة ، وفي المثل (أشغل من
 ذات النحين)^(٢) - و (العود أحمد)^(٣) ، ومنه أيضاً أعنى بحاجتك ،

(١) البيت أول بيتين ذكر في الأمانى للقالى ج ٢ ص ١٦٨ طبع الدار

(٢) راجع مجمع الأمثال (الشين) ، والإصابة في تمييز الصحابة (خوات بن جبير)

والاستيعاب في معرفة الأصحاب كذلك ، ورغبة الأمل على الكامل ج ٥ ص ٢

(٣) راجع القاموس مادة (حمد) ، ورغبة الأمل على الكامل ج ١ ص ١٢٩ ،

ومجمع الأمثال (المين) ، والمواهب اللطيفة ج ١ ص ١٨٨

وأحب وأكره إلى ، وما شلبيهما بما يتعدى إلى الفاعل معنى بإلى التينية ،
قال تعالى (رب السجن أحب إلى) وقال ﷺ (ما من أيام أحب إلى الله فيها
الصوم منه في شهر ذي الحجة) - وقال أبو كبير الهذلي :
أم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إلى من الرقيق السلسل^(١)
فإن تعدت إلى المفعول معنى باللام التينية كانت قياسية ، لأن التفضيل
حيث من المبنى للفاعل نحو : المؤمن أحب لله من نفسه .

(تنبيه)

إذا أريد التفضيل بما اختل فيه أحد الشروط الثمانية الماضية فإنه
يجرى فيه التفضيل المعروف عندهم في باب التعجب عند فقد أحدها
فما أمكن فيه التوصل هناك للتعجب بنصب مصدر الفاعل للشرط بعد أشد
ونحوه كأ كبر وأعظم وأكثر أمكن هنا على حده بنصب مصدر الفاعل
للشرط أيضاً بعد أشد وما شلبيها - ولا فارق بينهما في التوصل إلا أن
أشد وأخواته ثمة فعل تعجب وهنا اسم تفضيل ، ومصدر الفاعل منصوب
ثمة على المفعولية وهنا على التمييز المحول عن الفاعل ، وما امتنع فيه
التوصل إليه هناك امتنع هنا - وتفصيل ذلك أنهم توصلوا على التهج
المذكور للتعجب فيما فقد شرطاً من الستة الآتية وهي (الفعلية والثلاثية
والتام وكون الوصف منه على غير أفعال وإثبات الفعل وبنائه للعلوم)
فكذلك توصلوا هنا أيضاً فنقول مثلاً في الجميع : على أشد فروسية لفاقد
الفعلية ، واستخراجاً لفاقد الثلاثية ، وصيرورة إلى الخير لفاقد التام ، وبياضاً

(١) الرقيق الخمر ، والسلسل العذب ، والبيت في المعنى الباب الأول (إلى) ، ومن

قصيدة شرحت كلها في رغبة الآمل على الكامل ج ٢ ص ١١١ وما بعدها

لفاقد الوصف على غير أفعل ، وعدم لعب لفاقد الإثبات ، وضرباً
 من المبني للمجهول ، عند وجود القرينة أو ما ضرب عند عدها وزهواً
 لفاقد البناء من المعلوم .

ولا يخفى أن المصدر من الفاقد في الجميع ليس بمثابة واحدة ، ففي فاقد
 الفعلية صناعي مع كونه حقاً من المادة التي قصد التفضيل فيها ، وفي فاقد
 الثلاثية والتهام وكون الوصف على غير أفعل مأخوذ من المادة نفسها مع عدم
 انضمام شيء إليه لكفايته في المقصود ، وفي فاقد الإثبات احتاج إلى إضافة
 العدم وما في معناه إليه لئلي بالغرض المطلوب وإلا استغلق المراد ، وفي فاقد
 البناء للفاعل توقف على قرينة إما حالية أو لفظية بأن كانت مادته لازمة
 البناء للمجهول - ولم يتوصلوا هناك للتعجب من فاقد أحد الشرطين الباقيين
 وهما: التصرف والتفاوت لعدم إمكان التعجب فلم يتوصلوا هنا أيضاً إليهما ،
 واعلم أن أشد ونحوه مما يتوصل به إلى التفضيل غير منظور إلى التفضيل
 في حدته الذي هو الشدة مثلاً بل المنظور لحدته إنما هو المتوصل إليه
 إذ لو أريد التفضيل في مدلوله هو احتيج إلى قرينة ولم يك وسيلة لغيره
 هذا ولأمانع من التوصل بمادة التفضيل العامة ونصب مصدر المستوفي
 للشروط الثمانية بعدها نحو: على أكثر فهماً من حسن ، قال تعالى (أو أشد قسوة) ،
 وإلى ما تقدم من الشروط الثمانية وما يكون عند فقد أحدها
 يشير ابن مالك محيلاً على باب التعجب بقوله :

صغ من مصوغ منه للتعجب أفعل للتفضيل وأب اللذان أبي
 وما به إلى تعجب وصيل لمانع به إلى التفضيل يصل

التوعان : الخامس والسادس

اسما الزمان والمكان

إنما جمعا في مبحث واحد لاتحاد الصيغة فيهما من الثلاثي وغيره ،
والداعي إلى اشتقاقهما الإيجاز في العبارة قال الفيومي :

(وكان الأصل أن يؤتى بلفظ الفعل ولفظ الزمان والمكان فيقال :
هذا الزمان أو المكان الذي كان فيه كذا ، لكنهم عدلوا عن ذلك واشتقوا
من الفعل اسما للزمان والمكان إيجازاً واختصاراً)^(١) .

فيقال في تعريفهما : هما اسمان مصوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه ،
وإخراج باقي المشتقات من التعريف واضح - ولا يعزب عن البال الفرق
بين اسمي الزمان والمكان ، وظرفي الزمان والمكان ، فنظرة إلى التعريفين
في البابين كافية في إدراكه فأن الظرفين لمجرد الزمان والمكان فقط ويرشدان
إلى معنى (في) ضرورة أنهما محلان لحدث عامليهما ، أما الاسمان فهما للزمان
أو المكان الحاصل فيه الحدث المأخوذ منه مادتهما ، فعني الظرفين بسيط
والاسمين مركب ، وإذا عد الاسمان من المشتقات

نعم قد يصير الاسمان ظرفين إذا اتحدا مع ناصبيهما مادة ولو حظ معهما
معنى (في) لأنهما في هذه الحالة استحقا الاندراج في باب الطرفية ، فمع تخالفهما
في المعنى قد يجتمعان في الاستعمال كما قد ينفردان ، وعلى هذا فالنسبة بينهما
من حيث الاستعمال العموم والخصوص الوجيه .
وصيغتهما من الثلاثي المجرد تخالف صيغتهما من غيره .

(١) راجع المصباح المنير (فصل) إذا كان الفعل الثلاثي على فعل يفعل (أواخر الكتاب)

فصيفتهما من الثلاثي المجرد قياسها (مَفْعَل) بفتح العين متى كان الفعل معتل اللام ، سواء أكان مثالا واوى القاء أم لا وسواء أكانت عين المضارع مفتوحة أم لا ، كما هو قياس المصدر للمبني - فاسم الزمان نحو مسعى في نحو يوم الجمعة مسمى العبد إلى إرضاء الله ، ومرى في نحو أيلام منى مرمى الجمرات ، واسم المكان نحو مأوى ومثوى قال تعالى (فإن الجنة هي المأوى ، فبئس مثوى المتكبرين) - ومنأى قال الشنفرى
وفي الأرض منأى للكريم من الأذى وفيها لمن خاف القيلى متعزلاً^(١)
فإن كان الفعل صحيح اللام فلا يخلو إما أن يكون مثالا واوى القاء أم لا ، فإن لم يكن فعلهما مثالا واوى القاء فقياسهما (مَفْعَل) أيضاً إن كانت عين مضارعهما مفتوحة أو مضمومة كما هو قياس المصدر للمبني - فاسم الزمان نحو مشرب في قولنا الصيف مشرب الماء المثلج ، ومندم في نحو يوم الامتحان مندم المتوائى ، ونحو يوم عاشوراء مقتل الحسين رضى الله عنه ، واسم المكان نحو مشرب وملجأ ومبلغ ومقام ومقعد قال تعالى (قد علم كل أناس مشربهم ، أن لا ملجأ من الله إلا إليه ، ذلك مبلغهم من العلم ، هسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ، في مقعد صدق) ، ومفحص «تجشم القطاة» قال عليه السلام (من بنى لله مسجداً ولو كفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة) ومن هذا مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد القابلة - وإن كانت عين المضارع مكسورة فقياس صيفتهما (مَفْعِل) بكسر العين بخلاف المصدر المبني - وهذه هي الصورة التي تخلف فيها الاشتراك في الصيغة القياسية بينهما

(١) القيلى البعض ، وتعزل اسم مكان من تعزل بمعنى اعتزل ، والبيت من قصيدته

(لامية العرب) ذكرت في النواحر للقال ، وختارات شعراء العرب

وبين المصدر في الثلاثي ، فمثال اسم الزمان نحو : مصيف في نعمت بمصيف
هذا العام ، وفي مبيوبه (أنت الناقة على مضربها وأنت على منتجها ، إنما تريد
الحين الذي فيه التاج والضراب)^(١) - واسم المكان نحو مصرف ومقبل
ومحيص قال تعالى (ولم يجدوا عنها مصرفاً ، وأحسن مقبلاً ، وظنوا ما لهم
من محيص) فأن ورد المضارع بالوجهين : فتح العين وكسرها نحو (يحل)
جاز الوزنان في اسمي الزمان والمكان - والمصدر الميمي في هذا كله يخالف لهما
فتفتح عينه ، ولهذا فالمر في قوله تعالى (أين المفر) مفتوح الفاء مصدر
ومكسورها اسم مكان ، ومهلك في قوله تعالى (وجعلنا لمهلكهم موعداً)
مفتوح اللام مصدر ومكسورها اسم زمان على القراءتين في الآيتين .
هذا وإذا كانت عين الكلمة حرف علة فأنها في اسمي الزمان والمكان تنقل
كسرتها إلى ما قبلها وتبقى ، وفي المصدر تنقل فتحها إلى ما قبلها فتقلب العين
ألفاً على ما هو معروف عندهم في الأعلال بالتسكين والنقل ، فمثلاً مصيف
ومعيب ومبيع لهما ومصاف ومعاب وماع له ، وعلى هذا فالقياس لهما
(مطير) وله (مطار) ، لكن سمع في المكان مطار قال السيوطي في الدر
الثير (والمطار موضع الطيران) - وبما يلزم الالتفات إليه أن اسمي
الزمان والمكان من الأجوف اليائي يشاركهما في مجرد الصورة اسم
المفعول منه فقط لأنهما في الواقع يغيرانه وزناً وإعلالاً ومعنى .

أما إن كان فعلهما مثلاً واوى الفاء لحكمهما كالمصدر الميمي في جميع
ما تقدم فيه : من أن قياس الصيغة (مفعيل) بكسر العين مطلقاً في الأنواع
الثلاثة أي سواء أضمت عين المضارع ، أم كسرت لفظاً أو تقديرأ ، أم فتحت

(١) الكتاب (باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات إلخ) ج ٢ ص ٢٤٧ وما بعدها

فتحاً أصلياً وأمثلتها مرث فيه - فمن شواهد الزمان والمكان قوله تعالى
(بل لهم موعد لن يجدوا من دونه موثلاً) فموعد للزمان وموثل للمكان
ومن أن كسر العين في النوع الأخير لغة ألاكثر ، وما جاء على لغي الأقل
والأكثر في المكان الموحد في قول المتخلل الهذلي .

فأصبح العين رُكوداً على الـ أو شاز أن يرتحن في الموحد^(١)
ومن أن توجيه هاتين اللغتين المذكور تمة في المصدر المبني متحد
بينه وبين اسمي الزمان والمكان كما سبق التعريف عن ذلك ، ومن أن
التفرقة بين المثال الواوي على ما عرفت وغيره عند غير الطائيين أما هم
فالمثال كغيره فلا تكسر عندهم عين اسمي الزمان والمكان إلا فيما كسرت
عين مضارعه من صحيح اللام سواء أ كان مثلاً أم لا ، كما لا تكسر عندهم
عين المصدر مطلقاً كما ذكرنا فيه .

عود على بله

لقد تبينت قياس اسمي الزمان والمكان من الثلاثي ، فما خرج عنه
فشاذ ، وقد شذت كلمات كثيرة من اسم المكان وردت مكسورة العين
مع أن مضارعها مضموم العين وهما هي تا .

أسماء المكان المخالفة للقياس في الثلاثي

فما جاء منه مكسوراً فقط نحو : مشرق ومغرب ومبت - وما ورد منه

(١) العين البقر الوحش، والركود الثوات السواكن ، والأوشاز المرتفعات من
الأرض ، قال الجواليقي (وصف قل هذا البيت غناء ملاء الأودية وقلع الشجر حتى
التجأت الوحش خوفاً من أن ينالها إلى الأماكن المرتفعة لتلا زرع في الوحل) - شرحه
على أدب الكاتب كتاب الأبنية أبنية الأسماء (ما جاء على مقبل فيه لنتان)

مكسوراً مع الفتح نحو: مسجد ومنسك ومحشر ومطلع ومفرق «وسط الرأس»
ومسكن ومسقط . وقد التمس سيبويه في هذا النوع وجهاً للكسر يعده
عن الشذوذ يجعله حينئذ اسماً للمكان خاص غير جارٍ على نمط أسماء المكان
في صلاحيتها لكل مكان فيه الحدث قال (وأما المسجد فإنه اسم للبيت
ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك ، ولو أردت ذلك لقلت
مسجد) ^(١) قال الرضى (وكذا يجوز أن يقال في المنسك إلخ) ^(٢)

وقد تلحق التاء اسمى الزمان والمكان سماعاً نحو : مدرسة ومطبعة
ومقبرة ومجزرة .

وصيغتهما من غير الثلاثي المجرد قياساً على زنة اسم المفعول منه تماماً
كالمصدر الميمي أيضاً ، فيحتاج اسماً الزمان والمكان إلى قرينة تميزهما عنهما ،
فثال اسم الزمان نحو شوال يخرج الحاج ، وذو الحجة مدخل الناس إلى مكة ،
وقال تعالى (لكل نبأ مستقر) - واسم المكان نحو قوله تعالى (واتخذوا من
مقام إبراهيم مصلى ، ويعلم مستقرها ومستودعها ، ولن تجد من دونه ملتحداً ،
وحسنت مرثقاً ، ولا جدن خيراً منها منقلباً ، حسنت مستقراً ومقاماً ،
رب أنزلني منزلاً مباركاً) - ومتعزل في بيت الشنفرى الماضى

وما ورد على غير القياس لا يتجاوز ، ففي المصباح مادة أدرك (قالوا :
المأوى من آويت ولم يسمع فيه الضم) - وعسى أن تكون ذا كراً
ما اشترك فيه اسما الفاعل والمفعول في الصورة من غير الثلاثي لاختلافهما

(١) راجع الكتاب باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات إلخ ج ٢ ص ٢٤٨

(٢) شرحه على الشافية في اسمى الزمان والمكان ج ١ ص ١٨٤

في الحقيقة وزنا لفهم الآن أن هذا الاشتراك الصوري يدخل فيه أيضاً
اسما الزمان والمكان والمصدر، فقد صلحت الكلمة للخمسة فتنه .

فذلك

يتلخص مما تقدم في المصدر المسمى وبما هنا في اسمي الزمان والمكان أمران:
(الاول) أن الثلاثة متفقة الصيغة من الثلاثي فيأعدا نوعاً واحداً وهو ما كان
المضارع فيه سالماً مكسور العين فأن المصدر منه مفتوح العين واسمى الزمان
والمكان مكسوراهما في حالة الاشتراك المعول عليه القرينة ، وقد سبق
مع كل من الثلاثة أمثلة وشواهد خاصة به والعماد هي القرينة ، ولهذا إذا
فقدت فأن الكلمة تصلح لثلاثة أو اثنين حسب ما يؤخذ من روح الكلام
فيصلح للمصدر والمكان « مفاز » في قوله تعالى « إن للبتقين مفازا »
و « مزاح ومزحل » في قول البرج بن خنيزر التميمي .

فأن لنا عنكم مزاحاً ومزحلاً بعيس إلى ربح الفلاة صوادي^(١)

(ومظهر) في قول النابغة الجعدي .

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لندجو فوق ذلك مظهر^(٢)

(١) عنكم أي آل مروان (بن أمية) ومزاح من ذاح ، ومزحل من دحل ،
وكلاهما بمعنى تمنى وتباعد ، والعيس الإبل البيض يحالها شفرة ، والصوادي
العطاش ، والبيت من قصيدة قالها عند هروبه إلى الشام لما ألزمه الحجاج لشخص
إلى المهلب لقتال الأزارقة ، راجع معجم البلدان (خنيزر) ، والحمامة (باب الحمامة)
(٢) المراد من المكان المحتمل الجنة ، يؤيد ذلك أنه لما قال له النبي ﷺ إلى أين
المظهر يا أبا ليلى ؟ فقال إلى الجنة ، فقال له نعم إن شاء الله ، والبيت من قصيدة في مدح
الرسول الكريم ذكر مقدار منهما في جبهة أشعار العرب (المشوبات)

ويصلح للبصدر والزمان موعد في قوله تعالى (إن موعدكم الصبح) ،
وقد اجتمع هذان الاحتمالان في قوله تعالى (فاجعل بيننا وبينك موعدا
لا نخلفه نحن ولا أنت مكاناً سوى ، قال موعدكم يوم الزينة) - فوعد الاولى
تحتل المصدر والمكان والثانية المصدر والزمان .

(الثاني) أن هذه الثلاثة تتحد مع اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد
دائماً وفي بعض الأحيان مع اسم الفاعل كما مضى فالتمييز بين الكل والقرائن ،
وقد تقدم لكل من الاربعة الداعية الاشتراك أمثلة وشواهد خاصة لوجود
الدلائل في الكلام فإذا قد انحصص بالكلمة قابلة لها أو لبعضها على ما يؤخذ
من المقام ، فيصلح لها (مستراح) في قول عروة بن الورد العبسي :

تألوا الغنى أو تبلغوا بنفوسكم إلى مُستراح من حمام مَبْرَح^(١)

ويصلح لما عدا اسم الزمان (مَعُول) في قول امرئ القيس

وإن شغائي عبّرة مهراقة فهل عند رسم دارس من معول^(٢)

(١) البيت من مقطوعة في ديوان الحماسة (باب الحماسة) قال التبريزي
(تألوا الغنى جواب الأمر من البيت الأول وهو تروحووا وقوله ، مستراح ، الفعل
إذا بلغ الاربعة فأزاد استوى فيه لفظ المصدر والمفعول واسم الزمان والمكان فقوله
مستراح يحتمل ذلك كله ، فأذا حملته على المصدر قللنى إلى استراحة يأتي بها الحمام ، وإذا
حمل على المكان فكأنه قال إلى مكان تستريحون فيه وذلك المكان هو القبر ، وإذا حمل
على الزمان فالمنى إلى وقت تستريحون فيه ، وإذا جعل مستراحاً مفعولاً فهو من قولهم
استراح الشيء واستروحه إذا وجد رائحته كما يستروح الذئب)

(٢) فَعُول إما من هول بكى وارتفع صوته أو عول على كذا اعتمد عليه ، وهى
صالحة عليهما لثلاثة إلا أن اسم المفعول يحتاج إلى الجار والمجرور ليكون نائب فاعل
ففي الكلام حل اختياره حذف وإيصال ، والبيت من المعلقة المعروفة

واللصدر واسم المفعول (مُخْتَلَسٌ) في قول عبيد الله بن قيس الرقيات:
 كي لتَقْضِيَنِي رَقِيَّةً مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ^(١)
 ولقد أجاد بعض العضلاء ضبط الأنواع الثلاثة: المصدر الميمي واسم الزمان
 والمكان من الثلاثي وغيره، لكن مع ترك التفصيل للمثال المفتوح عين
 مصارعه فتحاً أصلياً بين غير الطائيتين من العرب: أكثرهم وأقلهم فقال:
 يصاع من الفعل الثلاثي مَفْعَلٌ بفتح إذا ما اعتَلَّ باللام مطلقاً
 بمعنى زمان أو مكان ومصدر كغزى ومرماه ومرقاه من رقى
 كذاك صحيح اللام حيث مضارع أناك بغير الكسر فاعلم وحققاً
 وإلا فتح للبراد لمصدر وفي غيره كسرٌ فقل فيه منطقاً
 وواي فاء صح بالكسر مطلقاً لدى غير طي جاء فاجعله موثقاً
 وإن رمت من غير الثلاثي هذه بفي باسم مفعول كمجرى ومرتقى
 وما جاء من لفظ على غير هذه فذلك أضحى بالسباع معلقاً

﴿صوغ (مفعلة) من أسماء الأعيان للمكان الذي تكثر فيه﴾

بما يتصل بالكلام على اسم المكان صوغ (مفعلة) من أسماء الأعيان وصفاً
 للمكان، وقد تقدمت لمحة في التمهيد أول الباب عن الاشتقاق من أسماء الأعيان
 أحلنا فيها على ما سنذكره الآن - فاعلم أنه قد ورد عن العرب اشتقاقهم هذه
 الزنة كثيراً من أسماء الذوات الثلاثية المجردة وصفاً للمكان الذي حلت فيه
 بكثرة فقالوا: أرض مأسدة ومذابة وموعدة أي كثيرة العول ومعدرة أي

(١) وذلك أن غيرا إما مفعول مطلق لتقضيني فختلس مصدر، وإما حال من ما
 فاسم مفعول، والبيت من شواهد الرضي في النواصب (كي) راجع الخزانة شاهد ٦٥٤

كثيرة الصدور «الوعول المسنة» ومخزنة أى كثيرة الخُزَز «ذكر الأرانب»
 ومجعة «كثيرة الجُعَل» - ومسبعة قال ليد بن ربيعة العامري
 إليك جاوزنا بلاداً مسبعة إذا القلاة أوحشت في المعمة^(١)
 ومن الثلاثية المزيدة بعد حذف زيادتها نحو: أرض مفعاة
 «كثيرة الأفاعي» وحياة «كثيرة الحيات» ومقناة ومبطنة
 وقليلًا مما زادت أصوله على ثلاثة بعد حذف بعض الأصول لتأني الزنة،
 وإما قل هذا النوع دون سابقه لما يحى قريباً - فن ذلك القليل قولهم في الأرض
 التي كثرت فيها المقارب معقرة، وفي الأرض التي يكثر فيها الضغائيس
 «الصغار من القثاء» مضغبة - فأنت ترى أنهم صاغوا من الأسماء الجمادة على
 نمط الصوغ من أسماء المعاني، وإما التزموا هنا تاء التأنيث للدلالة على أن
 «مفعلة» في الحقيقة صفة للأرض التي هي مؤنثة

بحث في قياسيتها

اختلف الصرفيون في النوعين الأولين من هذه الثلاثة بين القياسية
 وعدمها، فاعتد بعضهم بكثرة السماع فيهما مع الالتئاس بعدم الحذف
 في الأول والحذف للزائد الذي لا يضر في الثاني لحكموا بقياسيتهما سواء
 أكانت الأعيان حيواناً أم نباتاً أم جماداً - فيقال من النوع الأول أرض
 مضبعة ومقردة ومقمحة ومحصاة ومجرة ومرملة ومتبرة «كثيرة التبر»
 ومن الثاني مدبله أى كثيرة الدوابل «الخنازير» ومكتنة «كثيرة الكتان»

(١) المعمة صوت الحريق في القصب والأبطال في الحرب، والبيت من رجز
 يخاطب فيه النعمان بن المنذر لإيقاعه بالربيع بن زياد العبسي لطلعه وعيه في العامرين.
 راجع أمالي المرتضى المجلس الثالث عشر، وقوله عنه البغدادي في الخزانة شاهد ٧٩٦

ومشمة «كثيرة الشام» ومترية «كثيرة التراب» ومرمنة «كثيرة الرمان» وهكذا
أما النوع الثالث فلم يقل أحد بقياسيتها فيه للاستغناء عنها بغيرها ،
فيقال في الأرض كثيرة القناذ والضفادع والطحلب : أرض كثيرة القنفذ
والضفدع والطحلب ، وللاستكراه الناشئ من حذف بعض الأصول
للحصول على هذه الزنة - نعم وردت منه (مُفَعَّلَةٌ) بفتح اللام على أصح
الروايتين في الفاظ لم تتجاوز الخمسة ، ذكرها صاحب المخصص ^(١)
منها : أرض مُثَعِّلَةٌ ومُعَقَّرَةٌ ومُعَنَّكَةٌ ومُخَرَّقَةٌ أى كثير
الخراشق : « أولاد الأرانب » ، لكنها قليلة لاتخذ أساساً للقياس عليها ،
وهذا ما ركن إليه بجمع اللغة العربية فأصدر قراره الآتى وهو :
(تصاغ «مفعلة» قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للكان
الذى تكثر فيه هذه الأعيان ، سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من
الجماد) ^(٢)

ومما ينبغي معرفته أنهم صاغوا (مفعلة) أيضاً لما يقتضى وقوع المشتق
منه وإن لم يقع بالفعل نحو : السواك مطهرة للفم ، والحرب مأيمة للنساء ،
وترك العشاء مبرمة ، وقال **مُثَعِّلَةٌ** «الولد مبخلة بجبة محزنة» ^(٣)

وقال عنزة في معلقته :

نُبْتُ عُثْمَرَآ غَيْرَ شَاكِرٍ نَمْنَى وَالْكُفْرُ نَخْبَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعَمِ

(١) راجع ج ١٦

(٢) راجع القرار في المجلة ج ٢ ص ٣٥ وأسبابه في ص ٥٠

(٣) راجع الحديث في شرح الشافية مصدر الثلاثي المكسور العين ج ١ ص ١٦٢

م ه - تصريف الأسماء

وقال أبو العتاهية من مزد وجهه
إن الشباب والفراغ والجدة مفسدة للره أي مفسده^(١)

النوع السابع اسم الآلة

اسم الآلة اسم مصوغ من المصدر لما وقع الفعل بوساطته ، نخرج
بقولنا « لما وقع الفعل إلخ » باقي المشتقات
وقد وردت له صيغ كثيرة أشهرها ثلاثة وهي : (مفعل ومفعّال ومفعلة)
بكسر الميم فيها للفرق بينها وبين اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمى ،
فيفعل نحو مقص ومقراض ومخرز ومبرد ومثقب ومخلب ومقود ومرقم
« القلم » ومنحت ومشخذ « من » ويجن « الترس » ومخلب ومجدح
« ما يجدح به السويق ويلت » ومبضع « ما يضع به العرق والأديم » ومشرط
كبضع وزناً ومعنى ومذود « اللسان » - ومفعال نحو مفتاح ومقراض
ومحراث ومنقاش ومنسار ومسبار « ما يسبر به الجرح » ومشرط - ومفعلة
نحو مسطرة ومبراة وممحاة ومرآة ومصفاة ومكسحة كمكسنة وزناً ومعنى
ومسحاة « الفأس » وهكذا ، قال الفرزدق في مرثية سائس .

لينك أبا الحنفاء بغل وبعلة ومخللة سوء قد أضيع شعيرها
ومجرة مطروحة ومحسنة ومقرعة صفراء بال سيورها^(٢)
وقد سمع مع كسر الميم القياسي فتحها في نحو مثذنة وميضاة ومقللة

(١) الفراغ الخلو من العمل ، والجدة النسي

(٢) المجرة المكسحة للطين ، والمخنة الفرجون ، والمقرعة السوط ، والبيتان من

ومذود « مختلف النس » ومنازة ومسقا ومرفاة « السلم » ومطهرة قال
الحريري (ونطلقوا في مسقا ومرفاة ومطهرة بالكسر قياساً على الأصل
وبالفتح لكونها مما لا يتناقل باليد) قال الخفاجي (هذا تحقيق بديع لما فيه
من الفرق بين اسم الآلة التي تتناول باليد وغيرها ، فيتعين كسر أول الأول
إلا شذوذاً ، ويفتح بعض من الثاني كرفاة ومارة لأنه من وجه آلة ومن
وجه مكان ، وهو فرق لطيف قل من نبه عليه أو تنبه له) - وأوضحه السعد
إد يقول (وتحقيق هذا الكلام أن المرفاة والمسقا والمطهرة لها اعتباران :
أحدهما أنها أمكنة فإن السلم مكان الرقي من حيث إن الرقي فيه ، والآخر أنها
آلة لأن السلم آلة الرقي ، فمن نظر إلى الأول فتح الميم ومن نظر إلى الثاني كسرها ،
فالمتوح والمكور إنما يقالان لشيء واحد لكن النظر مختلف فافهم)^(١)

بحث في قياسية اسم الآلة

اختلف الصرفيون فيه : فقال فريق المدار على السماع ، وقال فريق ثان
إنه قياسي في الصيغ الثلاث المذكورة لاستغاضتها في الاستعمال وشهرتها
عن غيرها ، وقال فريق ثالث إنه قياسي في الصيغتين الأوليين والثالثة
سماعية كاسمي الزمان والمكان الملحق بهما التاء كما عرفت سابقاً - والحق
مع الفريق الثاني لكفاية الكثرة الاستعمالية في الثلاث واعتمادها مناطاً
للقياس عليها عند فقد السماع إذ القياس هنا جار على طريقة القياس في مصدر
الثلاثي ، ولهذا وافق المجمع عليه في قراره ونصه (يصاغ قياساً من الفعل
الثلاثي على وزن يَفْعَل ومفعلة ومفعال للدلالة على الآلة التي يعالج بها

(١) شرحه على المعنى ونقلها ذكرها في شرح الشافعية

الشيء ، ويوصى المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات فإذا لم يسمع وزن منها لفعل جاز أن يصاغ من أى وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة^(١) نعم إنما ينقاس اسم الآلة عند من يقول بالقياس في الثلاث أو الاثنتين إذا اشتق من مصدر فعل ثلاثى متعدد دال على علاج حسي

والحكمة في هذه الشروط الأربعة أن غير المصدر لا يحتاج إلى التوصل باسم الآلة فنحو مصدغة كمعدة وزناً ومعنى نادر ، وأن غير الثلاثى تفوت المحافظة على بيته في الصيغ المذكورة لأنها ثلاثية ، وأن غير المتعدى منعدم المفعول ، فالشأن فيه ألا يتطلب آلة للفعل يستعين بها على المفعول ، وأن غير الدال على العلاج الحسي لا يقتضيه بطبيعته - فما عدا هذه الصيغ الثلاث شاذ بالاتفاق يحفظ ولا يقاس عليه مع إثارة على القياس في الكلام ، لما سبق قريباً ، فمن ذلك خمس كلمات حكاهما سيبويه مضمومة الميم والعين وهي : المُدَقُّ «آلة الدق» والمنسُحِلُ «ما يحل به الدقيق» والمُدْهِنُ «ما يجعل فيه الدهن» والمسعُطُ «وعاء السعوط» - الدواء الذي يصب في الأنف» والمُكْحَلَةُ «وعاء الكحل» غير أن سيبويه قد أخرجها من دائرة الشنوذ، قال الرضى (وقال سيبويه في المكحلة وأخواتها لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية ، يعنى أن المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل ، ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة وكذا أخواتها فلم تكن مثل المصكَّسة والمصفاة ، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة)^(٢)

(١) راجع القرار في المجلة ج ١ ص ٣٥ وأسبابه في ص ١٧ وما بعدها

(٢) شرحه على الشافية اسم الآلة، ومثلها في ابن يعيش على المفصل

فإذا أريد اجراؤها مجرى أسماء الآلة تكسر ميمها على طبق القياس ،
قال ابن مالك في لامية الأفعال :

ومن نوى عملاً بين جاز له فيهن كسرٌ ولم ينعاً بمن عذلاً^(١)
وعما شذ أيضاً كلمات على زنة فعال نحو خياط ونظام ، الخيط الذي ينظم به
اللؤلؤ ، قال السيوطي (وإراث آلة تأريث النار أى إضرامها ، وسراد
ما يسرد به أى يخرز)^(٢) - وعلى فتول كسفود ، هذا -
وقد جاء اسم الآلة جامداً على أوزان شتى لا ضابط لها كالإبرة والقلم
والسكين والفأس والثأى والقدوم والهرأوة والرمح والسيف وهلم جرا .

قواعد وتطبيقات

١ - عرف الجامد والمشتق من الأسماء صرفياً على المذهبين : البصري
والكوفي ، وهل يتفق تعريفهم الجامد بالدال على ذات أو معنى مع المذهب
الكوفي ؟ ولماذا خالف النحاة الصرفيين في تعريف النوعين ؟ وهل لتلك
المخالفة أثر فعلي ؟ وما النسبة بين المشتق والصفة ؟

٢ - عرف الاشتقاق الصغير ، وما حكمة وصفه بذلك ، وما أقوالهم
في المشتق منه في هذا القسم ، وهل لخلافهم نتيجة ، وما الفارق بين المصدر
واسمه لفظاً أو معنى ؟ أذكر ثلاثة ألفاظ يتعين في الأول كونه مصدراً
والثاني كونه اسماً والثالث محتمل لهما .

٣ - يرى البصري أصالة المصدر للفعل ، فما باله عند الكلام على أبنته
بعد هذا يوطها بالفعل كالكوفي ، وما الأمر المتفق عليه بينهما في أصالة

(١) عملاً بين أى لا اسم الذات المحصورة (٢) راجع مع الجوامع اسم الآلة

الفعل للبصدر ، ولم يختص مصدر الثلاثى المجرد بالخلاف فى القياسية
والسماوية ، وما الحامل لتفسير القياس عند القائلين به فى الثلاثى بغير المتبادر
من لفظ القياس ، وما أثر هذا الخلاف ؟

٤ - (فعال) من المصادر مع تثنيته ، فثلاث فائه ، فثلاثى الأفعال تكون قياسيته
مع كل حركة ، وإذا كان مشتركاً فى بعض الأحوال بين الثلاثى والرابعى
فما المنحصر لكل ، و (فعالة) من المصادر مفتوح الفاء ومكسورة فين
الأفعال المقيسة فيه على كلا الوجهين ، و (فعولة) من المصادر القياسية
فما أبوابه المقيسة فيها ؟ و (فعال وفعل) قد يجتمعان كما يفرقان فى الثلاثى
قياساً ، فمى يكون هذا وذاك ؟

٥ - مصدر (فعل) محل اللام يطق به محذوف إحدى اليامين
« الأصلية والزائدة » مع اكتنافه بتامين نحو « تزكية » فأى اليامين حذفت منه ؟
أشرح مختارك بالدليل ، وأى التامين المذكورتين فيه صارت عوضاً عن
المحذوفة على القولين ، وما السبب فى التزام التعويض بها عند من يرى أن
المحذوفة من اليامين الزائدة مع عدم التزام التعويض بها عن الألف المحذوفة
من مصدر (أفعل) الأجوف عند القائل بأن المحذوفة من الألفين الزائدة
مع أن الحرفين مشتركان فى الزيادة ؟ أشرح ذلك كله بالتفصيل

٦ - ماوجه تقدير الصرفين لمصدر المثل من كل من (أفعل) الأجوف
و (فعل) الناقص أيهما كانا قبل الإعلال على وزن مصدرى الصحيح منهما ،
فهل اعتبروهما مستقلين فى الوزن الصحيح منهما تعويلاً على المعلوم به
فى الكلام ؟ وبم تفرق بين صيغتي (أفعل وفاعل) فى مهموز الفاء حتى تهتدى
إلى مصدريهما ؟

٧ - بين المصادر القياسية للأفعال والصفات الآتية من الآيات، ثم اذكر أصل كل فعل ووصف وما دخل عليه من تغيير وكذلك مع كل مصدر، أراجع المصادر إلى أقيستها المعروفة - قال تعالى (فلا جناح عليه أن يطوف بهما، وإن كنتم جنبا فاطهروا، بل أدراك عليهم في الآخرة، لعلمهم يصرون، لا يسمعون إلى الملائكة الأعلى، يومئذ يصدون، لعله يزكى، فأصدق وأكن من الصالحين، المطوعين من المؤمنين، وجاء المذنبون، يأبى المزمل، يأبى المذنب)

٨ - ما المصدر الصناعي، ومن أى أنواع الكلم يصاغ، وهل يفيد ما يفيد المصادر العامة ويعمل عملها، وما السر في تخصيصه بالياء المشددة والتاء، وما حكمه من جهة القياس، وبم تفرق بينه وبين المنسوب المؤنث، وما الحاجة إليه ؟

٩ - جىء بأسماء المرة والهيئة والفاعل والمفعول والتفضيل والزمان والمكان من مصادر الأفعال الآتية، وإذا حدث في بعضها إعلال فبينه، وضع كل ما تصوغه في جملة مفيدة مع الضبط بالشكل وما كذا :
خطا، راد، ثوى، رقى، آب، أن، كان، زاد، آل، ألا، قصر، قاد، راض، هاب، مار، ختل، عقر، وسم، صاد، ود، وجر الدواء، بلعه، سره، أطف، وثر القراش، وطأه، وأى، وعد، وتطد، ثبت، آد، اشتد، جار، وفى، ولى، وفى، يش، آمت المرأة، دعه، هدب، تنى، امتحن، أولى، اختان، امتد، ارتأى، تقاعس، أذاع، تسامى، استعدى، أغاث، استشاط، تمارى، تأنى، إحوأوى، إحولى، آوى، استوفى.

١٠ - ما الصيغ التى يتفق فيها المصدر المسمى واسما الزمان والمكان ؟

والصيغ التي تتفق فيها الثلاثة مع اسم المفعول ؟ والصيغ التي تتفق فيها الأربعة مع اسم الفاعل صورة ؟ وما التغير الذي يعثرى عين اسمي الفاعل والمفعول من الثلاثي الأجوف ، والتغير الذي يعثرى لاميهما من الناقص ؟ ثم اذكر كل الأنواع التي يشتركان فيها صورة من غير الثلاثي - وهل يخالف العاطي غيره من العرب في المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من الأفعال الآتية :
 وهب وقع ، وسع ورطى ، وصب مرض ، ورث - بين ذلك بالتفصيل مع توجيه نظرية الفريقين ؟

١١ - هات أفعال المصادر القياسية الآتية واذكر أصول المصادر التي وقع فيها تغير ، وما هي تي : دَعَّ وَبَرَّى وَقُصُورَ وَتَجَمَّرَ «عظم البطن» وَحَدَّاهُ وَهَتَافٌ وَحُوَّةٌ وَطَبَاعَةٌ ، وَمَوَاءُ السَّيْنُورِ وَحَشْرَجَةٌ وَخَرِبَ الْمَاءُ ، وَإِجَازَةٌ وَتَصْلِيَةٌ وَسَبَاقٌ وَنَحْصِيصٌ وَنَحْصَصَ وَإِرَاءَةٌ وَتَعَامٌ وَتَصْدِيَةٌ وَتَنَادٍ وَاسْتِيلَاءٌ وَازْدَهَارٌ

١٢ - متى يصح التفضيل من فائد شرطه ؟ وما الوسيلة له ؟ ومتى لا يصح ؟ وهل يسوغ استعمال مادة من مواده العامة المهيئة له عند اجتماع الشروط ؟ ومتى يكون صوغ (أحب) وما شاكلها للتفضيل قياسياً ومتى لا يكون ؟ ومن أيهما أحب المكررة في قصيدة مَيْسُونُ بَنَتْ بِحَدَلِ الْكَلْبِ إِلَى مَطْلَعِهَا
 لَيْتَ تَحْفِقَ الْأَرْوَاحَ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيفٍ^(١)

وصنع التفضيل للفرد مذكراً ومؤنثاً من الأدب والالين «التعب» والأوب

(١) تخفق تضطرب ، والأرواح جمع ربح ، والبيت من شواهد درة القواصص الوهم ٣٤ على أن الجمع أرواح لا أرياح ولا جله ذكرت القصيدة كلها ، كما ذكرت في خزنة الأدب شاهد ٦٥٨ وهو البيت الثاني منها وكذلك المعنى

والأَنين والحظ والحظوة والمجىء والشأ والسبق، والوفى والإيلاء والثناء.

١٣ - تحتل (معيّن) أن تكون من معن الماء جرى ومن عان الماء :
 « ظهر على وجه الأرض » - (ومكانة) أن تكون من مكن، ومن كان -
 و (مشيط) أن تكون من مشط الشعر ومن شاط الطعام في القدر -
 و (مهانة) أن تكون من مهن ومن هان - و (حسان) أن تكون من الحسن
 ومن الحس - و (مبقاة) أن تكون من وقى ومن وقت - و (مصير) أن
 تكون من صار أو تكون واحد مضران - و (مدينة) أن تكون من
 مدن « أقام » ومن دان - فأنوع هذه الكلمات على الاحتمالين وورثها ،

١٤ - بين أنواع الكلمات الآتية وأفعالها ثم أذكر حكم الكلمات من
 حيث القياس والسماع ومؤنث الصفات منها ، وحول اسمى الفاعل
 والمفعول منها إلى الصفة المشبهة كما تحول الصفة المشبهة منها إلى اسم
 الفاعل . كل ذلك في جملة مفيدة مع الضبط بالشكل لكل ما في الإجابة :

عرة ، دحر ، طرد ، شنب ، ماء ورقة ويرد وعذوبة في الأسنان ،
 مرارة ، أطيب ، أورق ، ميام ، بطل ، غيور ، الأمر ، أمح ، شاد ، مقياد
 شيق ، قال ، نحو ، داخر ، معوق ، منهمر ، مشيد ، مهيل ، مرتضى ،
 مقبوح ، مستعدي ، معني ، مذرع ، مقرف ، هجين « أمه عير عريته
 العجى » الذى ماتت أمه ، أهوج ، هيران ، أشتتر « مغلوب جفن العين ،
 مغيظ ، منول ، مُحَنَّق ، ملول ، كليل ، أغن « يتكلم من خياشيه » ، معن
 « طويل » ، عبيد « أهلكت الحب » مطبخ ، مضارع ، وسنان ، مبتدأ ،
 عزب ، مربد ، نشوان ، مرصاد - « رب سامع قهوتي لمسمع جذرتي »^(١)

(١) مثل في مجمع الأمثال (الراء) ، الغفوة المدنب

١٥ - عين نوع الكلمات الواردة في الحديث الشريف وفعلها وبين حكم صوغها من جهة القياسية وعدمها ، ومؤنث الصفات منها ، وما قد حول من بعض هذه الصفات إلى بعض مع التصيص على كل من المحولة والمحول إليها وعلى مسوغ التحويل - اضبط كل ما تذكره في الإجابة بالشكل

روى الترمذى في « الشبائل المحمدية » عن الحسن بن على رضى الله عنهما قال : سألت خالى هند بن أبى هالة وكان وصافاً عن حلية النبى ﷺ وأنا أشتبهى أن يصف لى منها شيئاً أتعلق به فقال : كان رسول الله ﷺ قنصاً مُفَخَّماً يتلألاً وجهه تلاتو القمر ليلة البدر ، أطول من المربع ، وأقصر من المشذب ، عظيم الهامة رجل الشعر ، إن انفردت عقيقته فرقا وإلا فلا ، يجاوز شعره شحمة أذنيه إذا هو وفره ، أرهر اللون ، واسع الحين ، أزج الخواحب ، سوابغ من غير قرن ، بينهما عرق يُدرّهُ الغضب ، أقى العيرتين ، له نور يعلوه يحسه من لم يتأمله أشم ، كث اللحية سهل الخدين ، ضليع الفم أشنب ، مفلج الأسنان ، دقيق المسرّة ، كأن عنقه جيد دُمية ، فى صفاء الفضة معتدل الخلق نادناً مباسكا سواء البطن والصدر ، عريض الصدر بعيد ما بين المنكبين ، ضخم الكراديس أنور المتجرد ، موصول ما بين اللبة والسرة بشعر يجرى كالخط ، عارى الثديين والبطن مما سوى ذلك ، أشعر الذراعين والمنكبين وأعلى الصدر ، طويل الزندين رحب الراحة تشن الكفين والقدمين سائل الأطراف ، تُخصان الأخمصين مسيح القدمين يذبو عنهما الماء ، إذا زال زال قلماً يخطو تكفّوا ويمشى هوناً ، ذريع المشية إذا مشى كأنما ينحط من صَبَب وإذا التفت التفت جميعاً ، خافض الطرف ، نظره إلى الأرض أطول من نظره إلى السماء ، جل نظره الملاحظة يسوق أصحابه ويبدُر من لقيه بالسلام)

الباب الثالث في تقسيم الاسم إلى مذكر وإلى مؤنث

ينقسم الاسم بالنظر لمدلوله إلى قسمين : مذكر ومؤنث ، فما كان في معناه التذكير فالمدال عليه مذكر وما كان في معناه التأنيث فالمدال عليه مؤنث ، والعرب عند الحديث على ما في معناه التأنيث يلحقون بالاسم المدال عليه علامة تفيده ، وعلامة التأنيث تاء أو ألف مقصورة أو ممدودة ، ولم يلحقوا بالمدال على ما فيه التذكير علامة ، وإذا اتضح هذا فستكلم عليهما في فصلين :

الفصل الأول في المذكر

المذكر ما خلا من علامتي التأنيث نحو رجل : وإنسان وإصطبل وكرسی ، وإنما لم يحتج لعلامة لأنه أصل للمؤنث لأمرين :
(الأول) أن مدلوله أسبق وجوداً من مدلول المؤنث وهذا معروف
(الثاني) أنه قد تغلب على المؤنث وشمله في الاستعمال ألا ترى لفظ (شيء) وهو مذكر يقع على المذكر والمؤنث معاً ولم يقع عكسه ، فكان المذكر بالنسبة للمؤنث كالكسرة بالنسبة للمعركة فلا غرابة أن كان الافتقار خاصاً بالمؤنث .

الفصل الثاني في المؤنث

المؤنث ما فيه علامة التأنيث ظاهرة أو مقدره وينقسم باعتبار مدلوله إلى قسمين : حقيقي التأنيث وهو ما كان من الحيوانات ذوات الصروح . ومجازيه وهو ما لم يكن كذلك لكن العرب أجرت عليه أحكام المؤنث في المعاملة - فحقيق التأنيث ظاهر العلامة نحو فاطمة وحلي ونفساء ومقدرها نحو زينب وعنقاء - أي المعز - . ومجازي التأنيث ظاهر العلامة نحو غرة وبشرى وصحراء ومقدرها نحو

كف ودار ونار وحرب وعرب وغيرها مما هو موقوف على السماع^(١)
فهذه أقسام أربعة للمؤنث - ولا يخفى أن تأنيث الأقسام الثلاثة الأولى
ظاهر لأن الأول والثاني حقيقيا التأنيث والثالث مقرون بعلامته .
إنما الذي يحتاج إلى توجيه تأنيثه بتقدير علامته فيه هو الرابع لأن تأنيثه
غير حقيقى مع تجرده من العلامة فنقول :

إنما حكم العلماء بتقدير العلامة فيه لورود كلماته عن العرب مشفوعة
بما يصحح هذا التقدير ، فإنهم أجروا عليها فى الاستعمال أحكام المؤنث
فى وصفها قال تعالى (وتعبها أذن واعية) ، وحالها نحو (ولسليمان الريح
عاصفة) ، وخبرها نحو (والشمس تجري) وضميرها نحو (والشمس وضحاها)
والإشارة إليها نحو (هذه جهنم) والإسناد إليها نحو (ولما فصلت العير) ،
وثبت علامة التأنيث معها فى التصغير نحو عَيْتَنَة ، وسقوطها من عددها
كقول حميد الأرقط يصف قوساً عربية :

أرمى عليها وهى فرع أجمع^(٢) وهى ثلاث أذرع وإصبع^(٣)
هذا - ويطلق المؤنث ههنا على ما اقترن بعلامة التأنيث مع أن

(١) راجع أدب الكاتب كتاب تقويم اليد (الأسماء المؤنثة التى لا أعلام فيها
للتأنيث) ، والمزهر النوع الأربعين الأسماء المؤنثة التى لا علامة فيها ، وجمها ابن الحاجب
فى قصيدة نقلها الأمازيغى فى حاشيته على الجامى (باب المذكر والمؤنث)

(٢) أرمى عليها أى عنها ، وهذا استشهد بالبيت الجرمى فى سيبويه (باب عدة
ما يكون عليه الكلم) ج ٢ ص ٣٠٨ ، وكذا أدب الكاتب كتاب الألفية (باب
دخول بعض الصفات مكان بعض) ، وأجمع أى مجتمع فلذا وصف به النكرة ، قال الشارح
الجوالقى (وهى فرع أجمع يقول : هذه القوس عملت من غصن ولم تعمل من شق عود
وإذا كانت من غصن كان أفقرى لها ، وقوله وهى ثلاث أذرع وإصبع أى هى تامة) .

مدلوله حقيقى التذكير نحو طرقة و رضى و جبل ، و زكرياء ، لأن العبرة بالأصل ، إذ أن هذه الكلمات منقولة عن المؤنث لأن علامة التأنيث موضوعة للإرشاد إلى تأنيث مدلولها ففى هذا الإطلاق استصحاب للأصل - وليس لهذا التأنيث اللفظى فائدة فى الحالة الراهنة إلا فى منع الصرف ، نعم خالف الكوفيون فأجازوا تأنيث الفعل المسند إليه فيقال عديم قامت طلحة - فعلى هذا ينقسم المؤنث تقسيماً ثانياً باعتبار العلامة إلى ثلاثة أقسام : (لفظى) وهو ما كان علماً لمذكر وفيه العلامة كالأمثلة الثلاثة الماضية ، و (معنوى) وهو ما كان علماً لمؤنث وخلا من علامة التأنيث نحو سعاد وأم كلثوم وكأس وبر ، و (لفظى ومعنوى) وهو ما كان علماً لمؤنث وفيه العلامة نحو صفة وخساء وحضبة وهي جري « العادة »

علامة التأنيث

علامة التأنيث فى الأسماء العربية ^(١) إما تاء أو ألف فلا يجتمع العلامتان ولا يرتفعان ، وأما علقاة نبت ، فألفها للإلحاق ، ونحو حرب فالعلامة فيها مقدرة والتاء أكثر استعمالاً من الألف وأنص فى الدلالة على التأنيث لعدم إلتباسها بغيرها ، أما الألف فلها تلبس بألفى الإلحاق والتكثير ، ولهذين الأمرين ولأن وضعها على العروض والافتكاك دون الألف أوثرت بالتقدير فى مجازى التأنيث المجرد السالف الذكر ، وبما يؤكد تعيين هذا التقدير تصریح العرب بها فى تصغير الثلاثى قياساً نحو : أذينة تصغيره أذن ، فليحمل ما لا تصریح فيه على ما فيه تصریح طرداً للباب على وتيرة واحدة ،

(١) أما المبنية بالحركة كالسكر فى أنت وبالنون فى أنت ونحوها كما لا يخفى

وإلى جميع ما تقدم يشير ابن مالك بقوله :
 علامة التأنيث تاء أو ألف وفي أسامي قدروا التاء كالكثيف
 ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير
 وإذا عرفت أن علامتي التأنيث التاء والألف ولكل منهما أسماء خاصة
 فليذكر الأسماء في نوعين :

النوع الأول المؤنث بالتاء

المقصود من إلحاق التاء باللفظ تمييز المؤنث من المذكور ، وأكثر ما يقع
 بها التفرقة في الصفات نحو فام وفاهمة لأن الأسماء الجامدة يعطب فيها تميز
 المؤنث من المذكور بوضع أسماء مخصوصة لكل منها كعير وأنان ، وجل
 وثاقة ، وحصان وحجر ، وحمل وريحل ، ويقل التميز فيها بالتاء فقد سمع
 شيخ وشيخة ، وظي وظية ، وفي فتاة ، وعم وعممة ، وامرئ وامرأة ،
 ومرة ومرة ، وغلام وغلامة . قال أوس المجيمى يصف فرسا :
 بسلمية صريمى أبوها تهان بها العلامة والغلام^(١)
 وحمار وحمارة ، وإنسان وإنسانة ، ورجل ورجلة قال الشاعر :
 خرقوا جيب فتاهم لم يبالوا حرمة الرجلة^(٢)
 بخلاف الصفات فالتاء للتمييز فيها بين المذكور والمؤنث قياسية ، لكن

(١) سلمية طوية ، وصريمى أبوها كريم النسب لأن الخيل لما عتدهم أنساب ،
 ويحتمل النسبة إلى صريح فرس لعد بنوث بن حرب أو غيره ، والبيت من شواهد
 شرح المفصل ج ٥ ص ٩٧ وقد ذكر مع هذا البيت بيتان في اللسان مادة (غلم)
 (٢) جيب العناء كناية عن الفرج ، والبيت في عجاى بن جبلة ، ومن شواهد
 شرح المفصل المبحث السابق ، وقوله بيت ذكرأ في الكامل شرح الرغبة ج ٣ ص ١٤٢

في ثلاثة أبواب وهي اسم الفاعل نحو حامد وحامدة واسم المفعول نحو منصور ومنصورة والصيغة المشبهة على غير الوزنين المستثنين اللاتين نحو طيس ، فطن ، وطينة ، ومثلها المنسوب نحو مصري ومصرية . فهذه أربعة تنقاس فيها التاء . أما أفعل التفضيل والصيغة المشبهة على وزني (أفعل وفعلان) فالتأنيث فيهما بالآلف وسند كرها في المونث بالآلف ، وقد استثوا من جواز دخول التاء على الصفات المشتركة صعباً كثيرة ^(١) ذكر ابن مالك منها حمسا وهي :

الأولى - فحول بمعنى فاعل نحو امرأة صبور ، وبر شطون ، بعيدة الرشاء ، وناقة أمون « وثيقة الخلق » ، وامرأة قتول قال عمر بن أبي ربيعة . قال لي صاحبي ليعلم ما بي أحب القتل أخت الرباب ^(٢) ومن هذا بغى قال تعالى (وما كانت أمك بغيا) لأنها لو كانت على فعل للحقتها التاء كما ستعرفه قريبا ^(٣) . وأما قولهم امرأة ملولة أو فروقة ، فالتاء للبالغة بدليل رجل ملولة أو فروقة . نعم شد امرأة عدوة وسهل الشذوذ فيها حملها على صديقة .

أما فحول بمعنى مفعول فيجوز لحاق التاء لها نحو : ناقة ركوبة وحلوبة وفتوبة أي عليها القتب الرحل الصغير ، وهكذا - وفحول بمعنى فاعل يعتبر أصلا لفحول بمعنى مفعول لأنها أكثر استعمالا ، ولأن بنية الفاعل أصلا لبنية المفعول

(١) راجع المزهري النوع الأربعين ، وأدب الكاتب (كتاب تقويم اليد)

(٢) البيت مطلع قصيدة في الأغاني ج ١ ومشرحة في الكامل ج ٥ ص ٢٤١

(٣) شرح ذلك تفصيلا المازني لعلماء الكوفة بمحضر الواقع بالله ، لما رغب إليه اختيارهم مد كشف المخلوق عليهم في بيت الحرث السابق في ص ٧٦ راجع المصادر السالفة ، ودرية الغراض الوهم المكمل للتامة .

الثانية - مفعّل نحو : امرأة معطار ومكسال ومبسام ومثاث « عادتھا أن تله الإناث » ومذكّر « عادتھا أن تله الذكور » - وشذ قو لهم امرأة ميقاة « غير مترددة » .

الثالثة - مفعّل نحو امرأة منطبق « بليغة » ومثير من الأشر « التكبر » وحجر محضير « كثيرة الجرى » - وشذ امرأة مسكينة ، وسوغ الشذوذ مراعاة فقيرة .

الرابعة - مفعّل نحو امرأة مقشم « لا يثنيها شيء » عماتريد « ومهند « كثيرة الهديان » .

الخامسة - فاعل بمعنى مفعول مع معرفة الموصوف ولو بالإشارة أو الضمير أو غيرهما ، وتقدمت أمثلة كثيرة لها في اسم المفعول الثلاثي لكن عدم التأنيث بالنساء فيها أغلّى ، فلو كانت بمعنى فاعل نحو امرأة كريمة وقسيمة « جميلة » كثرت النساء ، أو بمعنى مفعول مع خلوها بما يدل على الموصوف فاستعملت استعمال الأسماء نحو ذبيحة ونطيحة وقبيلة فلان ، لحقت النساء لدفع اللبس . هذا هو الغالب في فاعل بحسب المعنيين السابقين فقد ورد التعاكس بينهما للتشابه اللفظي المصحح للحمل ، فمن الأول خصلة حميدة أو فسيمة - ومن الثاني ملحفة جديد وامرأة صديق ، وشاة مديس « أمت عليها السنة السادسة » ، وقوله تعالى « إن رحمة الله قريب من المحسنين » (١) .

(١) قيل في الآية إن المصاف اكتسب التذكير من المضاف إليه ، أو التذكير على تأويل الرحمة بالمفران ، أو فاعل بمعنى مفعول ، أو غير هذا راجع المعنى (الباب الرابع) الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة (والآية مبحث عاصر في الأشياء والنظائر (الفن السابع) .

قال الحريري (وقد ذكر النحويون في امتناع الهاء من هذه الصفات عللا أجودها : أن الصفات الموضوعة للمبالغة تقلت من بابها لتدل على معنى الذي تخصصت به ، فأسقطت هاء التأنيت في قولهم امرأة صبور وشكور وقبيل ، وفي قولهم فتاة معطار ونظاره ، كما ألحقت بصفة المذكر في قولهم رجل علامة ونسابة ليدل ما فعلوه على تحقيق المبالغة ويؤذن بمحدث معنى زائد في الصفة)^(١) ودخول التاء في فعول بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل للفرق ، وإلى هذه الصفات الخمس والتفصيل في وزني فعول وفعل وشدوذ بعض الكلمات أشار الناظم بقوله :

ولا تلي فارقة فعولا أصلا ولا المفعال والمفعيلا
كذلك مفعول وما تليه تا الفرق من ذي فشدوذ فيه
ومن فعل كقتيل إن تبع موصوفه غالباً التاء تمتع
أما الصفات الخاصة بالإناث مما تكون على صيغتي (فاعل ومفعول)
كخائض وطالق وفارك «كارهة زوجها» ، ومرضع ومطفل «ذات الطفل»
في الإنس والوحش ، فإن قصد فيها المحدث لزمت التاء وإلا فالغالب يجريد هاهنا
وفي توجيه يجريدها من التاء حيث أخذ آراء ثلاثة للخطيل وسيبويه والكوفيين ،
يبد أن الرضى تعقبها ثم ذكر توجيهها من عنده فقال : (والأقرب في مثله أن يقال
إن الأغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ، ثم حمل
اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظاً ومعنى كما يجيء في بابهما فألحقا
التاء للتأنيت كما يلحق الفعل ، ثم جاء بما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة

(١) راجع درة الفواصم الوهم المكل للامة

الحدوث كالفعل ومرة الإطلاق، وقصدوا الفرق بين المعنيين فأثروا بتاء التانيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتانيث الفعل لمشايبته له معنى، بخلاف ما قصدوا فيه الإطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين ^(١)

واعلم أن التاء تأتي لمعان آخر، منها (الوَاحِدَةُ) وذلك في التاء اللاحقة أسماء الأجناس لصلاحية أسماء الأجناس للقليل والكثير، ولحاق التاء قياسي في أسماء الأجناس من المصادر كما تقدم في اسم المرة، وغالب في أسماء الأجناس من المخلوقات كتمر ونخل وحمام وذباب وشعير وسفرجل، وسماعى في أسماء الأجناس من المصنوعات، قال الرضى «وقد جاء شيء يسير منها في المصنوعات: كسفينة وسفين ولبن ولبنة وقلنسوة وقلنس ورُوة وبرى» ^(٢) وربما عكس الأمر فقد قالوا إن ذا التاء من كمأة وفضة «الأيض الرخو من الكمأة»، وجبأة «كمأة حمراء» للجنس على الأشهر يؤيد ذلك قوله ﷺ «الكمأة من المن» إذ المراد الجنس، ومنها (المبالغة) كراوية أو تأكيدها كعلامة ومطرابة وفروقة، ومنها اللاحقة بالجمع الأقصى: إما (للدلالة) على أن مفردة منسوب كأزارقة ومهالبة ومناذرة وهكذا، في جمع أزرق ومهلب ومنذرى، أو (للتعويض) عن ياء مفاعيل نحو زنادقة في جمع زنديق وججاجحة في جمع ججاجح، والتاء في هذين واجبة - أو للدلالة على (التعريف في مفردة) نحو موازنة وكيالجة ^(٣)

(١) شرحه على الكافية المذكور والمؤث ، والآراء الثلاثة المعتمدة مذكورة أيضا في المعصل مع الرد على الكوفيين .

(٢) شرحه على الشافية آخر باب جمع التكسير، والبرة، الخللحال والخلفة في أفعال البهر

(٣) موازنة جمع مودح (الحف) ، وكيالجة جمع كيالجة (الكيل المعروف)

أو على (تأكيد تأنيثه) كهيافلة وملائكة ، وليست واجبة في هذين ، ومنها
(التعويض) عن الغاء كعدة ، والعين أو الزائد كإقامة وتوصية ، واللام
كسنة ، وياه المتكلم كيا أبت

خلاصة

قد شاهدت سابقا تردد زنتي (فَعِيل وفَعُول) في الفصل الثاني من
الباب الثاني لبعض الأنواع السبعة ، كما شاهدت هنا في هذا الفصل الثاني من
الباب الثالث أنهما قد يستباح دخول التاء عليهما للفرق بين المذكر والمؤنث ،
وقد يمتنع . فهنا نجعل ما فات بقطع النظر عن القياسية والسماعية اعتماداً
على التفصيل فيما سبق ونزيد عليه قليلاً . عرفت أنهما تكونان مصدرين
ووصفين بمعنى اسم الفاعل وللبالغة فيه ومعنى اسم المفعول ووصفتين
مشبهتين فهذه خمسة . فاعلم الآن أنهما تكونان اسمي ذات فَعِيل كرخيف
وقضيب ومصير ، المعنى ، ، وفَعُول كشمود وسلول . وقد جاءت فَعِيل
اسم جمع كعبيد وحجيج وكليب ، قال علقمة الفحل :

تعفّق بالأرطى لها وأرادها رجال فبدّت نبلهم وكليب^(١)

فلفعيل سبعة استعمالات ، ولفعول ستة

(١) تعفّق مود ولاد ، والأرطى شجر ينبت في الرمل ، ورجال تارعه تعفّق
وأراد ، وبتت سبقت ، وكليب جماعة الكلاب ، شبه ناقته في شدة عدوها عقب
سيرها ليلاً ببقرة وحشية عذرتانما تواروا بشجر الأرطى ليختلوها وقد أعدوا لها
بلا وكلاباً فرموها بهما فسبقتها ولم يدركاها ، والبيت من قصيدة أنشدتها الحرث
ابن أبي شمر النسائي ليطلق أخاه شأساً بعد أسره في الموقعة التي بينته وبين المنذر بن
ماء السماء اللخمي ، مذكورة في المفضليات ، ومع شرحها في رغبة الآمل على الكامل
ج ١ ص ٣٣ وما بعدها

النوع الثاني المؤنث بالآلف

المؤنث بالآلف إما أن تكون ألفة الدالة على التأنيث مقصورة
أو ممدودة قال ابن مالك :

وَألف التأنيث ذات قصر وذات مد نحو أنثى الخُر
ولكل منهما أوزان خاصة، وبينهما أوزان مشتركة، ولذا نذكرهما في مطلبين

المطلب الأول في المؤنث بآلف التأنيث المقصورة

ألف التأنيث المقصورة هي ألف زائدة تدل على التأنيث نحو حلى .
وللمؤنث بها أوزان مشهورة وأوزان نادرة ، فأشهر أوزانها على وفق
ما في الألفية اثنا عشر .

الأول - (فُعَلَى) نحو أربى «الداهية»، وجننى وشعبى وأدى «مواضع» ،
وجعبي «عظام النمل» وأمثلتها قليلة حصرها البغدادي في تسعة ^(١)
الثاني - (فُعَلَى) سواء أكانت اسما نحو حزوى «مكان معروف»
وهي «نبت» ، أم مصدرا كبشرى ورجعى وطوبى قال تعالى (لهم البشرى ،
إن إلى ربك الرجعى ، طوبى لهم) - أم صفة إما لمؤنث أفعل التفضيل
وهي قياسية نحو الطولى والحسنى قال تعالى (للذين أحسنوا الحسنى)
أولا نحو خنى وأنثى وحلى - ومن هذا مشية حيسكى «يتحرك فيها المنكبان»
وقسمة ضيزى «جائرة» لأن أصلهما بضم الفاء وكسرت لسلامة الياء
وذلك لعدم ورود فعل صفة كما يجىء في الثامن من الأوزان .

(١) راجع حزاة الأدب شاهد ١١٢

الثالث - (فَعَلَى) سواء أكانت اسما كبردى «نهر» وأجلى «موضع»،
أم مصدرا كمرطى وحزى وبشكى «السرعة فى السير» وأفعالها من باب
ضرب - أم صفة كغرس وثبى ، وناقّة زلجى «سريعة» ، وخمار حيدى
«ماثل عن ظله لنشاطه» ، ولا ثانى لحيدى فى نعت المذكر

الرابع - (فَعَلَى) إن لم تكن اسما بأن كانت جمعا نحو جرحى وقتلى ،
أم مصدرا نحو دهوى ونجوى ، أم صفة لمؤنث فعلان نحو شعبى وسهوى
وخزيبا - فإن كانت اسما فقد تكون ألفها للتأنيث نحو سلمى ، ورضوى ،
وشبرى «سميت بها بلاد كثيرة» ، وشروى الشىء «مثله» لعدم توينها
وعدم لحاق التأنيث بها ، وقد تكون للإلحاق نحو أرطى «شجر ينبت فى الرمل
يدبغ بورقه» للحاق التوین والتأنيث بها ، لسكر ذلك على أنه قيل منها بعير أرط
وأديم مأروط فوزنها فعلى - أما على أنه قيل منها بعير راط وأديم مرطى
فألفها أصلية ووزنها أفعل^(١)

كما تصلح لهما فى نحو علقى «ننت» لأنها قد استعملت غير متصل بها
أحد الأمرين كما استعملت لاحقا بها التوین أوهما معا ، وتبرى لورودها
منونة وغير منونة وهما قرىء قوله تعالى (ثم أرسلنا رسلنا تبرى)

الخامس - (فُعَالَى) اسما نحو جبارى وسهائى «طائران» وسلامى
«عظام الأصابع» - وصفة نحو جل علادى «شديد»

السادس - (فُعَلَى) اسما فقط نحو ستمهى «الباطل»

(١) راجع الرضى على الشافية باب ذى الزيادة، والقاموس باب العطاء، والأشعرون
باب التصريف عند قول الناظم: وهكذا همز وميم سقا الخ .

السابع - (فَعَلَى) نحو سيطرى ودفق «ضربان من المشى» في الأول
تبحر والثاني تدفق ،

الثامن (فَعَلَى) إن لم تكن اسما بأن كانت مصدراً نحو ذكرى أو
جمعاً قال الرضى (كحجلى وظربى ولا ثالث لهما) ^(١) - ولا تكون صفة
عند سيويه إلا بالتاء ، واعترض عليه بعزمى «لا يطرب للهو» ، وسعلى ،
وكيصى «مولع بالأكل وحده» ، وأجيب عنه بأن الأولين إنما وردا بالتاء
نحو رجل عزماء ، وامرأة سعلاء فالفهما للإلحاق بذرهم ، وأن الثالث
قال فيه الرضى (يجوز أن يكون فَعَلَى بالضم فيكون ملحقا بمُخَذَّب
كما في مؤدد وعوطط ، ولا يضر تغير الضمة بالإلحاق لأن المقصود من
الإلحاق وهو استقامة الوزن والسجع ونحو ذلك لا يتعاضد به) ^(٢)
ومن ذلك تدرك السبب في جعلهم «حيكى وضيضى» من باب فَعَلَى
السابقة كما نبهنا . أما إن كانت فَعَلَى اسما فقد تكون ألفها للتأنيث نحو
الشعرى والشيزى «خشب أسود يتخذ منه القصاع» أو للإلحاق نحو
معزى ، وقد تحتل الأمرين لو رודהما بالوجهين: التووين وهدمه نحو ذفرى
«ما وراء الأذن من القفا» ، ودفلى «نبت مر»

التاسع - (فَعِيلَى) ولم يستعمل إلا مصدراً للبالغة نحو الحثيثى ،
وتقدم الكلام عليه مفصلاً في تذييل المصادر

العاشر - (فُعْلَى) نحو الكُفْرَى «وعاء الطلع» ، وحذرى وبذرى

(١) شرحه على الكافية المؤنث بالالف ، وحجلى جمع حجل (طائر) ، وظربى جمع
ظربان (دوية كالمرّة منتنة الريح)

(٢) شرحه على الشافية باب الإلحاق (قلب الباء إذا كانت عينا لفعل)

« من الحذر والتبذير ، » وغلبي « غلبة »
الحادى عشر - « فُعَيْلَى » نحو قَيْطَى « نوع من الحلوى » ، وخليطى ،
وفى المثل (الأخذ سُرَيْطَى والقضاء سُرَيْطَى)^(١)

الثانى عشر - فُعَالَى نحو شَقَارَى وخَبَازَى « نباتان » ، وخَضَارَى « طائر » .
وهذه الأوزان الاثنا عشر أشار إليها ابن مالك بالمثال فقال :

والاشتہار فى مبانى الاولى يديه وزن آرَبَى والطولى
ومرَطَى ووزن فعلى جمعا أو مصدراً أو صفة كشعبى
وكحُبَارَى سُمِّى سَبَطَرَى ذَكَرَى وَحِثَّيْ مَعَ الْكَفَرَى
كذلك خَلِيطَى مَعَ الشُّقَارَى واعزُّ لغير هذه استنداراً
لكن العلماء تعقبوا ابن مالك فى هذه ضمن الأوزان المشهورة الأوزان الأربعة
التي أشار إليها بآرَبَى وَسُمِّى وَخَلِيطَى وَشَقَارَى مَعَ بَدْرَتِهَا عَلَى مَا رَأَيْتَ
فِي التَّمْثِيلِ سَابِقاً ، كما تعقبوه فى تركه أوراناً أخرى مشهورة كالثمانية على
الصحيح ، ومن الأوزان التي ينبغي ذكرها (فَعْلَى) وذلك نحو جَلْدَى
« العاجر » وهذا الوزن كثر الإلحاق فيه حسب السماع نحو قَرْنَى وَحَبْنَى
« قصير بطين غليظ » ، وعلندى « الشديد » - قال عمرو بن معد يكرب الزُّبَيْدَى
أعددت للحدثان ساءاً بَغَةً وَعَدَاءَ عَلْنَدَى^(٢)

المطلب الثانى فى المونث مألَف التأنيث المعدودة

اختلف الصرفيون فى الدال على التأنيث فى المونث بألف التأنيث

(١) راجع الصحاح والقاموس مادة سُرَط ، وجمع الأمثال الحمزة
(٢) سابعة أى درعا واسعة ، وعداء أى فرسا كثير العدد ، والبيت من قصيدة فى الحماسة
(باب الحماسة) ومشروحة فى رغبة الأمل على الكامل ج ٨ ص ١٤٧ وما بعدها

المعدودة اختلافاً أفضى إلى اختلافهم في تعريف ألف التانيث المعدودة
 فقال بعضهم الدال على التانيث الألف المعدودة ، والهمزة بعدها مزيدة
 للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان ^(١) - وقال الآخر أن خفض الدال عليه
 الألف والهمزة معاً - وقال الكوفيون والزجاج الدال عليه الهمزة الواقعة
 بعد الألف الزائدة وليست الهمزة منقلبة عن حرف آخر - وقال البصريون
 الدال عليه الهمزة بعد الألف الزائدة ، لصكن الهمزة منقلبة عن ألف
 التانيث المقصورة لما وقعت بعد الألف الزائدة المجتلية للد فالهمزة منقلبة
 في الحقيقة عما هو مفيد للتانيث وهو ألف التانيث المقصورة ، وذلك أنهم
 لما قصدوا مدّها لم يجدوا وسيلة لهذا القصد إلا بزيادة ألف لمجرد المد قبلها
 تزيلاً لها في لزومها للكلمة التي هي فيها منزلة اللام الأصلية التي تزداد الألف
 قبلها لهذه الغاية نحو : غزال وكتاب وغراب ، وعلى هذا فقد اجتمع في الكلمة
 حينئذ ألحان الأولى المجتلية للد والثانية ألف التانيث المقصورة ولا مناص
 من التخلص من الألفين لسكونهما إما بحذف إحداهما أو قلبها إلى حرف
 متحرك ، أو الحذف فغير ممكن وإلا صار الاسم مقصوراً كما كان وضاع
 العمل ، فلم يبق التخلص إلا بالتحريك لإحداهما ولا يمكن تحريك الأولى
 وإلا فارقت المد واختل القصد فأنحصر التخلص في تحريك الألف الثانية
 بقلبها همزة ، ووجه التخلص في التحريك بقلبها إلى الهمزة دون الواو والياء
 المتحركتين مع أن العلاقة بين حروف العلة توجب قلبها إلى إحداهما :
 أنه لو كان قلبها إلى إحداهما لوجب الرجوع ثانياً إلى ما فر منه وذلك
 لما هو معروف في الإبدال من أن الواو والياء متى وقعتا بعد ألف زائدة

(١) هنا القول في شرح المصطلح باب الإبدال (إبدال الهمزة) جزء ١٠ ص ٩

فلا بد من قلبها ألفاً ثم همزة ، فتحاشيا من هذا العبث قلبت الألف همزة من أول الأمر .

تلك هي الأقوال الأربعة ، ولا يخفى أنه يترتب على تعابيرها التباير في وجه وصف الألف بالمدودة ، فعلى الأول وصفها بالمدودة ظاهر ، وعلى الثاني وصفها بالمدودة لتضمنها الألف ، وعلى الثالث والرابع وصفها بالمدودة لمصاحبتها الألف .

والرأى البصرى أرحح الأربعة ، أما ضعف الأول فلأن علامة التانيث لا تكون حشواً ألبتة ، وأما ضعف الثاني فلأن علامة التانيث لا تكون على حرفين ، وأما ضعف الثالث فلأمرين : (الأول) أن المعهود دلالة على التانيث إنما هو التاء أو الألف دون الهمزة فليحمل المؤنث الذي في آخره همزة على ما يمكن من اعتبار التاء أو الألف ، والألف إلى الهمزة أقرب من التاء فتكون الهمزة متقلبة عنها (الثاني) إبدالهم من هذه الهمزة ياء عند جمع الكلمة قالوا صحراء وصحاري ولو كانت أصلاً في الكلمة لبقيت في الجمع كما بقيت الهمزة الأصلية نحو قراء وقراري^(١) ولذا لما سعرف ألف التانيث بالمدودة على وفق المذهب البصرى كما سيجاريه عند المناسبات فنقول :

ألف التانيث بالمدودة ألف مزيدة للتانيث زيد قلبها ألف فتقلب هي همزة نحو السراء وعاشوراء ونحوهما ، وللمؤنث بها أوزان مشهورة وأوزان نادرة ، فأشهر أوزانها على ما في الألفية سبعة عشر .

(١) قلاء : سواء أكانت اسماً نحو صحراء وهي جاء . أم صفة إما لأصل صفة مشبهة نحو فيحاء ، واسعة من الرياض والدور ، أو لا نحو ديمة هطلاء .

(١) راجع شرح المعصل باب المذكر والمؤنث ج ٩ ص ٩١

وامرأة حسناء ، وتقدمت أمثلة كثيرة لها في الصفة المشبهة ، أم كانت
مصدراً نحو رعباء ، أم اسم جمع نحو طرفاء وقصباء (٢ و ٣ و ٤) أفعلاء :
مثلث العين وقد سمعت الأوجه الثلاثة في «الأربعاء» ومن أمثلة أفعلاء
مفرداً أرمداء ، الرماد ، وجمعاً أنبياء وهذا كثير (٥) فَعْلَلَاء : نحو عقرباء
(٦) فَعَالَاء : نحو قصاصاء (القصاص) ولا نظير له (٧) فُعْلَلَاء : نحو قرفصاء
(٨) فاعولاء : نحو تاسوعاء وعاشوراء (٩) فاعلاء : نحو ناهقاء وقاصعاء
(١٠) فَعْلَلَاء : نحو كبرياء (١١) مفعولاء : نحو مشيوخاء (١٢ و ١٣ و ١٤)
فَعَالَاء : متوحد الفاء مثلث العين ففتوحها اسماً نحو براساء «الناس» ، وصفة
نحو رجل طباقاء «عيسى» ، ومصدراً نحو براكاء «ثبات في الحرب» ،
ومضمومها نحو حروراء ، ومكسورها نحو قرثاء «التمر الجيد» (١٥ و ١٦ و ١٧)
فَعْلَاء : مثلثة الفاء مفتوحة العين ، ففتوح الفاء جففاء «مكان» قال ابن هشام
في التوضيح «ولا نظير له إلا دأثاء للأمة وقرماء لموضع ، وعلى هذا فقد
الناظم لذلك في المشهور مشكل» - ومضمومها لسماً نحو خيلاء «الكمر»
ورحضاء «عرق الحمى» ، وصفة نحو عشراء ونفساء . وجمعاً نحو فقهاء -
ومكسورها في القاموس «والحولاء كالعناء والسيراء ولأربع لها» (١)

وإلى هذه الأوزان أشار الناظم بقوله :

لَمَدَهَا فَعْلَلَاءُ أَفْعَلَاءُ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَفَعْلَلَاءُ

ثُمَّ يَصَالَا فُعْلَلَا فَاعُولَا وَفَاعِلَاءُ فُعْلِلَا مَفْعُولَا

وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالَا وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءِ فَعْلَاءِ أَخِذَا

(١) راجع (حول) والحولاء كالشعبة لثاقفة ، والنباء العنب ، والسيراء جوع
من البرود في خطوط صفراء

لكمهم اعترضوا عليه أيضاً في عدة منها (فَعَلَاء) على ما رأيت
لأبن هشام و (فَعَلَاء) على ما رأيت في القاموس كما استدرکوا عليه أوزاناً
أخرى مشهورة أعلمها .

إذا تأملت في الأوزان المذكورة في المطلبين فأنت ترى اشتراكاً قليلاً
بين المقصورة والمدودة فيها، فقد اتفقتا في (فَعَلَى وَفَعَلَى وَفَعَلَى) والأمثلة
تقدمت في الأمرين ، وبما يشتركان فيه (فَعَلَى) فالمقصورة تقدمت
والممدودة خيصةاء وتقدم لك الخلاف في تذييل المصادر ، و (أفعَلَى)
مقصورة نحو أجفَلَى والممدودة مضت ، و (فَعَلَى) مقصورة نحو قرَضَى
والممدودة سلفت و (فَعَلَى) مقصورة نحو فرَتَى « الأمة البغي » وممدودة
سبقت ، فهذه أوزان سبعة يشتركان فيها . وهالك أوزان كثيرة مشتركة وغير
مشتركة لم نذكرها لدرتها وخوف الإطالة .

قواعد وتطبيقات

- ١ - ما السبب في احتياج المؤنث دون المذكر إلى علامة ؟ وما الفرق
بين المؤنث المجازي واللفظي ؟ وما وجه تخصيصهم التاء بالتقدير في المجازي
المجرد من العلامة دون الألف مع اشتراكهما في الوسم ؟
- ٢ - ما الصفات التي تدخلها التاء عند التأنيث ؟ ولم يحظروا دخولها
على بعض صيغها ؟ ولم استبيح دخولها على بعضها ثانياً ؟ وما الصفات التي
لا تقبل التاء ؟ وبماذا يكون التأنيث فيها ؟ وما المعاني التي تجي . لها صيغتا
(فَعِل وفَعُول) ، وبم يتميز كل معنى عن الآخر ؟
- ٣ - متى تكون ألف فَعَلَى وفَعَلَى للتأنيث ومتى لا تكون ؟ وما حكمة
هذا التفصيل ؟ وهل يصح ذلك الترديد في فَعَلَى ؟

٤- اذكر الخلاف في حقيقة ألف التانيث الممدودة وأبد ما تختار بالدليل ، وطبق كلام ابن مالك عليه وبين نتيجة هذا الخلاف ؟
٥- اذكر نوع المؤنث في هذه الكلمات من حيث المعنى مرة ومن حيث العلامة مرة أخرى :

يد ، عصا ، معدة ، صخرة ، كلية ، لحية ، البلقاء «بلد بالشام» ، الخططي
« لقب حذيفة جد جرير » ، سبابة ، «ماء بالبادية» ، حمادي ، فتوى ، بطحاء ،
شمس ، خيزانة ، ضُبُع « أنثى الضيغان » ، مَوْمَاة « الفلاة » ، مديّة ، حذيمة ،
حذام ، أسْكُفَّة « خشبة الباب التي يوطأ عليها » ، صيعة ، إصبع ، كاعب ،
سما ، حلزونة « القصيرة السنته الخلق » ، دارة « هالة القمر » ، حارثة ، فُجَاءة
« والد قطري » ، قطاة ، سحاب .

الباب الرابع

في تقسيم الاسم إلى صحيح وشبهه ومنقوص ومقصور وممدود
ينقسم الاسم المعرب باعتبار حروفه الأخير في التلّفظ والنطق إلى
هذه الأقسام الخمسة . وبيان حصره فيها على وجه الضبط أن آخر الاسم
إما أن يكون حرفاً صحيحاً أو حرف علة .
فالأول : وهو ما آخره حرف صحيح إما أن يكون هذا الحرف همزة
أو لا ، فإن كان همزة مسبوقة بألف زائدة نحو سماء فهو الممدود ، وإن كان
غير همزة نحو خالد أو كان همزة غير مسبوقة بألف نحو رشأ أو مسبوقة
بألف غير زائدة نحو ماء فهو الصحيح .
والثاني : وهو ما آخره حرف علة إما أن يكون هذا الحرف ألفا

أو غيرها فإن كان ألفا نحو الفتى فهو المقصور ، وإن كان غير الألف بأن كان واوآ أو ياء فأما أن يكون ما قبلهما ساكنا نحو دأو وظي فهو الشبيه بالصحيح ، وإما أن يكون متحركا ويجب أن تكون حركته الكسرة نحو الغازي والقاضي والتداني فهو المنقوص ، وإلّا لو جب أن تكون الحركة كسرة قبل الواو والياء الواقعتين طرفا ، لأنها لو كانت فتحة لقلبتا ألفين ، ولو كانت ضمة لوجب مع الياء قلبها كسرة للحفاظ على الياء ووجب مع الواو قلبها كسرة وقلب الواو ياء ، ولا يصح بقاء الضمة والواو وإن كانت المناسبة بينهما متحققة لما يلزم عليه من وقوع الواو طرفا بعد الضمة في آخر الاسم المعرب وذلك ممنوع ، وبهذا يعرف أن الياء المتطرفة المنطوق بها يجب أن تكون إما بعد سكون أو حركة هي الكسرة ، والواو المتطرفة المنطوق بها لا تقع على وجه الأصالة إلا بعد سكون

وخلاصة هذا الكلام أن الاسم إن كان آخره حرفا صحيحا فإن كان همزة بعد ألف زائدة فهو الممدود ، وإلا فهو الصحيح ، وإن كان حرف علة فإن كن ما قبله ساكنا فهو الشبيه بالصحيح ، وإن كان متحركا فإن كان حرف العلة ألفا فهو المقصور ، وإلا فهو المنقوص . وبذلك تبين صحة حصر الاسم في الأقسام الخمسة باعتبار حروفه الأخير ، وسنذكر تعريف هذه الأقسام الخمسة مع بيان وجه تسميتها وما يتعلق بها تفصيلا في فصول خمسة

الفصل الأول في الصحيح

الاسم الصحيح هنا هو الاسم المعرب الذي ليس آخره حرف علة ولا همزة بعد ألف زائدة نحو: محمد ورقوماء وجارية، ووجه تسميته ظاهرة

الفصل الثاني في الشبه الصحيح

الشبه الصحيح هو الاسم المعرب الذي آخره واو أو ياء قبلهما سكون. سواء أكان السكون على حرف صحيح نحو دلو، وحقو، الإزار، وظو، «المهر»، ونبو، وجر و«ثلاثة الجيم» وندى، وهدى، وطى «حلبات الضرع» - أو على حرف علة نحو جو، ويو، وعدو، وأمى، وعلى، وكسى - وحكمة تسميته بالشبه أن حرف علة لسكون ما قبله كالحرف الصحيح، فتظهر حركات الإعراب عليه مثله دون استتقال.

الفصل الثالث في المنقوص

المنقوص هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو الداعي والمرثى - فخرج عن الاسم الفعل والحرف نحو يرمى وفي، وخرج (بالمعرب) الاسم المبني نحو الذى و (بآخره ياء) الصحيح، والشبه به بما آخره واو، والمثنى والجمع في حالة الرفع، والأسماء الستة في حالتى الرفع والنصب. والمفصور والمدود، و (لازمة) المثنى وجمع المذكر في حالتى النصب والجر والأسماء الستة في حال الجر، وبقولنا (قبلها كسرة) الشبه الصحيح بما آخره ياء - والمراد اللزوم ولو تقديراً ليدخل نحو قاض منوناً قال تعالى «لا ينكحها إلا زان» لأن المحذوف لعله كالثابت - وسمى هذا النوع بالمنقوص لنقصه بعض الحركات الإعرابية إذ لا تظهر فيه الضمة والكسرة للثقل

الفصل الرابع في المقصور

المقصور هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو سلى،

ومصطفى - فخرج عن الاسم الفعل والحرف نحو ينجى وحتى ، وخرج
(بالمعرب) الاسم المبنى نحو مى ، و(بألف) الصحيح والشيء به وجمع المذكر
والمتنى في حالتى النصب والجر ، والأسماء الستة في حالتى الرفع والجر ،
والمنقوص والممدود و(بالزامة) الباقى من الأسماء الستة والمتنى وكذا المنصوب
في الوقف - والمراد اللزوم ولو تقديرأ ليدخل نحو فى منوناً لمثل ما تقدم
في المنقوص - ووجه القسمة بالمقصور أن ألفه لم يردفها همزة حتى تمد ،
وهذا التوجيه خير من التوجيه بقصره وحجبه عن الحركات الإعرابية
لا تتقاضه بالمضاف لاء المتكلم مع خلوه من الإشعار بمناقضته الممدود
المقابل له - وللمقصور تقسيان باعتبارين مختلفين .

الأول تقسيمه باعتبار الألف

ألف المقصور لا يتأق أن تكون أصلاً في وضعه لأن آخر الاسم
المعرب مورد الحركات التى تميز بها معانيه المختلفة والألف ساكنة
بالطبيعة . ولذا إما تكون أصلاً في الحروف وما شابهها كما سبق التوجيه به ،
فألف المقصور إما أن تكون منقلبة عن أصل أو زائدة ، إما للتأنيث أو
للإلحاق أو للتكثير ، وعلى هذا فيقسم المقصور باعتبار حقيقة ألفه إلى
أربعة أقسام :

(الأول) ما ألفه منقلبة عن أصل واو أو باء وتكون ألفه ثالثة نحو
عصا ، ورابعة كأعشى ، وخامسة كمصطفى ، وسادسة كمستقصى .

(الثانى) ما ألفه زائدة للتأنيث وتكون ألفه رابعة كنجوى ،
وخامسة كخبارى ، وسادسة كخبارى ، وسابعة كأربعاوى ، وتقدمت
أبنة هذا القسم .

(الثالث) ما ألفه مزينة للإلحاق ، وتكون ألفه رابعة كأرطى ملحقة
بجعفر ، ومعزى ملحقة بدرهم ، وخامسة كعفرى « الأسد » وسبنتى ،
وسرندى ، وسبندى « الجرى » ملحقات بسفرجل ، ولاتكون سادسة
(الرابع) ما ألفه مزينة للتكثير ، وإنما تكون سادسة نحو كثرى ،
وقبثرى « الجمل الضخم الشديد الوبر » ، قال الرضى (وليست الألف فيه
للإلحاق إذ ليس فوق الخاسى بناء أصلى يلحق به ، وليست أيضاً للتأنيث لأنه
ينون ويلحقه التاء نحو قعتراة ، بل الألف لزيادة البناء) ^(١)

ويطلق المقصور على هذه الأقسام الأربعة بالاشتراك على سبيل
الحقيقة ، وإنما تذكر الأقسام باسمائها الخاصة عند تخالف أحكامها فى بعض
الأبواب ككباب ما لا ينصرف والمثنى والجوع والتصغير والنسب ،
ولا اشتباه بين الألف المنقلبة عن أصل ، والألف الزائدة بأنواعها الثلاثة
لظهور الفرق بمجرد النظر إلى مادة الكلمة ، كما لا اشتباه بين أنواع الزائدة
الثلاثة فإن ألف التأنيث تختص عن أختها : ألفى الإلحاق والتكثير بأمرين
(الأول) منع لحاق تاء التأنيث بها لأنها إحدى علامته ولا يجمع بين
علامتى تأنيث (الثانى) منع لحاق التوين لأنها موجهة منع الصرف ،
وألفا الإلحاق والتكثير يعقبهما التاء والتوين كالألف المنقلبة لكنهما
متخالفان بعد هذا ، فألف الإلحاق لا تكون سادسة ، وألف التكثير
لا تكون إلا سادسة - وبهذا استبان الفرق بين أنواع الزائدة الثلاثة -
ويزداد الفرق بين ألفى التأنيث والإلحاق وضوحاً بمعرفة وزن الكلمة
بعد إبدال الألف لاءاً ، ومعلوم أن ألف التأنيث زيادتها بحته لمعنى التأنيث

(١) شرحه على الشافية فى مزيد الخاسى ج ١ ص ٥٢

وألف الإلحاق زيادتها لمساواة ما لحقه ببناء أصلي من أبنية الاسم السابقة في الرباعي والخماسي ، فأن لم يوافق اللفظ بعد هذا الإبدال وزنا من الأوزان السابقة في أبنية الاسم فآلفه للتأنيث قطعا بدون انتظار إلى سماع من العرب ، وإن وافق واحدا منها فآلفه قابلة للنوعين ، وتعين واحد منهما موكول إلى الفرق الماضي الموقوف على السماع .

وإيضاح هذا أن «أربى» من أمثلة الوزن الأول لآلف التأنيث نصير بالإبدال على وزن فُعَلِّل ، وهذا الوزن مفقود فآلفه يتحتم أن تكون للتأنيث ، وهكذا أمثلة الأوزان الباقية ماعدا أربعة أوزان : ثلاثة في الرباعي وواحد في الخماسي .

ففي الرباعي وقع الإلحاق في وزنين بالاتفاق وهما (فَعَلَّى وَفَعَلَّى) فأن ألفيهما محتملة ، وذلك لأهمهما بعد الإبدال المذكور يردان على وزنين معروفين في الأبنية وهما : فَعَلَّل كجَعَلَ وَفَعَلَّل كدَرَم ، غاية الأمر أن الصلاحية فيهما إذا كانا اسمين فقط - والمرجع حينئذ في تعيين التأنيث أو الإلحاق للألف أو احتمالهما للسمع ، أما إن لم يكونا اسمين فآلفهما للتأنيث حتما لعدم انفكاك خاصة ألف التأنيث فيهما ، وذلك فيما خلا فَعَلَّى الصفة على ما تقدم من لزومها التاء عند سيوبه فآلفها للإلحاق فقط ، ووزن ثالث على الخلاف وهو (فَعَلَّى) الاسمية فجوز بعضهم فيها الإلحاق ، ومنعه سيوبه قال (ولا يكون فَعَلَّى والآلف لغير التأنيث إلا أن بعضهم قال بهما واحدة وليس هذا بالمعروف)^(١)

(١) راجع الكتاب ج ٢ ص ٣٢٠ وقد نقل كل من ابن يعيش على المفصل ، والرضي على الكافية في باب اللزوم بالآلف ، هذه العبارة مع توضيح الخلاف .
٦٢ - نصيب الأسماء

وفي الخامس وقع الإلحاق في وزن (فَعْنَلِي) والمعول عليه السماع دون
نظر إلى التسمية وغيرها ، وقد تقدم التمثيل لهذه الأوزان الأربعة وإيها
في الكلام على أوزان ألف التانيث . وبذلك عرف أن وزن ألف الإلحاق
أخص من وزن ألف التانيث فكل ما صلح للإلحاق صلح للتانيث ولا عكس ،
وأن ألف الإلحاق قد شاركت ألف التانيث في الرابع في وزنين بالاتفاق
وثالث على الخلاف من الأوزان السابقة على وجه خاص في الكل وفي الخامس
في وزن واحد . ويستتبع من هذا أن ألفي التانيث والإلحاق يتفقان لفظاً
في أمرين هما : البناء والزيادة كما يختلفان في أمرين هما : التنوين وتاء التانيث ،
ويستمر هذا الاختلاف بينها إلا إذا صار ما فيه ألف الإلحاق عليها فإنه
يتمتع حينئذ بدخول التاء عليه كالتخوم بألف التانيث لأن العلية تأتي
الزيادة على الاسم ، وإذا قد شابه لفظاً وامتناعاً من التاء وجب منع التنوين
فيه حملاً له عليه ، ولذا يقول ابن مالك في الكافية .

وألف الإلحاق مقصوداً منع كعَلَقَى إن ذا عليه وقع

الثاني تقسيمه باعتبار القياسية والسماعية

ينقسم المقصور باعتبار الأطراد وعدده إلى قسمين : قياسي وهو محط
نظر الصرفي ، وسماعي واعتماده على الوجود :
فالمقصور القياسي هو الاسم المَعْلَى الذي له نظير من الصحيح واجب
فتح ما قبل حرفه الأخير قياساً . والمراد من النظر الصحيح الموافق
في أمرين : الوزن ونوع الكلمة ، كالمصدرية والوصفية والجمعية وغيرها ،
وإنما اقتضى وجود النظر الذي يكون كذلك المقصور القياسي لأن المعتل

الجارى على سنه في الأمرين المذكورين يلزم فيه قياساً قلب حرف عله من الواو والياء ألقاً لوقوعها بعد فتح لازم، وبذلك صار مقصوداً مبنياً على قاعدة مستمرة، ويتحقق تعريف المقصور القياسى في أنواع كثيرة منها.

الأول - مصدر المعتل من (فعل) اللازم مكسور العين نحو تجوى، وهوى، وأسى، وطوى، وعى، وصدى، ووجى «حفاء وزناً ومعنى، فأنها نظيرة فرح وعش ونحوهما في الأمرين: الوزن لأنها على فعل، ونوع الكلمة لأنها مصادر مثلها مطردة، والصحيح منها واجب فتح ما قبل آخره، وتقدمت أمثلة كثيرة في المصدر الثلاثى. ومن المقصور القياسى غرى مصدر غرى بالشئ «أولع به» قال سيويه (والغراء بمدود شاذ) ^(١)

نعم إذا كسرت الفاء ففده قياسى على أنه مصدر غارى «والى» كما سيجى في الممدود، ومن هذا اختلف إنشادم بيت كثير

إذا قلت مهلاً غارت العين بالبا غراء ومدتها مدامع نهل

فأنشده أبو عبيدة بكسر الفاء إتباعاً لقياس الممدود، وابن مسعود بفتحها شذوذاً للسباع، إتباعاً لسيويه - فعلى الأول فعله غارى والثانى غرى، فلم يتواردا على شئ واحد، ولا يحنى ما فى الثانى زيادة على الشذوذ من التكلف في تخريج الإعراب للبيت فالحق مع الأول ^(٢)

(١) راجع الكتاب باب المقصور والممدود ج ٢ ص ١٦٢

(٢) وذلك أنه على رواية الكسر يكون منصوباً على المصدرية لغارت المذكور في البيت، أما على رواية الفتح فإنه مصدر غرى، فإما أن يجعل حالاً من العين على تأويل المصدر بالوصف وهو غرية، وإما أن يجعل منصوباً على المصدرية لفعله المحذوف، ثم الفعل المحذوف إما أن يحذف بحسبه على الفعل المذكور في البيت على اعتبار حذف العاطف، وإما أن يجعل تحته حالاً من العين، وعلى كل فالباء في قوله بالبا زائدة لأنه معمول لغارت، انظر ما كتب تفصيلاً على بيت كثير في كتب النحاة

الثاني - فَعَلَ جمع فَعَلَة مكسورة الفاء، معتلة اللام نحو: فَرَى جمع فَرِيَة، وحَلَى جمع حَلِيَة، وجزى جمع جزِيَة، وحلّى جمع حَلِيَة، لما نظرتها كَسَرَأ جمع جمع كسرة في الأمرين كما لا يخفى^(١)

الثالث - فَعَلَ جمع فَعَلَة مضمومة الفاء، معتلة اللام نحو: كُسا جمع كسوة، وحسا جمع حسوة «الشيء القليل»، وعرا جمع عروة، وكلّى جمع كَلِيَة، وزبى جمع زبىة «حفرة للأسد»، ودمى جمع دمية، ونهى جمع نهيّة «العقل»، وقوى جمع قوة - لموازنتها عُرفاً جمع عُرْفَة في الأمرين، نعم قد ورد الكسر في جمع قوة شذوذاً .

ومما تقدم تعرف أن اختلاف الجمعين السابقين تابع لاختلاف حركة الفاء في مفرديهما، فلو ورد المفرد بالوجهين: الكسر والضم، وذلك كأسوة وجوة وحظوة وذروة ورشوة ومرية وخصية ومنية وبنية لصح فيه الجمعان قياساً^(٢)

ولهذا سمعنا في (البنى) من قول الخطيب .

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنى وإن عاهدوا أو فولوا إن عقدوا شدوا^(٣)

(١) وردت الجموع الثلاثة الأخيرة مضمومة الفاء أيضاً شذوذاً ولا رابع لها (٢) والمرجع في حركة المفرد للسمع في النوعين الواو والياء، ولو عمل بمقتضى قاعدة الشئى المجوزة الحركات الثلاث في فاء فعلة واوية اللام كخطوة وقلها عنه شارح القاموس في مادة الخطوة لجاز الجمعان معاً قياساً في واوية اللام، ولم يفرقا ويحتاجا إلى السماع إلا في يائيتها فتنبه لذلك .

(٣) البنى بالضم جمع المفرد المضموم وبالكسر جمع المكسور، والمفرد بوجهيه اسم البنى، والبيت من شواهد كتاب المقصور والمدود (باب الباء) ومن قصيدة في مدح بغض وآله من بنى أقب ثلاثة مذكورة في أمالي الفاي ج ٢ ص ١١٧، والأغاني ج ٢ ومختارات شعراء العرب، والكامل مع الرتبة ج ٥ ص ١٥٤

الرابع - فُعَل جمع فُعَلَى أنثى أفعل المعتلة اللام نحو: الرمي جمع الرما ،
والدنا جمع الدنيا ، والقصا جمع القصوى - لموازنتها الكبير جمع الكبرى
الخامس - اسم الجنس الجمعي الذي على وزن فَعَل ويفرق بالتاء يتهوين
واحدة نحو: حصي وحصاة ، وقطأ وقطاة ، وصفاً وصفاة «الصخرة الملساء» ،
وأضأ وأضاة «المستنقع من سيل وغيره» ، ولها ولهاة «اللحمة المشرقة على الخلق»
وسفا وسفاه «شجر له شوك» - لأنها نظيرة مَدَر ومَدرة «الطين المتحجر»
السادس - الوصف المعتل على زنة أفعل سواء كان للتفضيل كأقصى وأدنى
وأسمى وأعلى لموازنتها أقرب ، أم لغيره كأعمى وأعشى وأقنى لموازنتها أحوص
السابع - اسم المفعول المعتل اللام من غير الثلاثي مطلقاً نحو معطى
ومقتنى ومستقصى لموازنتها نحو : مكرم ومقتل ومستخرج

الثامن - اسم الآلة معتل اللام على وزن مَفْعَل نحو مرمى لموازنته نحو مغزل
التاسع - المصدر الميمي واسما الزمان والمكان من الثلاثي وغيره وهي
غنية عن الشرح والإيضاح - وفي تعريف المقصور القياسي وتطبيقه على
الأنواع الثلاثة الأولى من هذه الأنواع يقول ابن مالك

إذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالأسف
فلنظيره المعقل الآخر ثبوت قصر بقياس ظاهر
كفيعل وفُعَل في جمع ما كفيعلة وفُعلة نحو الدمى

الفصل الخامس في الممدود

الممدود هو الاسم المعرب الذي آخره همزة بعد ألف زائدة نحو سهاو علباء .
تخرج عن الاسم الفعل والحرف نحو: يشاء ، وخرج : (المعرب) الاسم المبني

نحو هؤلاء، وبـ (همزة بعد ألف) نحو: رشأ ومنشئ. وبـ (زائدة) نحو: ماء وشاء وراء «شجر» وآء «شجر له ثمر يأكله النعام» قال ذو الرمة يذكر الظلم الهاء آء وتَنوم وعُقْبته من لائح المرو والمرعى له عُقْب (١) وحكمة التسمية بالممدود معروفة من مقابلته للبصير لما سلف - وله تقسيان كالمقصور باعتبارين متغايرين .

الأول تقسيمه باعتبار الهمزة

همزة الممدود قد تكون أصلاً في البناء ، وقد تكون منقلبة إما من أصل أو عن مزيد للإلحاق أو عن مزيد للتأنيث ، وعلى هذا فيقسم الممدود باعتبار حقيقة همزته إلى أربعة أقسام :

(الأول) ما همزته أصل في البناء وذلك نحو : ضياء وقرأء «حسن القراءة» من قرأ ، والرفاء «اللاثام» من رفا الثوب ، والهُراء «الكلام الكثير» من هراء ، والمؤله «صوت السور» من ماء ، والجُشاء من التجشؤ «تنفس المعدة» ، وقِثاء من أقثا المكان «كثرت به القثاء»

(الثاني) ما همزته منقلبة عن أصل : واو نحو دعاء أو ياء نحو رداء

(الثالث) ما همزته منقلبة عن ياء مزيدة للإلحاق نحو علباء «عصبة صفراء في صفحة العنق» ملحقة بيسر داح ، وحجواء «نبت لونه لون الذئب»

(١) الهاء شغله ، والتنوم شجر ، وعقبته في اللسان (وعقبه الماشية في المرعى أن ترعى الخلة عقبه ثم تحول إلى الحوض فالخض عقبها وكذلك إذا حولت من الحوض إلى الخلة فالخلة عقبها) ولائح أبيض ، والمرو حجارة بيض يراق ، والظلم يقتدى بها فتذيبها قانصة ، والمرعى له عقب أي هذا بعد ذلك وهكذا ، والبيت في عيون الأخبار كتاب الطبائع (النعام) ومن قصيدة في جهرة أشعار العرب (الملحقات)

ملحقة بقرناس ، وتقدم كل من سرداج وقرناس في مزيد الرباعي من الاسمه
(الرابع) ما همزته منقلبة عن ألف التانيث المقصورة بعد زيادة
ألف قبلها للدخول : قرأه وقسماء

والممدود يطلق على الأقسام الأربعة بالتساوي على الحقيقة وإنما يحتاج
إلى تعيين أسمائها الخاصة عند تخالفها في الأحكام في بعض الأبواب كباب
مالا ينصرف والثنية والجمع والتصغير والنسب - وتميز ألف التانيث
عن أخواتها الثلاث بمنع التاء والتوين كألف التانيث المقصورة مع أخواتها ،
والعلة هي العلة ، ولاختصاص ألف التانيث بمنع التوين نشب الخلاف
بينهم في لفظة (أشياء) الممنوعة من الصرف مع وجود (شيء) مخففا ،
أما الثلاثة الباقية فلا اشتباه بينها أيضا لأن عماد الأصلية النقل من اللغة ،
والمقلبة تصريف مادتها ، والملحقة زيادتها .

ولا يخفى أن ألف الإلحاق وإن شاركت ألف التانيث في الزيادة لكن
ألف التانيث تميزت عنها بالأمرين السابقين كما تميزت عنها أيضا في أبنيتها ،
وطريق معرفة التخالف في البناء على النهج السابق في الفرق بين ألفي التانيث
والإلحاق المقصورتين إلا أن المبدل هنا الهمزة وهناك الألف - وتطبيق
هذه الطريقة هنا بالمثال : أن الوزن الأول من أوزان ألف التانيث الممدودة
وهو (فعلال) كصحراء إذا غيرت همزته بلام يصير على وزن (فعلال) ،
وهذا وزن ضائع من أوزان الاسم السابقة إذ لم يرد في غير المضاعف
إلا في كلمات معدودة ، والمضاعف فتح الفاء فيه عارض للتخفيف والجل على
تفعّال ، وقد تقدم الكلام مستوفى على هذا في مصدر فَعَّلَ الرباعي ، وإذا
استقرت جميع أوزان ألف التانيث المعدودة السابقة تراها كلها بعد الإبدال

معدومة المثال - فلا يتوهم بعد هذا أن الألف في وزن منها للإلحاق البتة .
وبعكس هذا وزن (فُعَلَاء) نحو عُلَبَاءُ فإنه يصير بعد الإبدال على
وزن فُعَلَال وله نظير نحو سَرَادِح ، ووزن (فُعَلَاء) نحو حَوَاءُ فإنه
يصير على وزن فُعَلَال وله نظير أيضا نحو قُرَنَاس ، وهذان الوزنان هما
الذان وقع فيهما الإلحاق - فمن الوزن الأول أيضا حرباء . « ذكر أم حنين »
ومؤنثه حرباءة قال ذو الرمة .

إذا جعل الحرباء عما أصابه من الحر يلوى رأسه ويرنح^(١)
وخرشاه « جلد الحية » وحرزباء وزيراء وقيقاء « الأماكن الغليظة »
والشيشاء والشيصاء « الثمر الذي لم يشتد نواه » وميساء « ما انتظم من
عظام الصلب من لندن الكامل إلى عجب الذنب » وسيناء « مكان » - ومن
الوزن الثاني أيضا قُوبَاء « داء معروف ينتشر ويعالج بالريق » وخُشَاء
« العظم الثاني خلف الأذن » ومُزَاء « الحمر التي تلذع اللسان » قال الأخطل
بش الصحاة وبش الشرب شربهم إذ جرت فيهم المزاء والسكر^(٢)
وبالجملة قال الكلمات ذوات الألف المدودة للإلحاق إنما ترد على هذين

الوزنين على الصحيح كما أشرنا عند أوزان الاسم في الباب الأول
وبذلك اتضح أن ألني التأنيث والإلحاق المدوئين لا يتفقان وزناً
بخلاف المقصورتين ، فلذا قالوا إن ألف خُشَاء مدغمة للإلحاق ومفكوكة
للتأنيث ، وسيناء مكسورة السين للإلحاق ومفتوحها للتأنيث ، وقوباء

(١) يرنح يعشى عليه فانه يستقل الشمس نهاره ، والبيت من قصيدة مشروحة
في الرعة على الكامل ج ١ ص ٤٣ وما بعدها

(٢) الصحاة جمع صاح ، والشرب للشاربون ، والسكر النيد ، يلثم بني يربوع حال
الإفافة والثل ، والبيت في اللسان (مز) ومن قصيدة في مدح عبد الملك وهما فيس و كليب

سا كنة الواو للإلحاق ومفتوحها للتأنيث قال الأعرابي :

يا عجباً لهذه الفليقة هل تغلبن القوباء الريقة^(١)

وكما عرفت من بعضهما في الأوزان ، فقد افرقتا أيضاً من جهة أن ألف التأنيث الممدودة مقلبة عن ألف التأنيث المقصورة بعد زيادة ألف المد ، وألف الإلحاق الممدودة منقلبة عن ياء مزيدة لإلحاق الكلمة بأخرى في الوزن ، قال ابن يعيش (فأن قيل ما الدليل على أن الأصل علباي وحرباي بالياء دون أن يكون علباو وحرباو بالواو ، فالجواب أن العرب لما أثبت هذا الضرب وأظهرت هذا الحرف المنقلب لم تظهر إلا ياء وذلك نحو درحاية ودعكاية ، فظهور الياء في المؤنث بالهاء دلالة على أن الهمزة في علباء وحرباء منقلبة عن ياء لا عن واو)^(٢) - قال الشاعر :

لما رأيت رجلاً دعكايةً عكوكاً إذا مشى درحاية^(٣)

والخلاصة أن ألفي التأنيث والإلحاق الممدودتين تشتركان في مجرد الزيادة ، وتختلفان في التاء والتثنية والبناء والمنقلب عنه ، ويستمر هذا الاختلاف إلا إذا سمي بما فيه ألف الإلحاق وإلا امتنع دخول التاء عليه كالمختوم بألف

(١) الفليقة الداهية يتعجب من القوباء كيف يربلها الريق ، والبيت من شواهد تهذيب الألفاظ (باب الدواهي) ، والجار بردي على الشافية على أن القوباء يعالج بالريق راجع شرح الشواهد رقم ١٨٥ ، والمعنى الألف اللينة على أن ألف باعجبا مد الصوت في المنادى المنعجب منه .

(٢) شرح المعصل (الألف الممدودة) والعبارة مكررة في باب النسب (النسب إلى الممدود) وملحصة في الرضى مبحث الإعلال (قلب كل من الواو والياء همزة في الطرف)

(٣) دعكاية كثير اللحم وعكوك سمير ، ودرحاية الضخم القصير ، والبيت في تهذيب الألفاظ (باب شدة الخلق والضم) .

التأنيث للعلّة المذكورة سابقاً في ألف الإلحاق المقصورة ، نعم لا تنهض
العلية المقتضية هنا منع التاء بحمل ما فيه ألف الإلحاق على المختوم بألف
التأنيث في المسح من التثنية بخلافها في المقصورة ، ولذلك قال امرؤ القيس :
وأفعلن علباء جريضا ولو أدركته صغير الوطاب^(١)

وأما منع صرف سيناء في قوله تعالى (وطور سيناء) على قراءة
الكسر ، فأنا هو للتأنيث المعنوي أو العجمة مع العلية فنه .

الثاني تقسيمه باعتبار القياسية والسماعية

ينقسم الممدود باعتبار الاطراد وعدمه كالمقصود إلى قسمين : قياسي
وهو ما يبحث عنه الصر في ، وسماحي ومرجعه إلى النقل .

فالممدود القياسي هو الاسم المعتل الذي له نظير من الصحيح استحق
قبل آخره الزائدة - والنظير هنا على حده في المقصور ، وإنما استوجب
النظير الصحيح القياسية لأن المعتل الذي على غطه يجب فيه قلب حرف
عنه بعد الألف الزائدة همزة على سبيل الاطراد ، وبذلك صار ممدوداً مبنياً
على أساس دائم - وينطبق تعريف القياسي على أنواع كثيرة منها .

(الأول) مصدر المعتل المبني بهمزة الوصل سواء أكان خماسياً أم

(١) علباء بن الحرث الكاهلي قاتل أبي امرئ القيس أو الموعز بقتله ، والصحيح
المؤث في أفعلن وأدركته للحيل التي كرهها امرؤ القيس ومن معه ، وأفعلن الفعل
لازم والاصل أفعلت منهن فحذف ووصل كما في جمع الأمثال (الفاء) أفعلت فلان
جريمة الذنن) ، وجريضا غاصاً بريقه ، والوطاب جمع وطب (حقاء اللبن) ، وصفر
وطابه قتل وسلبت إبله فصرفت وطابه من اللبن ، أو قتل فصفر جسمه من دمه
كما يصفر الوطاب من اللبن - والبنت ثالث أبيات قالها بعد إيقاعه بيني كناية خطأ
لظنه أنهم بنو أسد الذين ارتحلوا بحشورة علباء ، راجع الأغاني ج ٩

سداسياً نحو : ادهواء وارتواء واستقصاء ، فإنها موافقة نحو احرار واقتال واستغفار في الأمرين : النوع والوزن (الثاني) مصدر المعتل المبدوء همزة القطع ولا يكون إلا من الرباعي نحو إهداء وإنشاء وإهرال وإتعاث لموازتهما نحو إكرام (الثالث) مصدر فَعَّلَ اللازم المعتل الدال على صوت نحو رُغَاء وثغَاء وعواء لموازتهما نحو بُغَام ، أو على مرض نحو مشاء لموازته نحو دَوَار (الرابع) مصدر فاعَلَ المعتل نحو عداة وولاء لموازتهما نحو قتال (الخامس) المصدر المعتل الذي على وزن التفعُّال نحو التعداء لموازته نحو تَقْتَال (السادس) صيغة المبالغة على فَعَالٍ نحو عداة لموازته نحو قتال ، وعلى مَفْعَالٍ نحو معطاء لموازته نحو منحار (السابع) مهرد أفعيلة سواء أ كان مفتوح الفاء نحو عطاء ودواء وقباء « قفطان » وهواء لموازتها نحو قذال « جعاع مؤخر الرأس » - أم مكسورها نحو كساء ورداء وفطاء وإساء « الدواء » ووعاء وحذاء « نعل » ورشاء « حبل » وإناء وفناء البيت ولواء لموازتها نحو سلاح فالكل يجمع قياساً على أفعيلة ، ومن ثم قال الأخفش أرحبة وأقضية من كلام المولدين لأن مفرديهما رحي وقضاً مقصوران فجمعهما أرحاء وأقضاء . وأما جمع ندى على أندية في قول مُرَّة بن تحكان التميمي السعدي في ليلة من جهادى ذات أندية لا يبصر الكلب من طلبائها العُنْبَا^(١)

(١) المراد بجهادى شهر البرد وإن لم يكن جهادى من باب استصحاب وضع الأسماء للشهور العربية فإن تسمية جهادى عند الوضع وافقت جمود الماء ، وخص الكلب لأنه أبصر الحيوانات ليلاً ، والطلب الحبل تشد به الخيعة ، والغرض افتحار الشاعر بحس القرى وقت الشدة ، والبيت من شواهد كتاب المقصور والممدود باب (الممدود المعروف بالعلامات والنظائر) والمفصل ، والحربرى في الفرة الوهماء ، والرضى على الشافية راجع للشاهد ١٣٤ وابن هشام في التوضيح ، ومن قصيدة في الحامسة (الأضياف والمدح)

قيل ضرورة ، وقيل جمع ندى على نداء بجبل وجبال ثم جمع نداء على أندية لكن يبعد هذا أنه لم يسمع نداء جمعاً ، وقيل جمع ندى على أندية بالمثل على نظيره في المعنى وهو الرذاذ الذي يجمع قياساً على أهلة ، وهذا تلس ضعيف أيضاً ، وقيل غير هذا .

وفي ضابط الممدود القياسي وتطبيقه على الروع الأول من الأنواع المذكورة يقول ابن مالك :

وما استحق قبل آخر ألف فائد في نظيره حتما عرف
كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهز وصل كارعوى وكارتأى

المقصود والممدود السماعيان

وأما السماعي من المقصور والممدود فهو : ما ليس له نظير من الصحيح في الباين ومرجعه إلى النقل - وقد ألفت فيه كتب عدة ومن أشهرها « نعمة المودود في المقصور والممدود » لابن مالك .

فن المقصور سماعا القى ، والسنا ، الضوء ، والثرى ، التراب ، والفنا ، غيب الثعلب ، والصبا ، الريح ، ، والحيا ، للطر ، والحيجا ، العقل ، - ومن الممدود سماعا الفتاء « حداة السن » ، والسنا « الشرف » ، والثراء « كثرة المال » ، والفناء « الموت » ، والصباء « الميل إلى اللهو » ، والحياء ، والحذاء « الإزاء » - وإلى تعريف السماعي من الأمرين مع ذكر مثال لكل منهما يشير ابن مالك بقوله
والعادم النظير ذا قصر وذا مد ينقل كالحيجا وكالحيدا

ولتعلم أن ما تقدم في تعريف المقصور والممدود قياسين وسماعيين على وفاق ابن مالك في الألفية ، وهو مسبوق بذلك من ابن الحاجب

في الشافية ، ومن قبله الزمخشري في المفصل ، ومن قبلهما سيبويه ، فاعترض
الرضي على ابن الحاجب في الشافية بعدم الجمع للقياسي وعدم المنع للسماعي
سار على سيبويه والزمخشري وابن مالك أيضا - وهاك توضيحه .

الاعراض على تعريف المقصور والممدود

إن التعريفين السابقين للمقصود والممدود القياسيين يقتضيان قصرهما
على ما ألفه منقلبة عن أصل إذ لا يوجد لهما مع الاطراد نظير صحيح إلا
في هذه الحالة ، وعلى هذا فلا يدخل في المقصور القياسي مثلاً فعلى أفضل التفضيل
نحو الكبرى مؤنث الأكبر ، ولا فعلى فعلان الصفة المشبهة نحو الغضي
مؤنث الغضبان ، ولا فعلى جمع فعيل بمعنى مفعول المتضمن معنى البلاء
والآفة نحو قتلى وجرحى . كما لا يدخل في الممدود القياسي فعلاء أفضل
الصفة المشبهة نحو حوراء مؤنث الأحور ، ولا أفعلاء جمع فعيل معتل
اللام نحو أضياء فتعتبر كلها سماعية ، مع أن الأوائل يطرد قصرها والآخرين
يطرد مددها ، فتعريف القياسي منهما غير جامع ويلزمه أن السماعي غير مانع ،
ولهذا رأى الرضي أن مدار القياسية فيهما على اطراد البناء وإن لم يكن له
نظير من الصحيح ، والسماعية عدم الاطراد ، وهذا كلام خليق بالقبول .
وعليه فتدخل الأوزان الثلاثة الأولى في المقصور القياسي والآخران
في الممدود القياسي ، فبذلك يعرف أن القياسي من البابين يدخل في نوعين
من الأنواع السابقة فيهما وهما : المنقلبة عن أصل والزائدة للتأنيث ، والسماعي
يدخل في الجميع . وقد جرى على هذا ابن ولاد في كتابه (المقصود والممدود)
وإذا تبين ذلك فيقال في تعريف القياسي من البابين : ما له وزن مطرد ،
والسماعي ما ليس كذلك . وهذا ما سنعمل عليه فيما يأتي إن شاء الله تعالى

تتميم في أمرين مشتركين بين المقصور والمدود

الأول في قصر المدود ومد المقصور

أما قصر المدود فالبصريون وجمهور الكوفيين على جوازه مطلقاً لأنه
رجوع إلى الأصل، ولكثر قوروده - من ذلك صنعاء - بلد اليمن في قول الشاعر
لا بد من صنعاء وإن طال السفر وإن تحنى كل عويد ودبر^(١)
والوفاء في قول الشاعر

فهم مثلُ الناس الذي يعرفونه وأهل الوفا من حادث وقديم^(٢)
والفراء يمنع قصر المدود القياسي ولكنه محجوج بوروده فيه ، فن
ذلك (العداء) للبالغة في قول الأعشى .

والفأرح العداء وكل طميرة ما إن تال يد الطويل قذالها^(٣)
و « صفراء » في قول الأقيشر الأسدي .

وأنت لو باكرت مشمولة صفراً كلون الفرس الأشقر^(٤)
وأما مد المقصور فاختلّفوا فيه لأنه خروج عن الأصل على ثلاثة أقوال:

(١) تحنى من حنى ظهره إذا احدودب، والعود المسن من الإبل، ودبر البعير إذا غر ظهره

(٢) أى أن وقاهم مستمر لا يتغير بتغير الزمان .

(٣) الفأرح الفرس الذي انتهت أمانته وذلك بعد خمس سنين ، والطمرة الأثني
من الخيل المستفزة للوثوب والعدو أو الطويلة القوائم وهو الأنسب بقوله بعد ،
والقذال معقد العذار من رأس الفرس خلف الناصية ، والبيت من قصيدة في مدح
قيس بن معد يكرب الكندي مشروحة في رغبة الأمل على الكامل ج ٨ ص ٨ وما بعدها

(٤) المشمولة الختر الباردة ، والبعث من شواهد مجالس نعلب (الجلس الثالث) ،

وهو ثاني بيت من مقطوعة تقدم أولها في ص ٧٤

فمنه جمهور البصريين مطلقاً . وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً مستندين إلى القياس والسماع ، أما القياس فعلى الياء قال ابن ولاد (وقد دل سيويه على إجازة ذلك في الشعر بقوله وربما مدوا فقالوا : مساجيد ومناير فزيادة الألف قبل آخر الكلمة كزيادة هذه الياء في الشعر إذ كانا جميعاً ليسا من أصل الكلمة)^(١)

وأما السماع فن ذلك (غنى) في قول الشاعر

سيغنى الذى أغناك عنى فلا فقريدوم ولا غناء^(٢)

و (اللها) في قول أبى المقدم جسام بن قطيب

يا لك من تمر ومن شيشاء ينشب فى المسعل واللهاء^(٣)

وفصل القراء فمنع المد فيما يخرج المد إلى عدم النظير وأجازه فيما لا يخرج المد إلى عدم النظير ، فيجوز مد مقل لوجود مفتاح ولحق لوجود جبال ، ويمنع مد مولى لعدم مفعال ولحق لندرة الجميع على فَعَال وذلك كرخال جمع رخل « تقدم معاه » - هذه هي المذاهب الثلاثة ، وأقواها المذهب الكوفي للأمرين السابقين ، ولا ينهض البصرى للرد عليهما ، ويضعف مذهب القراء مد « اللها » في البيت الأخير مع فقد فَعَال في أبنية الجموع ، وإلى هذا كله إجمالاً أشار ابن مالك بقوله :

وقصر ذى المد اضطراباً بجمع عليه والعكس بخلف يقع

(١) راجع كتاب المقصور والمدود (باب المدود المعروفة بالعلامات والنظائر)

وعبارة سيويه المقيس عليها في الكتاب ج ١ ص ١٠

(٢) من شواهد كتاب المقصور والمدود المبحث الثالث .

(٣) ينشب يتعلق ، والمسعل (موضع السعال في الحلق) ، والله اسم جنس جمى

واحدة لمائة (مئة مطبقة في أقصى سقف الحنك) والبيت من شواهد شرح المفصل

ج ٦ ص ٤٢ ، ولسان العرب (مادة وقع)

الثاني في كيفية قصر الممدود ومد المقصور

أما قصر الممدود فقال الرضى (فالمحذوف من الالفين إذن الأولى لا الأخيرة لأنها المعنى، ولأنها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال ألف التانيث كما ينصرف حبارى إذا صغرتهما بحذف ألف التانيث نحو حُبَيْر فاذا حذفت الأولى رجعت الأخيرة إلى أصلها من الالف لأن سبب قلبها همزة اجتماعهما^(١))

وأما مد المقصور فالأوفق فيه أن ألفه المجتلبة للد يلاحظ تقدمها على ألف المقصور لتقلب ألف المقصور حينئذ همزة حتى ينطبق عليه تعريف الممدود القاضى بزيادة الالف السابقة دائماً ، بخلاف ما لو اعتبرت الالف العارضة واقعة بعد ألف المقصور فلا يسير تعريف الممدود على الاستمرار، لأن همزة المنطوق بها على هذا الفرض مبدلة من الالف الزائدة المتطرفة فتكون زائدة على الدوام ، وألف المقصور قلبها تحتل الأنواع السابقة فيعكس الشأن في كل من الالف والهمزة معاً ، وذلك ظاهر

قواعد وتطبيقات

- ١ - بين وجه حصر الاسم العرب باعتبار آخره في الأنواع الخمسة : الصحيح والشبيه به والمنقوص والمقصور والممدود مع ذكر سبب التسمية لكل
- ٢ - عرف المقصور وقسمه باعتبار ألفه ، ثم وازن بين ألقى التانيث والالحاق منه ، وبين متى تعامل ألف الإلحاق معاملة ألف التانيث في الأحكام ، واذكر ثلاث كلمات : الأولى ألفها للتانيث والثانية للإلحاق والثالثة محتملة .

(١) شرحه على الكافية المذكر والمؤنث ج ٢ ص ١٦٨

٣ - عرف ابن مالك المقصور القياسي بماله نظير من الصحيح لازم فتح ما قبل آخره، والرضى بأنه ماله وزن قياسي، فما الذي يترتب على هذا الاختلاف؟ وأي التعريفين ترجح؟ وهل يستلزم الاختلاف في تعريف القياسي الاختلاف في تعريف السماعي؟ اشرح هذا كله تفصيلا مع التوضيح بالتمثيل .

٤ - على أي التعريفين للمقصور القياسي يدخل فيه بعض أوزان ألف التأنيث المقصورة؟ وما هذا البعض؟ وعلى أيهما لا يدخل فيه وزن من أوزانها؟ وما السر في الأمرين؟ وما الذي يختاره بهذه من الاحتمالين؟ أبسط الإجابة .
٥ - أجب بمثل ما أحبت به في المقصور سابقا عن الممدود، ثم افرق بين ألفي التأنيث والإلحاق الممدودتين في كل من حقيقة الحرف المنقلب عنه الهمزة، وفي أنيتهما الواقعتين فيها، وفي أحكامهما، ولم تختلف ألف الإلحاق هـا عن ألف التأنيث في الأحكام دائما بخلافها في المقصور؟

٦ - بين القياسي والسماعي في كل من المقصور والممدود الآتين موضعا القاعدة الموصلة إلى ذلك :

فالمقصور: الضحا، القرى، « مكسور القاف ومضمومها »، الرقيا، سُلَاطِي، مُصَلَّى، القربى، الثريا، الفضلى، ظمأى، الحمى، المعنى، السرى، الكلى، التقوى، الوغى، المشية الحيكى « ما تحرك فيها المنكبان، لها « البقر الوحشى »، الورى، الأخوى، المثوى، الصوَى جمع صُوّة « علم الطريق، النهى، القيلى، العلا، الجلى، العذارى .

والممدود: زكرياء، قرأه، أعزاه، عرفاه « الضَّبْعُ، العتقاء، النساء، عذراء، الحُداء، قِفاء « جمع قبيء، ذكاء « الشمس، عين تجلاء « واسعة، قفاء « لغة في قفاء أكفاء، برحاء « الشدة، حوَّاء « النفس، الهيجاء،

الضراء ، الاستجداء ، الرواء ، المنظر ، دُوْذله ، ميل ينحدر من العقيق ،
سقاء ، إباء ، رجاء ، لواء ، الانتهاء :

٧- مقصور تأبى صفوان الأسدي وابن دريد كتابهما بالآلف المقصورة ،
ومعلقة الحرث بن حنظلة وقصيدة جرير كتابهما بالآلف الممدودة ، فاستعرض
هذه القصائد الأربع وطلب على ألفاتها ما سبق من التقسيمين السابقين لكل من
الآلفين لتبين نوع الآلف منها أولاً وحكمها من جهة القياس وعدمه ثانياً ،
وإذا رأيت قصر الممدود في المقصورتين أو مد المقصور في الممدودتين
ففيه مع ذكر الخلاف إن كان ، ودونك مطلع الأربع على التركيب المذكور

نأت دار ليلي وشط المزار فبينك ما تطعمان الكرى^(١)
إما ترى رأسى حاكى لونه طرة صبح تحت أذيال الدجا^(٢)
أذننا بينها أسماء رب تأو يمل منه القواء
بكر الأمير لغربة وتانى فلقد نسيت برامتين عزائى^(٣)

الباب الخامس

في تقسيم الاسم إلى مفرد ومثنى وجمع مذكر سالم وجمع مؤنث
سالم وجمع تكسير :

ينقسم الاسم من حيث الكمية والعدد إلى مفرد ومثنى وجمع ،
ويتشعب الجمع من حيث سلامة الواحد فيه وعدم سلامته إلى سالم بنوعيه

(١) ذكر القصيدة برمتها وشرحها للقالى راجع الأملالى ج ٤ ص ٢٢٧

(٢) مطلع القصيدة التى مدح بها الشاه وأخاه اسماعيل ابنى ميكال ، شرح بعضها

البغدادي فى الحفراة رقم ١٧٨ وشرحت فى المواهب الفتية ج ٢ ص ٢٢ ما بعدها

(٣) مطلع القصيدة التى مدح بها عبد العزيز بن مروان وهما معااصريه من الشعراء

وتكسیر ، فهذه أقسام خمسة نذكر كلا منها في فصل على حدة
والقسم الأول الذي هو المفرد لا يتعلق به هنا أحكام نصريفة، وذكره
إنما هو تكملة للأقسام ، أما الأقسام الأربعة الأخرى فالكلام فيها على
ما ينشأ بحدوثها من التغيرات العارضة على مفرد ما عند تكوينها منه ، لكن
المثنى وجمع السلامة تحصل بحروف مخصوصة تقع رديفة للمفرد ،
والتغيرات العارضة بها منوطة بآخره ، وجمع التكسير يتحصل بتغير
يعرض على جوهر المفرد نفسه - فن هذا وجب في الثلاثة الأولى التعرض
لأقسام الاسم الخمسة الماضية الناشئة من ملاحظة آخره ، لا في جمع التكسير
وإن وقعت فيه على سبيل الاتفاق والمصادفة لأن المقصود فيه بناء المفرد
لا حرفه الأخير ، وهالك الفصول الخمسة :

الفصل الأول في المفرد

المفرد : ما دل على واحد أو واحدة ، كرجل وامرأة وظلي وقلم

الفصل الثاني في المثنى

المثنى يعادل على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف أو ياء ساكنة بعدهما نون،
نحو : رجلين وامرأتين - فالتثنية للأسماء تكون بحلب الزيادتين المذكورتين
عقب المفرد الذي يراد تثنيته - وتقدم أن أقسامه باعتبار آخره خمسة
ويختلف حالها عند التثنية فلذكر كيفية تثنية كل منها .

تثنية الصحيح

لا يغير آخر الاسم الصحيح في التثنية فيقال في تثنية غلام وأخت
وفة ومرة وأبنة وخصية : غلامان وهكذا قال تعالى (بين الاختين ،

فألكم في المناقنين فنين ، الطلاق مرتان) وقال عنزة العيسى .

مى ما تلقى فردين ترجف روائف أليتك وتستطار^(١)

وقال الكميث بن ثعلبة الأسدي القعسي :

بلى أبر الحمار وخصيته أحب إلى فزارة من فزار^(٢)

وقد سمع حذف تاء التانيث في اللفظين الآخرين قال خطام المجاشعي

كان خصيه من التادل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل^(٣)

وقال الشاعر :

كانما عطية بن كعب ظمينة واقفة في ركب

ترتج ألياه لارتجاج الوط^(٤)

(١) الروائف جمع رافعة طرف الآلية الذي بلى الأرض عند الوقوف ، وتستطارا
يحتمل أن يكون مجزوما بحذف النون فضمير التثنية إما أن يعود إلى الروائف لأنها
متناه في المعنى على حد (فقد صفت فلوكا) أو إلى الأليتين ، ويحتمل أن يكون مبنيًا
لاتصاله نون التوكيد الخفيفة فالصير للحاطب ، والبيت من شواهد الرضى على
الكافية ، راجع الخزانة شاهد ٥٦٩ ، ومن قصيدة يتوعد فيها عمارة مرياد العيسى لما ظمه
نهدده ، مشروحة في الخزانة ، وكذا رغبة الأمل على الكامل ج ٢ ص ٤٣ وما بعدها
(٢) الغرض من البيت تعبير عن فزاره بأكل أبر الحمار وخصيته ، والبيت من
شواهد الرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٥٧٠ وهو ثالث أبيات قلت في هذه
المسبة ذكر فيها في الخزانة ، والتثنية على أوهام القائل ص ١٢٢

(٣) طرف العجور الجراب الذي تحفظ فيه أدواتها ، والحنظل معروف ، والبيت
في الخامسة (باب الملح) وهو من شواهد المعصل والرضى راجع الخزانة بعد شاهد ٥٧١
(٤) الظمينة المرأة ، والارتجاج الاضطراب ، والوط زق اللب ، وفيه الظمينة
بالوقوف في الركب لأنه حين التجسر وإظهار عظم عجيزتها ، والبيت من شواهد أدب
الكانب كتاب تقويم اللسان (باب ما ينقص منه ويزاد فيه ويبدل بعض حروفه بغيره)
والمعصل ، والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٥٧١

فقال بعضهم إن حذف التاء منهما للضرورة ، وقال آخر إنها مثنيا خُصِي
وَأَلِي لَانِهَا وَرَدَا وَإِنْ كَانَا أَقْلَ اسْتِعْمَالًا مِنْ خُصِيَةِ وَأَلِيَّةٍ ، وَقِيلَ غَيْرَ هَذَا
تثنية الشيء بالصحيح

يبقى آخره في التثنية كالصحيح تماماً ، فيقال في تثنية دلو ، وعدو ،
وئدي ، وأحوذى : دلوان ، وعدوان ، وئديان ، قال الشاعر :
وَصَدْرُ مَشْرِقِ الْحَرِّ كَأَنَّ تَنْدِيَهُ حَقَانُ ^(١)

وأحوذيان ، قال حميد بن ثور الهلالي :
عَلَى أَحْوَذِيْنَ اسْتَلَقْتُ عَشِيَةً فَمَاهِي إِلَّا لَحْمَةً وَتَغِيبُ ^(٢)
تثنية المقوص

تبقى ياء المنقوص عد التثنية ، وإن كانت محذوفة قبلها للتثنية وجب
ردها ، وفي كلتا الحالتين يجب فتح الياء قبل علامة المثني فيقال في تثنية
الساعي : الساعيان ، وفي الداعي ، الداعيان ، قال دثار بن شيبان النمرى
فَقُلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُوْا إِنْ أُنْدَى لَصَوْتُ أَنْ يَبَادِيَ دَاعِيَانُ ^(٣)

تثنية المقصور
يشي المقصور بقلب ألفه واو أو ياء على التفصيل الآتي تخلصاً من

(١) البيت من شواهد النحاة في تخفيف كان راجع سبويه ج ١ ص ٢٨١ ،
والمفصل ، والرصم على الكافية راجع الخزاعة شاهد ٨٧١

(٢) الأحوذى السريع ، وأراد بالأحوذين جناحي القطة ، واستقلت ارتفعت
أي أن القطة طارت بجناحين سريعين فلا تقع عليك عليها إلا لحظة واحدة تغيب عنك
بعدها ، والبيت من شواهد شرح المفصل ج ٤ ص ١٤١ وهو من قصيدة يصف فيها القطة
(٣) أمسى أبعد صوتاً ، يخاطب خليلته المذكورة في بيت قبله ، والبيت من قصيدة
في مدح الزرقان وهجاء بغيض ، مذكورة في الأغاني أخبار المحيط ج ٢ ص ١٩٠ وما بعدها

الساكنين : ألف المقصور وعلامة المثني « الألف أو الياء الساكنين » ولهذا
التزم تحريك الواو والياء المنقلبة إليهما الألف ، وإن كانت ألفه محذوفة قبل
الثنية للتوين وجب ردها ومعاملتها معاملة الثابتة ، ولا يسوغ بعد هذا
قلب الواو والياء ألفا مع تحريكهما وانفتاح ما قبلهما لوجود مانع من القلب
بعدهما وهو ألف الثنية لما معروف في باب القلب ، والياء محمولة على
الألف لأنها فرعها ، على أنهما لو قلبت إحداهما ألفا لوجب حذف هذه الألف
جريا على سنة التخطص من الساكنين اللذين أولهما حرف مد كما تراه في جمع
المقصور جمع مذكر سالم ، فكان يحصل اللبس بين المثني والمفرد عند إضافة
المثني ، وذلك أنه إذا قيل : عصان ورحان مثلا بحذف الألف فالتون كفيضة
بدفع اللس بين المثني والمفرد ، فإذا أضيفا فأن التون تذهب لاجلها فيقال :
عصا ورحا محمد مثلا ، فلم يدر المقصود أهما مثنيان أم مفردان ؟
فإذا عهد هذا فاعلم أن المقصور إما أن يكون ثلاثيا أو مرتقبا عن
الثلاثة وهما متغايران في الحكم - فلذا كررنا في مطلعين

المطلب الأول في المقصور الثلاثي

المقصور الثلاثي : إما أن تكون ألفه منقلبة عن أصل واو نحو عصا
أو ياء نحو فتي ، وهذا إنما يكون في الأسماء المتمكة التي لا تكون ألفها أصلا
في الوضع - وإما أن تكون أصلا بحسب الوضع وهذا في المسمى به من الحروف
والأسماء المبنية نحو بلي ومتى وعلى وإلى وإذا وألا الاستفتاحية إذ لاتضع
الثنية فيهما إلا بعد عروض التسمية بهما ليصير الحرف اسما معربا والاسم
المبنى معربا ، فندرجا ضمن المقصور وتجرى عليهما الثنية لأن القصر من

خصائص المتمكن كما سبق في المقصور ، والثنية كذلك لما هو معروف ، ولا يخفى أن حدوث التسمية بهما لم يغير أصالة ألفهما ، وإنما كسا الحرف والاسم المبني ثوب التمكّن في الاسمية حتى ساغ للصرفيين أن يعدوا مألّفه أصلية ضمن أنواع المقصور الذي تجرى فيه الثنية ، وبهذا يدفع ما قد يقال : كيف أيتّم دخول الحرف والاسم المبني في أنواع المقصور سابقاً ثم ذكرتم في باب ثنية المقصور مألّفه أصلية ومن المعلوم أن أصالة الألف إنما تكون فيهما لا غير ؟ - وإما أن تكون مجهولة الأصل وهذا إنما يكون في الأسماء المعربة المستورة الحال لأن الألف فيها منقلبة عن غيرها ولكن لا يعرف عين ما انقلبت عنه ، ومن أمثله الدّاء « اللهو » والخاء « الفرد » ، والزكا « الزوج » ، قال الكعب

لأدنى خسا أو زكا من ينك إلى أربع فبقون انتظاراً^(١)

فهذه الكلمات معربة ولألفاتها أصل ، غير أنه لم يشر عليه لعدم التصرف ولهذا اختصت باسم مجهولة الأصل - واعلم أن ألف المقصور الثالثة لا يمكن أن تجي . لغير هذه الأحوال الثلاثة

وهناك أحكام المقصور فيها .

فالمقصور ذو الألف المنقلبة ترجع ألفه إلى أصلها عند الثنية ولا يحتاج

(١) لأدنى متعلق برجوك في بيت قبله ، أي رجوك سيدي لأقل ما يعبر عنه بخسا وزكا وهو ستة أو ستمائة إلى أن صار لك أربع سنين ، وقوله فبقون أي انتظروك ، وانتظاراً مفعول مطلق ، والبيت في العاظم ابن السكيت باب العدد ، ومن قصيدة في مدح أبان بن الوليد بن عبد الملك ذكر بعضها في العزارة شاهد ٢٣

هذا إلى التعليل، فتقلب ياء إن كانت منقلبة عنها نحو هدى فتقول : هديان ،
وشذ في رحي رجوان لأنه من حيث المكان ، وتقلب واو إن كانت
منقلبة عنها نحو عصا فيقال : عصوان بدليل قولهم عصوته «ضرتة بالعصا» ، وقفا
قنوان لقولهم ققوته «اتبعته من خلفه» ، ومأ لعة في المن «الرطلين» ، قال الشاعر :
وقد أعددت للعذال عندي عصاً في رأسها . منوا حديد

ورجا «ناحية» رجوان قال عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص
فلا يرى بي الرجوان إني أقل القوم من يعني مكاني^(١)

وشذ في رضا رضيان لأنه من الرضوان - خلافاً للكسائي الذي يوجب
قلب ألف الواوى ياء متى كان مكسوراً الأول كالربا والحجا والجبا «ما جمع
في الخوض من ماء» ، أو مضموه كالضحا والعلا والسها فراراً من اجتماع ثقل
صدر الكلمة بالكسر أو الضم وثقل عجزها بالواو - قال الرضي (وعموم
قلب كل ثالثة أصلها واو واو أشهر)^(٢)

فإن ورد ما يجعل الألف ذات وجهين فلا مانع من أحدهما نحو رجا ،
لقولهم رحيت ورحوت «أدرت الرحي» إلا أن الياء أكثر ، ولذا غلبت
في التثنية قال المهمل التغلبي .

(١) من شواهد أدب الكاتب كتاب تقويم البد ما يكتب «لألف والياء من الأسماء» ،
قال الجواليقي (يقال فلان لا يرى به الرجوان إذا كانت لا تقطع دونه الأمور ، يقول
ليس مثل من يطرح وتقطع الأمور دونه ، فقل من يقوم مقامى ويعنى عنائى ويسمى)
ومن شواهد شرح المفصل ج ٤ ص ١٤٧ ، ومن قصيدة قالها لأخيه مروان -

(٢) شرح الكافية تثنية المقصور .

كأنا غُدوةً وبنى أينا بحنب عُنيزة رَحياً مُدير^(١)

والمقصود ذو الألف الأصلية اختلفوا في حكم ألفه عند الشئبة على أقوال أربعة : فقل تقلب ياء مطلقاً لأنها أخف من الواو ، وقل واواً مطلقاً لأنها أشهر في الشئبة ، وقل إن أميلت في الاستعمال قلبت ياء كنى وبلى وإلا قلبت واواً كالباقي ، وهذا التفصيل من القول بمكان . ولذا عول عليه ابن مالك في الألفية كما سئرى ، وقل إن أميلت أو قلبت ياء في موضع ما قلبت ياء وإلا هو واواً - فعلى هذا تقلب أيضاً ألف على وإلى ياء بخلاف إذا والأ - والمقصود ذو الألف المجهولة حكمه ما تقدم في ذى الألف الأصلية بالتفصيل تماماً للأسباب المذكورة بدون تفرقة ما .

المطلب الثانى فى المقصور الزائد على ثلاثة أحرف

تقلب ألفه عند الشئبة ياء مطلقاً أربعة أولاً ، وسواء أكانت الرابعة منقلبة عن أصل واو نحو ملهى أو ياء نحو الأولى قال تعالى (استحق عليهم الأوليان) ، أم أصلية باعتبار الحال الأولى قبل التسمية التى هى الطريق لإحراء الشئبة وذلك فى الحروف والأسماء المنبئة نحو حتى ومهما ، أم زائدة للإلحاق نحو أرطى ، أم زائدة للتأنيث نحو حبلى والأنثى والحسنى والقصرى ، قال تعالى (فلذكركم مثل حظ الأنثيين ، إحدى الحسينين) ، وقال علقمة الفحل

(٢) قوله ، وبنى أينا ، أراد بهم مكر بن رائل ، وعُنيزة واد بالجماعة ، وتشبيهه قبلته معهم بالرحبين لتكافئهم فى ذلك اليوم فإنه لم يكن لبكر على تقلب ولا لتغلب على بكر ، والبيت من شواهد أدب الكاتب وشرح المفصل الموطن السابق ، ومن قصيدة فى الأمانى (حرب بكر وتغلب) ج ٥ وفى الأمانى ج ٢ ص ١٢٩ وما بعدها ، والكامل مع الرغبة ج ٥ ص ١٧٩ وما بعدها (باب من تكاذب الأعراف) ، وذكر بعضها فى معجم البلدان (عُنيزة)

إلى الحرف الوهاب أعملتُ نالقي لكلكها والقُصْرَيْن وجيب^(١)
وسواء أكانت الخامسة منقلبة نحو مصطفى، أم زائدة للتأنيث نحو زبيري
«السيء الخلق»، أم للإلحاق نحو جنطى - وكذا السادسة منقلبة نحو
مستدعى، وللتأنيث نحو خليفى، وللتكثير نحو كثرى - والسابعة نحو
أربعاوى «نوع من القعود»

وإنما وجب قلب الألف الزائدة على ثلاثة ياء مطلقاً لأن الألف
إن كانت منقلبة عن الياء فأمرها ظاهر، وإن كانت عن واو فالحمل على
الفعل، لأن الواو متى وقعت فيه رابعة فصاعداً بعد فتح وقبل علامة الشية
وجب قلبها ياء لقاعدة في الإبدال معروفة، وإن كانت زائدة للتأنيث أو
الإلحاق أو التكثير فالحمل على عطف الكلمات المتداولة ولم تطرف الواو رابعة
فصاعداً فيها - وشذ من الرباعي مذرّوان «جانبا الآلية» في قول عنزة.
أحولى تفض استك مذرّويتها لتقتلى؛ فهأذا عمارا^(٢)

قال الرضى (وإنما قيل مذرّوان لا مذرّيان لأنهم إنما يقلبون الألف
الثابتة في المفرد ياء عند الشية، وهما لم تثبت ألف قط حتى تقلب ياء إذ هو
مثنى لم يستعمل واحده)^(٣)

(١) أعملت نالقي سقتها سوقا حيثاء والككل الصدر، والقصريان الضلعان
الثان تليان الحاصرة بين الجنب والبطن، والوجيب الخفقان والاضطراب، وهذا
البيت يلى بيتا تقدم فى ص ١٤٧ مع الإرشاد القصيدة وسببها ومراجعتها.
(٢) تفض استك مذرّويتها كتابة عن التهديد والوعيد، وعمارا مرخم عمارة، والبيت
من شواهد شرح المعصّل، والكامل ج ٢ ص ٤٣ والبيت قبل البيت السابق فى ص ١٨٠

كما شذ من الخناسي زبعران وقهقران وخوزلان بحذف الالف -
 لكن خالف الكوفيون في هذا فأجاروا قياساً حذف الالف الزائدة
 خامسة فصاعدا للزيادة والطول .

❦ الخلاصة ❦

يستفاد مما فات أمران (الأول) أن ألف المقصور تقلب ياء في ثلاث
 مسائل : الأولى إذا كانت ثالثة منقلبة عن ياء ، الثانية إذا كانت ثالثة أصلاً
 أو في حكم الأصل وهي المجهولة إن أميلنا على الصحيح ، الثالثة إذا كانت
 رابعة فأكثر مطلقاً - وتقلب واو آ في مسألتين الأولى إذا كانت ثالثة منقلبة
 عن واو ، الثانية إذا كانت ثالثة أصلاً أو في حكمه مع عدم الإمالة على
 الصحيح (الثاني) الشاذ في تنية المقصور من الثلاثي اليائي حوان ، والواوي
 رضيان خلافاً للكسائي ، ومن الرباعي مذروان ، ومن الخناسي زبعران
 وقهقران وخوزلان خلافاً للكوفيين ، وإلى كيفية تنية المقصور إجمالاً
 أشار ابن مالك بقوله :

آخر مقصور تنى اجعله ياء إن كان عن ثلاثة مرتقياً
 كذا الذي ألبا أصله نحو العقي والجامد الذي أميل كتي
 في غير ذا تقلب واو الالف وأولها ما كان قبل قد أليف^(١)

تنية الممدود

ليست همزة الممدود بساكنة حتى تتعارض مع علامة المثني الساكنة
 مثل ألف المقصور ، نعم إن همزة الممدود قد تبقى وقد تقلب واو لأغراض

(١) أي أول ما انقلبت إليه الالف من واو أو ياء ما ألف في باب المعرب

خاصة تختلف باعتبار حقيقتها ، وقد سبق أن الممدود يتنوع باعتبار الهمزة إلى أربعة أنواع : الأول ماهمزة أصلية ، والثاني ماهمزة زائدة للتأنيث ، والثالث ماهمزة منقلبة عن أصل ، والرابع ماهمزة منقلبة عن ياء مزيدة للإلحاق ، وهذه الأنواع الأربعة تتغير أحكامها من حيث وجوب بقاء الهمزة أو قلبها واوآ ، وجوار الأمرين مع رجحان أحدهما - وهاك بيان أحكام الأنواع الماضية على الترتيب السابق مع بيان الحكمة في حكم كل منها

النوع الأول : وهو ماهمزة أصلية نحو قرأ ، ووصأ ، يجب إبقاء همزة في الشدة فيقال : قرأان ووصأان ، وإنما وجب إبقاء الهمزة لقوتها بالأصالة وعدم انقلاصها عن غيرها ، وشذ قرأوان

النوع الثاني : وهو ماهمزة زائدة للتأنيث نحو صحراء وعمياء وبطحاء ، يجب قلب همزة ولو أ فيقال : صحراوان وعميأوان قال عليه السلام (أفعميأوان أنما ؟ ألسنا تبصرانه ؟) ^(١) وبطحاوان قال الفرزدق :

وأنت ابن بطحاوي قريش فأن تشأ تنل من ثقيف سيل ذي حذب غمر ^(٢)

(١) دوى عن أم سلة قالت كنت عند رسول الله ﷺ وعنده ميمونة بنت الحرث إذ أقبل ابن أم مكتوم فدخل عليه وذلك بعد ما أمرنا بالحجاب ، فقال رسول الله ﷺ احتجبا منه فقلنا : يا رسول الله أليس أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا ، فقال رسول الله ﷺ الحديث أخرجه الترمذي وأبو داود .

(٢) في الجماعية قريش البطحاء الذين كانوا ينزلون الشعب بين مكة وقريش الطواهر الذين كانوا ينزلون خارج الشعب ، فأكرمهما قريش الطاح ، فالمراد بالمشي المفرد على ما قال العرب الرقتان والرامتان وأمثال ذلك ، وقيل غير هذا ، والحدب من الماء تراكمه في جريه ، والعمر الماء الكثير ، والبيت أول بيتي أنشأهما في مدح عبد الرحمن بن عبد الله الثقيفي وإلى الكوفة لحاله معاوية أملا في نيل الجائزة السبية التي مناهها على مدحه بيتي بعتلان أفواه الرواة ، راجع العقد الفريد الزجدة في الأجواد والأصعاد أصفاد الملوك على المدح

وإنما وجب قلب الهمزة في هذا النوع لثلاث تقع بين ألفين فيكون كتوالي ثلاث ألفات ، ولا يعترض بوجود هذا المحذور في الهمزة الأصلية فقوتها كصفة تدفع مثل هذا عنها ولقصد الفرق بينها وبين الأصلية ، ولم يعكس الحال لضعفها بالزيادة ، وإنما كان القلب إلى الواو دون الياء للبالغة في الهرب من اجتماع الأمثال لأن الياء قريبة من الألف في الحجة ، ولأن الهمزة والواو متقاربان في الثقل ، وأوجب السيراني بقاء الهمزة إذا كان قبلها واو نحو عشواء وحواء فيقول عشواء إن وحواء إن ، تباعداً من اجتماع واو بينهما ألف وهي حاجر خفيف - وقد سمع شذوذاً التصحيح والقلب ياء في حمراء قالوا: حمراء إن وحمرايان ، كما سمع حذف الألف والهمزة معاً إذا كانتا فوق الأربعة قالوا في قاصعاء وعاشوراء وخفساء وقرصاء : قاصعان إلى آخره ، وأجار الكوفيون القياس على هذه الأمثلة في الحذف للزيادة والطول في الكلمة - ولا يغيب عنك أنهم رأوا مثل هذا في تشبة ألف النائث المقصورة الزائدة إذا كانت خامسة فصاعداً كما سبق لهذا التعليل أيضاً فهذا نهج لهم خاص بهم .

النوع الثالث : وهو ما همزته منقلبة عن أصل واو ككساء أو ياء كجاء ، يجوز فيه الوجهان السابقان مع رجحان الإبقاء على القلب واوا ، والسبب في جواز الوجهين أن الهمزة حينئذ لما كانت منقلبة عن أصل فلها صلة بالأصلية وذلكها ليست من بنية الكلمة فلها شبه بالزائدة ، ووجه ترجيح الإبقاء شدة قربها إلى الأصلية - وسمع شذوذاً قلبها ياء قالوا في كساء : كسايان ، ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي الذي يرى القياس للتخلص من اجتماع ثقيلين مكثفي الكلمة ومما الكسرة أولها والواو آخرها ،

ولا يخفى أنه في هذا موافق ما سبق له في ثنية المقصور الذي على هذا النمط،
وبما شذ أيضاً قولهم ثنايان قال الرضى (وإما صححوا ثنائين لأنهم إنما
يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الألف الزائدة همزة كما في كساء ورداء ،
ثم في الثنية إما أن يصححوا الهمزة أو يقلبوها واواً ، وهنا لم يتطرق
الياء حتى تقلب همزة ، إذ لم يستعمل واحد ثنائين ، فالألف والنون هنا
لازمان كما في مذروران ، ثنايان كسفاية وعماية) . (١)

الوع الرابع : ما همزته منقلبة عن ياء الإلحاق نحو علباء ومزاء فيجوز فيه
الوجهان مع رجحان القلب على الإبقاء ، والوجه في جواز الأمرين نظير
ما تقدم ، وإما ترجح القلب لأن الهمزة ليست منقلبة عن أصل بل منقلبة
عن حرف مزيد للإلحاق بأصل . فنسبها إلى الرائدة للتأنيث أقرب من الأصلية
الخلاصة

يستتج مما فات أمران (الأول) أن همزة الممدود تبقى في الثنية إن كانت
أصلاً ، وتقلب واواً إن كانت زائدة ، ويرجح بقاؤها إن كانت منقلبة عن أصل ،
وقلبها واواً إن كانت منقلبة عن حرف الإلحاق (الثاني) الشاذ في ثنية الممدود
من الأصلية قرأوان ، ومن الرائدة عشواءان وحواءان خلافاً للسيرافي ،
وحراءان وحررايان ، وكذلك قاصعان وعاشوران وحنفان وقرصان خلافاً
للكوفيين ، ومن المنقلبة كسايان خلافاً للكسائي ، وثنايان - وإلى كيفية
ثنية الممدود مع الثنية على الشاذ من المقصور والممدود يشير الناطم بقوله
وما كصحراء بواو ثنيا ونحو علباء كساء وحيا
بواو أو همز وغير ما ذكر صحح وما شذ على نقل قصر

(١) شرحه على الكافية ثنية الممدود ، قال في اللسان (وعقلت البعير ثنائين غير
مهموز لأنه لا واحد له ، وذلك إذا عقلت يديه جميعاً يحمل أو طريق جبل) .

تكميل

بما ينبغي التنبيه عليه هنا كيفية تنية محذوف الآخر اعتبارا ، لأن محذوف الآخر لعله تصرفية تقدم في المتقوص والمقصور المتونين ، إذ ينحصر فيهما .

فمحذوف اللام اعتبارا قد ترد لامة في التنية وربما لا ترد ، والمرجع في هذا إلى حاله في الإضافة ، فمما رددنا وما لا فلا . وقد ردت في الإضافة لام أسماء أربعة من الأسماء الستة المعروفة وهي : أب وأخ وحم ومن ، إذ قالوا : أبوك إلى آخره ، فيقال هنا : أبو ان إلى آخره أيضا قال تعالى (كما أنما على أبوبك ، فأصلحوا بين أخويكم) - بخلاف الاسمين الباقيين وما (ذو وفو) إلا أن ذو تنى كالحا في الإضافة ، وأما فوفتنى بقلب واوها العين ، مما ، والسبب في التفرقة بينهما أن (ذو) لازم الإضافة دائما فواوه متحصنة من الحذف لسلامته من التوين بخلاف (فو) فإنه ربما لا يضاف فتسقط واوه حينئذ لالتقاء ساكنة مع التوين ويستبدل بها الميم حتى لا يصير المعرب على حرف واحد ، فيقال : قم ، وقد تضاف معها أيضا فأجرى متى كل منهما مجرى مفردة ، ولا يقال : إن علامة التنية حافظة واو فو من الحذف لأنها حينئذ من التوين ، لأن نون التنية عوض عن التوين المتناق للواو ، وقد كثر استعمالا رد اللام في تنية ذات قال تعالى (ذواتا أفنان) ولم ترد في الإضافة اللام في نحو : يد ، ودم ، وغد ، وجر ، وابن ، فكذلك لا ترد في التنية - قال الشاعر :

يداك يد خيرها يرتجي وأخرى لأعدائها غائظه (١)

(١) هذا البيت قد ذكره صاحب اللسان مع أبيات أخرى غير منسوبة إلى قاتل معين

وأما يديان في قول الشاعر
يديان يضاوان عند مُحطَمٍ قد تمنعناك أن تضام وتهضما^(١)
فأما شاذ ، أو ضرورة ، أو على لغة من قال يدي كرحى - وبمثل هذا
أجابوا عن دميان في قول علي بن بدال السلي
قلو أنا على جحر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين^(٢)

الفصل الثالث في جمع المذكر السالم

جمع المذكر السالم : هو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو أو ياء
ونون نحو : المحمدون والصالحين ، واختص هذا الجمع من بين الجموع بأعرابه
بالحروف كالمثنى ، ولذا سمي بالجمع الذي على حد المثنى أو المعرب بحرفين ،
فيتكون هذا الجمع بعروض الزيادة المذكورتين على آخر المفرد عند جمعه -
والمفرد باعتبار آخره يختلف حاله فيه كما تقدم في المثنى .

جمع الصحيح

لا يغير آخر الصحيح عند الجمع نحو : قوله تعالى (التائبون العابدون الآية)

(١) يضاوان قيتان من الدنابا ، وعند بمعنى اللام ، وحلم رجل ، والبيت من
شواهد المفصل على شذوذ رد اللام والمثنى وكرره شارح في باب جمع التكسير على نون
دلالة حركة العين في المثنى على الحركة في المفرد ج ٥ ص ٨٣ وباب النسب على الصرودة
في رد اللام ج ٦ ص ٥ وباب الإعلال على أن اللام ياء ج ١٠ ص ٥٦ ، ومن شواهد
الرضى على الكافية على أن يدي لغة في يد راجع الحرائه شاهد ٦٥٤ وعلى الشافية
باب النسب على شذوذ رد اللام ، راجع شرح الشواهد رقم ٥٥ ، وفي شطر البيت
الآخر روايات مختلفة .

(٢) الجحر الشق في الأرض ، وقوله جرى الدميان إلخ أراد بالبحر البقيين ظهور
المدارة للعروف عند العرب أن دم المتناغضين لا يمتزج ، والبيت مذكور مع البيت
السابق في المراجع السابقة ، وهو ثالث أبيات رواها ابن دريد والزجاجي في الأمل

جمع الشبيه بالصحيح

يعامل كالصحيح تماماً فيقال في جمع أمي ونضو المزيل : أميون، قال تعالى « ومنهم أميون » وأشفقت على النضون ، ولا تستقل الضمة أو الكسرة على الواو أو الياء في هذا كله ، لأن سكون ما قبلها قوامها لتحمل الحركتين على ما فهمت عند الكلام عليه سابقاً .

جمع المنقوص

تُحذف ياء المنقوص عند جمعه ، وذلك لأنها تضم قبل الواو وتكسر قبل الياء والضممة والكسرة ثقيلتان على الياء المكسور ما قبلها طرفاً ، إذ ياء المنقوص مع علامة الجمع في حكم الطرف لعدم لزوم العلامة . فإذا ما حذفت حركة الياء التقي ساكنان : ياء المنقوص وعلامة الجمع ، ووجب عملاً بقاعدة التلخيص من الساكنين حذف الياء ، ثم تبقى الكسرة التي قبلها إن كانت علامة الجمع ياء للناسبة وتقلب ضمة إن كانت واواً للناسبة أيضاً ، إذ لو بقيت فبقاء الواو معها عير في الطق وقبلها ياء لأجلها مؤد إلى اللبس بين الرفع وغيره ، وإعما لم تحذف ياء المنقوص في المثني للزوم فتحها قبل علامته والفتحة خفيفة . فنقول في جمع المتق والعاذ والقال والباقي والمصل والسامي : المتقون رفا والمتقين نصباً وجراً وهكذا قال تعالى (وأولئك هم المتقون ، فأولئك هم العادون ، إني أعلمكم من القالين ، ثم أغرقنا بعد الباقين ، فويل للبصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) فأصل المتقون المتقيون استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ما كنان الياء والواو فحذفت الياء ثم قلبت الكسرة التي قبلها ضمة للناسبة الواو ، ومثلها العادون وهكذا . وأصل القالين القالين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين ، ومثلها الباقين ، وهكذا .
م - - - - - تصرف الأسماء .

جمع المقصور

تحذف ألف المقصور عند جمعه مع بقاء الفتحة السابقة عليه دليلاً ، وذلك أن المقصور عند اتصال علامة الجمع الساكنة به ترجع ألفه إلى أصلها من الواو أو الياء فراراً من التقاء الساكنين ، وإذا التزم تحريكهما فيجب قلبهما ألفاً قبل علامة الجمع لتحريكهما وافتتاح ما قبلهما مع عدم المعارض . ثم تحذف هذه الألف عملاً بقاعدة التخطص من الساكنين ولا يلبس حينئذ بخلاف المثني على ما عرفت ، فيقال في جمع الأعلى والمصطفى والأشقي : الأعلون رفعا والأعليين نصباً وجرأ وهكذا قال تعالى (وأنتم الأعلون ، إهم عندنا لمن المصطفين) وقال امرؤ القيس

وقام جدم ببي أيهم وبالأشقين ما كان العقاب^(١)

فأصل الأعلون الأعلوون تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ثم حذفت الألف ، وأصل المصطفين المصطفيين عمل فيه مثل ما سبق ، وبعض الصرفيين لا يرى لهذا التطويل في التصريف جدوى فيعتبر ألف المقصور محذوفة لالتقاء الساكنين بمجرد التلاقي مع علامة الجمع الساكنة بدون ملاحظة رجوعها إلى أصلها حيث كانت النتيجة واحدة وهذا رأى حسن . وأياً ما كان فإن الفتحة التي قبل الألف تبقى مشعرة بها ولا تقلب ضممة لمناسبة واو الجمع ولا كسرة لمناسبة يائه لئلا يلتبس جمع المقصور بالمنقوص . ولا فرق بين أنواع الألف في هذا عند البصريين ، وأجاز الكوفيون قلب الفتحة لمناسبة علامة الجمع إذا كانت الألف زائدة فقط

(١) جدم حظمهم وهم بنو أسد . وبنو أيهم بنو كنانة لأن أسداً وكنانة أخوان ،

والبيت من مقطوعة تقدم منها بيت بل هذا البيت في ص ١٧٠ وذكر هناك سيبيا

لأنها أقل شأنًا من الأصلية قال الرضى (والكوفيون يلحقون ذا الألف الزائدة
بالمقصور جواز فيقولون: العيسون بضم السين والعيسين بكسرهما) (١)

وإلى كيفية جمع المقصور يشير ابن مالك بقوله
واحذف من المقصور في جمع على حـد المثنى ما به تكلا
والفتح ابق مشعرا بما حذف

جمع الممدود

حكم الممدود في جمعه حكمه في التثنية فيقال في قرأ وحرأ وسقأ وعلأ
لمذكر: قرأون وحرأون وسقأون وعلأون أو علأون

تكميل

كثير ما سمع هذا الجمع للثلاثي محذوف اللام للموضع عنها هاء التانيث
فيما لم يجمع منه جمع تكسير مع أنه خلاف القياس ، ولهذا غيروا أوائل
بعض هذه الجوع تنبيهاً على أنها ليست في الحقيقة جمع سلامة ، فكثير
الكسر لفتح الفاء بحوثة ، وسمع في بعض مضمومها كقلّة وثبة ولم يسمع
في كرة وظبة ، أما مكسورها كثة وقّة وعضة ورتة فلم يسمع فيه التغير ،
وقد ضبط ذلك السجاعي بقوله

في الجمع تكسر فاما كان مفردُهُ محذوف لام ومفتوحا كنجوسه
والكسر أبق به إن مفرد كسرا واضم أو اكسر لدى المضموم نحو ثبه

الفصل الرابع في جمع المؤنث السالم

جمع المؤنث السالم هو : ما دل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء

(١) شرحه على الكافية جمع المذكور

نحو هندات - نخرج نحو عفاة ونحاة فإن الألف غير زائدة ، ونحو أقوات ومواقيت فإن التاء أصلية ، فهذا كله وما يشاكله من جمع التكسير

فيتكون جمع المؤنث بالحق المفرد الألف والتاء المزيدين ، ويجرى على آخر المفرد بأقسامه الخمسة في هذا الجمع ما جرى عليه في التثنية بقاء وتغييراً^(١)

فيقال في جمع زينب ومى وسعدى ومساء : زينبات وميآت وسعديات وسماوات قال تعالى (سبع سماوات) - نعم يتحلف جمع المؤنث عن المثني في المفرد المختوم بالتاء فقط ، وذلك لأن التاء تبقى في المثني لعدم منافاتها علامته وتحذف في جمع المؤنث للاستعلاء عنها بتاء الجمع الدالة على التأنيث سواء أ كانت هذه التاء زائدة نحو فناة ، أم عوضاً عن أصل فاء كعدة أو عين كأقامة أو لام كسنة ، أم بدلاً من اللام كأخت وبنت ، وبعد حذفها يعامل آخر المفرد كما لو كان آخراً في الوضع على نظام ما تقدم بالتفصيل في أقسام المفرد الخمسة فيقال في جمع عَظِيرَة « طيبة العرق » وهدية ونادية وصلاة وفناة وعَفْرانة وقرّانة وعدة وإقامة وسنة وأخت وبنت : عطرات وهكذا قال محمد بن عبد الله بن غير الثقفى

تضوع مسكا بطنُ نَعْمَانُ أن مشيت به زينبُ في نسوة عَطِرَات^(٢)

(١) من هذا تعرف أنه قد اتحد حكم الصحيح والشبيه به والمعدود في الأبواب الثلاثة : المثني والجمعين - والمقصود والمنفوس في المثني وجمع المؤنث

(٢) نَعْمَانُ واد يفته وبين مكة نصف ليلة مرت عليه في نسوة زينب شقيقة الخباج وفاء لتذر عليها بعد شفاء أبيها أن تمشي إلى البيت الحرام ، وكان يهواها محمد فقال عنه ذلك فصيصة مطلقها هذا البيت راجع القصيدة في الأعاد أخبار الحميري ج ٦ ص ١٩٢ وما بعدها ، والسكامل مع الرغبة ج ٥ ص ٢٣ وما بعدها وص ١٩٣ وما بعدها

وقال خلف بن خليفة مولى قيس بن ثعلبة

وقد حضرت رسلُ المهترجا ن وصفو كريم هداياتها ^(١)

وناديات وقال تعالى «حافظوا على الصلوات، ولا تذكروا ثباتكم» وقال الشاعر

حلتُ أنقالي مُصَتَمَاتِهَا غلبَ الذقاري وعَفَرَ نِيَاتِهَا ^(٢)

وقراءات وعدات وإقامات - وكذا جمع سنة وما بعدها من حيث حذف التاء أما من جهة رد المحذوف فلها حكم آخر، قال الرضي «والثلاثي المحذوف اللام المعوض عنها التاء على ثلاثة أصرب: إما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالآلف والتاء أكثر كهنوات ومسنوات وضعوات في هنة وسنة وضعة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام أيضا كذنوات وهنات ... وإما مكسور الفاء وترك الرد فيه أكثر كذات وراثات لثقل الكسرة وقد جاء بعضوات، وإما مضموم الفاء ولم يرد فيه الرد كذبات وظبات وكرات لكون الضم أثقل الحركات» ^(٣)

وقد التزم رد اللام في جمع أخت دون بنت قال تعالى «حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم» مع تساويهما في نفس اللام المحذوفة «الواو» وفي المبدل منها وهو التاء، حملا للجمع المؤنث في كل منهما

(١) من مقطوعة قالها لما صفت هدايا المهرجان بن يدي وإلى العراق يزيد بن عمر المرادي، راجع الشعر والشعراء، وعيون الأخبار كتاب الإخوان (الهدايا)
(٢) المصمات الصابرات على السير الماصيات فيه، وعلم جمع أغلب عبط العنق فالمراد من الذقاري الاعناق على سبيل الحمار المرسل، والعمرنيات جمع عمرناة الصلبة القوية، والبيت من قصيدة في الخناسة (باب السير والنحاس)
(٣) شرحه على الكافية جمع المؤنث السالم

على جمع مذكروه المكسر في إخوة وأبناء ، فقد ردت اللام بذاتها في إخوة ،
وانقلبت في أبناء همزة مما يجعلها كالمدومة

وقد اقتصر ابن مالك في كيفية جمع المؤنث على ما يتعلق بالمقصود
فقط من الأنواع الخمسة المعروفة . ثم ذكر حكماً عاماً في المختوم بالتاء فقال :
..... وإن جمعته تاء وألف^(١)
فالآلف اقلب قلبها في التثنية وتاء ذى التاء الزمن تنجيه

من خواص جمع المؤنث السالم

إذا استوفى مفرد هذا الجمع شروطاً خمسة . وهي : أن يكون اسماً
تلاثياً ساكن العين غير معتلاً ولا مدغمها ، سواء أكان مقروناً بالتاء أم
خالياً منها . فأما أن يكون مفتوح الفاء أولاً
فإن كان مفتوح الفاء وجب فتح عينه إتياعاً لفائه سواء أصبحت لامه
أم اعتلت بحو دعد وجفة وحسرة وظية . قال تعالى « كذلك يريهم الله
أعمالهم حسرات » وقال الشاعر
يا الله يا ظليات القاع قلن لنا ليلاً منك أم ليلي من البشر^(٢)
ولم تقلب الياء في ظليات ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها لمعارضة
ألف الجمع ، ونقل ابن جني عن بعض العرب تسكين عين الجمع متى كان
معتل اللام فراراً من ثقل الحركة على حرف العلة مع تقدم الفتحة عليه .
وأما رفضات في قول ذي الرمة :

(١) نعم أجاز حاله عود الضمير وجمعه للاسم المختتم بالآلف مطلقاً فدخل المدود مع المقصور
(٢) القاع ما انبسط من الأرض السهلة ، والبيت مجهول القائل ، راجع الحزاة شاهد ٦

أبت ذكر عودن أحشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل (١)

وزفرات في قول عروة بن حزام العذرى

تحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالى زفرات العشى يدان (٢)

فضرورة حسنة لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير

كما في نسبا في قول الراجز

يا عمرو يا بن الأكرمين نسبا قد نحب المجد عليك نحبنا

وإن كان مكسور الفاء أو مضمومها جاز إسكان العين للتباعد من ثقل

الكسرتين والضميتين، وفتحها، واتباعها الفاء أيضا لكن يشترط لجواز

الإتباع ألا تكون اللام واوا في مكسور الفاء ولا ياء في مضمومها وذلك

نحو هند وكسرة ولحمة، ونحو جمل وردة وخطوة، وفتح العين في جمع

معتل اللام من لحية وخطوة لا يوجب قلب اللام ألفا لما تقدم - فإن كانت

اللام واوا في مكسور الفاء نحو ذروة ورشوة، أو ياء في مضمومها نحو

دمية وزية امتنع الإتباع فيهما اتفاقا لثقل الكسرة قبل الواو والضممة قبل

الياء. ولو قلب الحرفان من جنس الحركة قلبهما حصل الالتباس، وإنما

يجوز الوجهان الآخران: السكون والفتح، وشذ نادرا قولهم جريوات.

فإذا فقد شرط من هذه الشروط الخمسة فلا يتغير شكل عين المفرد في الجمع

(١) أبت امتنعت جواب إذا في بيت قبله، وذكر جمع ذكرى، وخفوقا مفعول ثان

لمرد، ورفضات الهوى: تفرقه وتمتعه في المفاصل، والبيت من شواهد شرح المفصل،

والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٥٩٠ ومن نصيدة طويلة.

(٢) الزفرات جمع رفرة خروج النفس بأنين، وأضاعها إلى هذين الوقتين لأنه

يفوى الهيام فيهما، وبدان طائفة وقدرة. والبيت من نصيدة في أول النوادر للغالي،

وفي الأغاني ج ٢. ساسي، وخزانة الأدب شاهد ٧٣.

وهناك بيان محرز الشروط مع بيان السبب - لا يتغير شكل عين المفرد في:
(الاول) إذا كان صفة نحو ضخمة ويجطفة وحلوة للفرق بينها وبين
الاسم ، ولم يعكس الحكم لأنها لنقلها أول بالسكون وتذكر كهلات ، وإنما جاز
أهلات في قول المخبل السعدي

فهم أهلات حول قيس بن عاصم إذا أدلجوا بالليل يدعون كوثراً^(١)
لأن وصفيتها عارضة فروعى الأصل ، وقال بعضهم إن مثل هذا لغة
يقاس عليها وإنما التزم فتح عين لجبات جمع نجبة ، الشاة قليلة اللبن ، لورود
المفرد بالوجهين إلا أن الفتح أشهر فحمل الجمع على الأشهر . وغلب فتح عين
ربعات جمع ربعة ، الذي ليس بالقصير ولا بالطويل ، لورود الفتح في المفرد ،
وقيل لأن وصفيته عارضة فروعى الأصل (الثاني) إذا كان غير ثلاثي نحو
زينب وسعاد لعدم الحاجة (الثالث) إذا كان محرك العين نحو شجرة ونبقة
وسمرة لعدم الحاجة أيضاً ، وإسكان عين الجمع لنبقة وسمرة تابع لإسكان
عين المفرد لأنه جائز فيهما لا أنه متجدد في الجمع (الرابع) إذا كانت العين
معتلة سواء أكانت مدة نحو تارة ودولة وبيعة لعدم جواز تحريك المد ،
وتذكر عيرات جمع غير قال الكيت :

عيراتُ الفَعَالِ والحَسْبُ التَّعَوُّدُ د إليهم محطوةُ الأعكام^(٢)
أم كانت لنا نحو روضة وعورة وبيضة قال تعالى (في روضات الجنات ،

(١) أدلجوا : ساروا الليل كله ، والكوثر الجواد ، والبيت من شواهد سيديه
ج ٢ ص ١٩١ والمفصل ، والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٥٩٢
(٢) عيرات جمع غير الإبل حالة الميرة ، والفعل الكرم والسود ، والعود
القديم ، والأعكام جمع عكم : العدل فيه المتاع ، بكسر اللام وسكون العين فيهما ،
والبيت من شواهد المفصل ، ومن قصيدة في مدح آل البيت راجع الهاشميات .

ثلاث عورات) - ولم يحز تحريك اللين حذرا من ثقل الحركة على الواو والياء المفتوح ما قبلهما ، وهذيل تحركهما بالفتح قياساً عندم قال شاعرهم :
 أخو بيضات رائح متأوب رقيقٌ بمسح المنكبين سبوح^(١)
 وبلغتهم قرىء (ثلاث عورات) - وإنما لم تقلب الواو والياء عندم ألفاً مع تحركهما وفتح ما قبلهما لعروض حركتهما - (الخامس) إذا كانت العين مدغمة في اللام نحو : جنة وحجة (بتثنية الفاء فيهما) لأن تحريك العين يؤدي إلى التثنية الأثقل من الإدغام

ويستتج عما فات أن المخالف للقياس يكون أحد أنواع ثلاثة :
 (الأول) النادر نحو جريوات وكهلات وعيرات (الثاني) ما وقع في الضرورة نحو رفاضات وزفرات (الثالث) ما يكون لغة قوم نحو : ظبيات وأهلات وبيضات - وإلى هذا كله أشار ابن مالك بقوله :
 والسالم العين الثلاثي اسماً أقل إنباع عين فاء بما شكل
 إن ساكن العين مؤثراً بدا محتملاً بالتاء أو مجرداً
 وسكن التالي غير الفتح أو خففه بالفتح فكلاً قد رويوا
 ومنعوا إنباع نحو ذروه وزنية وشذ كسر جرؤه
 ونادر أو ذو اضطرار غير ما قدمته أو لأناس اتبعي

(١) يصف الشاعر ظلياً بأنه أخو بيضات ليدل على سرعته في السير ، والرائح السائر ليلاً ، وللتأوب نهاراً ، ورقيق بمسح المنكبين عالم بتحريكهما في السير ، وسبوح حسن الجري ، والغرض من تشبيه جملة به ، والبيت من شواهد المفصل والرص على الكافية راجع الحرة شاهد ٥٩٣ والجار بردي على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٦٦

الفصل الخامس في جمع التكسير

جمع التكسير ما دل على أكثر من اثنين أو اثنين بتغير صيغة مفردة لفظاً أو تقديرًا نحو أعلام وملك نخرج نقولاً (أكثر) المثني، ويقولنا: «بتغير صيغة مفردة» جمعاً التصحيح المذكر والمؤنث فإن دلالتهما على الجمعية بسبب الزيادة اللاحقة طرف مفرديهما، وذلك أن واو الجمع أفادت الجمعية مع الفعل فكذلك في الاسم وحملت اليا، عليها كاحمل جمع المؤنث على المذكر في هذا. نعم قد صار كل منهما مع الزيادة معياراً لصيغة مفردة، لكن المدار في تكوين جمعيهما على نفس الزيادة حتى لو طرأ معها تغير آخر فإنه لا يستدعي الخروج عن التصحيح إلى التكسير نحو قاصون ومصطفين وجنّات بالفتح لأن التغير في الأولين للإعلال وفي الثالث للإتباع فلا دخل له في الجمعية، ألا ترى بقاءها مع افراض عدمه بخلاف التعبير المنوط به جمع التكسير فإنه يتوقف عليه وإن لم يكن إلا بالزيادة في الطرف فقط نحو: صينو وصنوان، لأن هذه الزيادة لا تدل على الجمعية في الفعل حتى تعتبر سبباً لها في الاسم، فالجمعية ليست بالزيادة بل بالتغير الحادث بسببها وذلك هو سبيل التكسير ولا يخفى أن جمع التكسير ليس هو لفظ المرد بعد تغييره بل هو لفظ آخر، فالتغير المذكور في التعريف صوري. وإعنا قلنا لفظاً أو تقديرًا ليعم النوعين: فاللفظي نحو أعلام والتقديرى نحو قُلُوك .

والتغير اللفظي ينقسم بحسب الاستعمال إلى ستة أقسام لأنه إما بالزيادة فقط كصينو وصنوان، أو النقص فقط كتخمة وتُخَم، أو الشكل فقط كأسد وأسُد، أو الزيادة وتبديل الشكل كعلم وأعلام، أو النقص وتبديل الشكل

كرسول ورسُل، أو بالثلاثة كغلام وغلان . أما التغير السامع الذي تقتضيه
القسمة العقلية وهو التغير بالزيادة والنقص فقط فلم يقع
والتغير المقدر في كلمات معدودة أنها ما بعضهم إلى سبعة وهي : فلك
وعيمتان ، الجاني القوى ، وهيجان ، كرام الإبل ، ودِلاص ، برآق ،
ولامام ، وكياز ، مكتنز اللحم ، وشمال قال عبد يعوث الحارثي
لم تعلم أن الملامة تقعها قليل ومالومي أخى من شماليا^(١)

فهذه الكلمات مشتركة بين الواحد والجمع مع اتحاد الصورة فيقدر عند
ملاحظة الجمعية حلول حركة معيدة لها بدل حركة المفرد . فقلك مفرداً
كقفل وجمعاً كبُدن ، وعفتان مفرداً كسيرحان ، وجمعاً كغلان ، وهيجان
وما بعدها مفردات كلبجام وجموعاً ككرام . هذا رأى سيوبه فلم يجعلها
كحب قال تعالى (وإن كنتم جنبا فاطهروا) ونظائرهما من الكلمات المستعملة
مع الواحد والمتى والجمع بلفظ واحد ، ذلك لأنهم تنوها فقالوا : فلكان إلخ
والثنية قبل الجمع فلا مناص من رعاية التغير المقدر عند الجمع قال سيوبه
(وبذلك على أن دِلاصاً وهيجاناً جمع لدِلاص وهيجان ، وأنه بكواد وجياد
وليس بكنب قولهم : هيجانان ودِلاصان ، فالثنية دليل في هذا النحو)^(٢)

(١) قليل عند كثير ويستعمل بمعنى النقي وهو المراد هنا ، والشمال الطبع للواحد
والجمع ، وجملة (ومالومي إلخ) مسطوفة على أن وصلتها ، والبيت من شواهد شرح
المفصل ج ٥ ص ٥٠ والرصى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٦٩ ، ومن تصيده
فالها بعد أن أسر يرم الكلاب الثاني (كلاب تم والجم) مسطوفة والمفصليات ، والأغاني
ج ١٥ ص ١٥ ، وذيل الأما إلى القتالي ص ١٣٢ وما بعدها ، وحرانته (الأدب شاهد ١١٥
(٢) الكتاب (باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة إلخ ج ٢ ص ٢٠٩)

ومما ينبغي معرفته قبل الكلام على تقسيم جمع التكسير معرفة حكمه
من حيث القياسية والسماعية

كلمة في قياسية جمع التكسير

لقد وقع الخلاف بينهم في جمع التكسير على غرار خلافهم السابق
في المصدر فجمع تكسير الثلاثي يرى بعضهم أنه سماعي بأسره حتى عدوه
من مباحث متن اللغة ، والصحيح أنه قياسي وأن معنى القياسية فيه ما سلف
في مصدر الثلاثي ، ولذا قال ابن يعيش في الكلام على جمع الثلاثي وما يقاس فيه
(والمراد بقولنا إنه القياس أنه لو ورد اسم ولم يعرف كيف جمعه لكان القياس
أن يجمع على المهاج المذكور)^(١) — وأما جمع غير الثلاثي فقياسي مطرد
تقسيم جمع التكسير إلى قلة وكثرة

ينقسم جمع التكسير باعتبار مدلوله إلى قسمين :

(الأول) جمع قلة وهو ما وضع للعدد القليل من ثلاثة إلى عشرة ،
والحدان داخلان ، وألفاظه على الصحيح أربعة وهي : أفعلة وأفعل وفعلة
وأفعال نحو : أزمته وأنسر وقية وأجال ، جمعها ابن مالك في قوله :

أفعلة أفعل ثم ففعلة ثمة أفعال جموع قلة

ويدل على وضعها للقلة أمران : الأول : تصغيرها على لفظها بخلاف جموع
الكثرة التي ترد إلى واحدتها وتصغير الجمع يدل على التقليل ، الثاني غلبة استعمالها
في تمييز الثلاثة إلى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع إن وجدت

(الثاني) جمع كثر وهو ما وضع للعدد الكثير من أحد عشر إلى ما لا نهاية له ،
وألفاظه على الصحيح ثلاثة وعشرون منها ستة عشر لغير متبني الجمع وهي :

(١) شرحه على الفصل جموع الثلاثي المجرد ج ٥ ص ١٥

المذكورين للنيابة إنما يتحققان بين بعض جموع الثلاثي المجرد وكذا المزيد فيه
المقيس على غير صيغة متبهي الجموع، لأن ما يجمع قياساً على متبهي الجموع
من مزيد الثلاثي ومن الرامعي مجرداً ومزیداً والخامسي كذلك مما يلزم فيه
نيابة الكثرة عن القلة وضماً لعدم ورود القلة فيها كما ستقف عليه مفصلاً
وما تقدم من الفرق بين الجمعين مبدأ وغاية هو رأي الجمهور، واختار
السعد أن مبدأ كل منهما ثلاثة وانهاء القلة عشرة ولانهاية للكثرة فيتحدان
مبدأ لا غاية فلا ينوب عنده جمع الكثرة عن القلة مطلقاً لصدقه على مادون
العشرة حقيقة، وإنما ينوب جمع القلة عن الكثرة على التفصيل المتقدم وضماً
أو استعمالاً، ويرتب على هذا الخلاف قول الاعتراف بثلاثة أبواب فيمن
أقر أن عنده ثياباً مثلاً عند السعد لا الجمهور - هذا ما يتعلق بجمع التكسير
أما جمعاً السلامة فالجمهور على أنهما موضوعان للعدد القليل حقيقة،

قال ابن يعيش (لأنهما على منهاج التثنية والتثنية قليل فكانا مثله) ^(١)

ويدل على ذلك ما روى أن الباقية لما أنشده حسان قوله :

لنا الجففات الغر يلعبن في الضحى وأسبافاً يقطرن من نجدة دما ^(٢)

قال له: قلت جهالك وسيوفك - لكن استظهر الرضى أنهما موضوعان
لمطلق الجمع المتحقق في القلة والكثرة حقيقة بالاشتراك المعنوي فقال
(والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصالحان لهما) ^(٣)

(١) شرحه على الفصل في تقسيم الجمع إلى قلة وكثرة ج ٥ ص ١٧

(٢) المر الأبيض يريد بياض الشحم، وقيد بالضحى لأنها معدة للضيوف ومهما كين
الحى بالفداء، يصف قومه بالندى والبأس، والبيت من شواهد سيبويه ج ٢ ص ١٨١
وشرح المصطلح والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٥٩٤

(٣) في المكان نفسه.

لكن لم يترتب على هذا الخلاف أثره في التصغير فأن الرضى وافق الجماعة على تصغير جمع السلامة كالقلة في عدم الرجوع إلى المفرد اكتفاء باحتمالها للقلة ، وما هو مشترك بحسب وضعه وصالح حقيقة للعليل والكثير أسماء الجموع اتفاقاً - وما يجب التنبيه له أن القلة والكثرة الماضيتين في كل ما تقدم من التكسير والتصحيح وأسماء الجموع إنما تعتبران عند تكبير هذه الأنواع ، أما عند تعريفها بأل أو الإصاصة فهي صالحة للأمرين على احتمالى الجنسية أو الاستغرافية .

ويحمل بما قبل الكلام على أبيية نوعى جمع التكسير أن نين النهج الذى سنلكه والسب الداعى إليه فنقول :

كانت طريقة المتقدمين ومتابعيهم من المتأخرين فى هذا الباب أن يدكروا المفردات أولاً ثم جموعها المقيسة والسماعية من القلة والكثرة ثانياً ، لكن بعض المتأخرين ومنهم ابن مالك عكسوا الأمر فذكروا الجموع أولاً ثم المفردات المقيسة فيها والسماعية ثانياً ، ووجه الأولين أن المفرد ساق على الجمع وحوذا فهو أصل له والمتأخرين أن الجمع هو المقصود بالذات فى هذا الباب ، وليس يخاف أن مسلك الأولين أقرب فائدة فى المطلوب لأن الشأن السؤال عن جمع المفردات لا عن مفرد الجموع : ومسلك الأولين مؤد إلى المقصود بذكر عناء . أما مسلك المتأخرين فانه يحوج الناظر إلى قلب الجموع ليصطاد المفرد المراد جمعه فيها فيعرف حيثذ جمعه ، وفى ذلك تعب كثير لاسيما إذا كان الجمع ذا مفردات كثيرة نحو (فعال) الذى يقاس فى ثلاثة عشر وزناً للمفرد مع كثرة مفرداته السماعية ، لكننا مع هذا كله سنقتنى طريقة ابن مالك لأنها التى بأيدى الطلاب فى مقررهم :

أبنية جموع القلة

سلف أن أبنية القلة على الصحيح أربعة :

الأول - (أفعل) وينقاس في نوعين (الأول) فَعَلَ بشرطين أن يكون اسما صحيح العين نحو نسر ودلو وظلي فيقال في جمعها : أنسر إلى آخره وما كان من هذا الجمع معتلا لام فتكسر عينه ويصير منقوصا . فلا يقاس هذا الجمع في الصفة نحو ضخم ، وأما عدد وأبعد فلغلبة الاسمية ولا في معتل العين نحو باب وييت وسوط ثقل الضمة على العين المعتلة وأوآ أو ياء وإن سكن ما قبلها لأن الجمع ثقل لفظا ومعنى ، ولهذا شد قياسا واستعمالا أقوس في قول الأزرق العبري .

طرُن انقطاعا أوتار مُحطَرَّة في أقوس نارعتها أيمن شمالا^(١)
وأثوب في قول معروف بن عبد الرحمن .

لكل عيش قد ليست أثوبا حتى اكتسى الرأس قناعا أشيا^(٢)

(١) البيت من شواهد شرح المعصل ج ٥ ص ٣٤ نعم استشهد به تابا على جمع شمال على شمال في ج ٥ ص ٤١ وكذا الرصى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٦٧ وسيبويه ج ٢ ص ١٩٤ قال الأعلم (وصف طيرا تشبه صوت طيراتها بسرعة بصوت أرثاء انقطعت عند الجذب والزعج عن القوس وأوقع التشبيه على الانقطاع لأنه سبب الصوت المشبه به وأنت الانقطاع لتحديد المرة لواحدة منه . والمحطَرَّة المحركة المعتل الشديدة . والأقوس جمع قوس ، وقوله نارعتها أيمن شمالا أو جذبت هذه إلى ناحية وهذه إلى ناحية أخرى لأن جادب الونر تخالف يمينه شماله في جذبها ونازعها)

(٢) الشاهد في أثوب من الشطر الأول راجع سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ وشرحه الأعلم بقوله (والمعنى أني قد تصرف في ضروب العيش وذقت حلوه ومره) والبيت من أرجوزة مذكورة في مجالس ثعلب (الجزء الثامن) ص ٢٩ وما بعدها .

وقياساً فقط لكثرة الاستعمال أهين قال تعالى (وتلذ الأعين) ، ويشترط
لكثرة هذا الجمع في الثلاثي شرطان : صحة الفاء وعدم التضعيف ، فيقل
مثل أوجه وأكف لأن الكثير في الأسرين أفعال كأوقات وأوقات
وأوصاف وأفذاذ وأفنان وأجداد، (الثاني) الرباعي بشروط أربعة :
أن يكون اسماً وقبل آخره مدة ومؤنثاً وخالياً من علامة التانيث نحو
عناق وذراع وعُقاب ويمين ، فلا يقاس هذا الجمع في الصفة كشجاع
ولا فيما لا مدة قبل آخره كزبيب ولا في المذكر ، وشذ جمع غراب ومكان
وشهاب وطحال وعتاد عدة الحرب ، وجين ولا في المقرون بعلامة
التانيث كسحابة - وإلى هذا الجمع وما ينقاس فيه أشار الناظم بقوله
لعل اسماً صح عينا أفعل وللرباعي اسماً أيضاً يجعل
إن كان كالعناق والذراع في مد وتانيث وعد الأحرف
وقد سمع أفعل لغير القياسي كثيراً من هذا : أجبل وأضبع وأقل وأضلع
الثاني - (أفعال) - ويقاس هذا الجمع في كل اسم ثلاثي لا يستحق الجمع
على أفعل إما لأنه على فعل ولكنه معتل العين كباب ويوم وميت وحى
قال تعالى (سبعة أبواب ، وتلك الأيام ، أموات غير أحياء) أو لأنه على
غير فعل ويدخل في ذلك بقية أوزان الثلاثي المجرد التسعة ما عدا فعلاً
فيشمل نحو بصر وضيغت وحلم وعضد وكف وإني وإبل وعنق قال
تعالى (لا تدركه الأبصار ، أضغات أسلام ، آناه الليل ، فوق الأعناق)
وعما تجدر الإشارة إليه أن الأوزان الخمسة الأخيرة لا تجمع قياساً إلا على
أفعال فقط ، فجمع قلتها ناب عن جمع كثرتها وضعا ، أما فعل فقياس جمعه فيعلان
نحو صرد وجرذ ونفروخز فيقال في جمعها صردان إلى آخره قال امرؤ القيس

تختلف خيزان الشربة بالضحى وقد جحرت منها ثعالب أورال^(١)
وقد التزم هذا الجمع لذلك الوزن لجمع كثرة مما ناب عن قلته وضعا
بعكس ما سبق ، وسيجيء تسمي الكلام على هذا الجمع في جموع الكثرة ،
وعلى ذلك لجمع كل من فعل الاسم الصحيح العين ومن فعل على أفعال
شاذ قياساً ، فن الأول جمع أثب وحمل وزند وفرخ على آناف وأحمال
وأزناد وأفراخ قال تعالى « وأولات الأحمال ، وقال الأعشى

ووجدت إذا اصطالحوا خيرهم وزندك أثقب أزنادها^(٢)

وقال الخطيب يستعطف أمير المؤمنين عمر

ماذا تقول لأفراخ بنى مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر^(٣)
ومن الثاني جمع رطب وربيع «فصيل الربيع» ولهذا كله أشار التلخيم بقوله
وغير ما أفعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بأفعال يرد
وغالبا أغنام فعلان في فعل كقولهم صيردان

(١) الضمير في تحطت العقاب ، وخران جمع خرز (ذكر الأرانب) وجحرت
دخلت جحرها ، والشربة وأورال موضعان ، يصف العقاب التي شبه بها فرسه ، والبيعه
من القصيدة التي أولها (ألا عم صباحا) وشرحت في المواهب الفتحية .

(٢) البيت من شواهد سيويه ج ٢ ص ١٧٦ قال الأعلم (أى إذا اصطلحت
القبائل كنت خيرها وأدعاها إلى الصلح واجتماع الكلمة وضرب ثوب الزند مثلا
لكثرة غيره وسعة معروفه) ، وشرح المفصل ج ٥ ص ١٦ ومن قصيدة في مدح
سلامة ذي قاتش أحد ملوك اليمن .

(٣) كنى بالأفراخ عن أولاده الضعفاء ، وذو مرخ واد بالحجاز ، والزغب جمع
أزغب ، والزغب بالتحريك أول ما يندو من ريش الفرح ، والبيت من شواهد شرح
المفصل ج ٥ ص ١٦ والكامل ج ١ ص ٢٠٣ ومن مقطوعة قالها بعد أن هبما الزبرقان
فاستعدى عليه أمير المؤمنين فحبه - كانت سبيا في العنق منه

وما حفظ فيه أفعال من غير الوزنين السابقين فبيل قال ابن خالويه (فأما على
أفعال فقد جاء شريف وأشراف وشديد وأشهاد ونصير وأنصار وهو قليل)^(١)
الثالث (أفعلة) وينقاس في كل مفرد استوفى شروطاً أربعة وهي :
أن يكون اسماً مذكراً رباعياً ثالثة مدة ، سواء أكان مفتوح الفاء أم لا
وكانت مدته ألفاً أم لا نحو زمان ونحوان وحوار وعمود ومصير المعى ،
وجنين قال تعالى « وإذ أنتم أجنة » وقد ألزم هذا الجمع إذا كانت مدة المفرد
المذكور ألفاً وكان مضعف اللام أو معتلها مع فتح فائه أو كسرها فالمضعف
نحو منان وزمام وبتات وهنان ، والمعتل نحو قباء ورشاء ورواء قال الشاعر :
إني إذا ما القوم كانوا أنجية واضطرب القوم اضطراب الأريشية
وشد فوق بعضهم بالأروية هناك أوصيني ولا توصي به^(٢)
ولقد سلفت أمثلة كثيرة لمعتل اللام في الممدود القياسي فانظرها ثمة ،
ومتى اتنى أحد الشروط الأربعة فلا يكون الجمع قياسياً ، وشذ جمع الصفة
في ذليل وعزير وشجيع ونجى ، وجمع المؤنث في هُقاب ، وجمع غير الرباعي
سواء أكان ثلاثياً كقدح ونجد وخال وقن وواد قال تعالى (فسالت
أودية) أم كان خماسياً كرمضان ، وجمع ما ليس ثالثة مدأ كجائزة الخشبة
الممتدة في أعلى السقف ، وناحية ، وإلى هذا أشار الناطم بقوله :

(١) كتاب ليس ص ٧٠

(٢) أنجية جمع نجى أى صاروا فرقا ، والأريشية الحبال ، واضطرابها عند الاستقاء
عليها من الآبار ، والأروية الحبال ، والشد بها خوف السقوط عند غلبة النعاس ،
واليتان من شواهد المعنى (الباب الخامس الجهة السادسة النوع الثامن) على أنه إذا
ورد خبر إن جملة إنشائية أول ، واليتان في ديوان الحماسة (باب الحماسة)

في اسم مذكر رباعي بحد ثالث أفعله عنهم اطرد
والزمه في فعال أو فعال مصاحبي ضعيف أو إعلال
ويستفاد مما سبق في جمعي الفعلة الأولى والثالث أن الفاصل بين
مفرديهما بعد الاشتراك في كونه اسما رباعيا ثالثه مدة إنما هو التذكير
والتأنيث، فالمؤنث قياسه أفعل والمذكر أفعله للعرق بينهما، فإن كان المفرد
ذا وجهين جاز فيه الجمعان قياسا على الاعتبارين، ولذا ففي الصبيان (واعلم أن
نحو سبيل وطريق ولسان وسلاح بما يذكر ويؤنث فإن اعتبر التذكير
قبل في جمع الفعلة أسبلة وأطربة والسنة وأسلحة وإن اعتبر التأنيث قبل
في جمع الفعلة أسبل وأطرق والسن وأسلح، والبعير يقع على الذكر والأنثى
سمع صرعتي بعيري فيقال على الأول أبرة وعلى الثاني أبعر، فارضى)
الرابع (فعله) ولا يقاس هذا الجمع في شيء من أوزان المفرد وإنما
حفظ في ستة أوزان: فَعَلَ نحو شيخ وجار وثور وقلاع وقَعَلَ نحو قتي
وولد وأخ وفَعَلَ نحو ثني «الثاني في السيادة»، وفَعَالَ نحو غزال وفُعَالَ نحو
غلام وفَعِيل نحو صبي ونحصى فتقول في جمعها: شَيْخَةٌ إلخ قال تعالى
(إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ، فَاِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ، كَسْرَابٌ بَقِيعةٌ) ولعدم القياس فيه
قال ابن السراج إنه اسم جمع ولهذا رد الناظم عليه فقال:
فَعَلَ لِحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرًا وَفَعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يَدْرِي
إلا أنه كان الأوفق في النظم تقديم عَجَزَ الْبَيْتِ عَلَى صَدْرِهِ لتصل جموع
الفعلة فأن فُعَلًا أول جموع الكثرة وليس ثمة ضرورة إلى ذكره قبل فَعْلَةٍ.
أبنية جموع الكثرة
سلف أنها ثلاثة وعشرون: ستة عشر لغير متبهي الجموع والباقي لها.

الأول - (فُعْل) وقد ذكر في الشطر الأول من البيت الماضي، وينقاس في نوعين : أفعل ومؤنثه فعلاء سواء أكانا متقابلين بأن كان أفعل للذكر وفعلاء للمؤنث كآحر وحمراء أو افردا لمانع خلقى كأدر ورتقاء، فإن كانا منفردين لمانع الاستعمال خاصة نحو آلى وعجزاء في أشهر اللغات ففي قياسية هذا الجمع خلاف والمشهور اعتبار القياسية، فعلى ما تقدم يقال في جمع أصم وأبكم وأعمى وأسود وبيضاء وحمراء وحوراء وعيناء : صم إلى آخره قال تعالى « صم بكم عمى » ومن الجبال جدد يرض وحر مختلف ألوانها وغرايب سود ، وحور عين « وقد مضت في الصفة المشبهة أمثلة كثيرة للتوعين وما يتعلق بهما قياساً وتقابلاً وافراداً ، وإذا كانت عين هذا الجمع ياء وجب كسرها لسلامتها خوف انقلابها وإلوا للضمة وهي ثقيلة مع ثقل الجمع وذلك نحو عين السابعة ، ويجوز ضم عين هذا الجمع في الشعر بثلاثة شروط : صحة عينه ولامه وعدم تضعيفه ، وقد سمع هذا الجمع في غير النوعين السابقين - من ذلك بدنة وأسد ونفوق « الضفدعة الصياحة » وحاج وبازل وعائد قال تعالى « والبدن جعلناها » وقال الأعمش الواهب المائة الهيطان وعبدها عودا تزجى خطمها أطعها (١)

الثاني - (فُعْل) وينقاس في المفرد المستوفى شروطاً أربعة وهي أن

(١) الهجان كرام الإبل البيض، وإصافة العبد إليها لقيامه برعيها، وعودا حديثات التناج حال من الهجان ، وتزجى تسوق ، والبيت من شواهد سيبويه على عطف العبد على المائة مع عدم إصافته إلى ما فيه أل راجع ج ٩ ص ٩٤ ومن شواهد الرضى على أن صم المعروف باللام في التابع بجملة كالمعرف باللام راجع الحرارة شاهد ٢٩٤ ومن قصيدة تقدم منها بيت إلى هذا البيت في ص ١٧٤

يكون اسما رباعيا بمدة قبل لامه صحيح اللام سواء أكان بعد هذا مذكراً أم لا ومفتوح الفاء أم لا وصحيح العين أم لا ، إلا أنه إذا كانت المدة ألفاً اشترط فيه مع الشروط المذكورة ألا يكون مضاعفاً فيقال في جمع قذال وذراع وعمود وسيل وسرير ومصير وصحيفة ويخوان وسيال « شجر له شوك » ويعيان « حديدة الفدان » : قُذِلْ إلى آخره قال تعالى « فاسلكي سبل ربك » سرر مرفوعة ، في صحف مكرمة . ومتى تخلف أحد الشروط المذكورة فلا يقاس هذا الجمع فلا تجمع الصفة وشذ جمع صناع « المرأة المتقنة » ونذير وعوان ، نعم استثنا منها ما كانت على فعول بمعنى فاعل فجمعها قياسي نحو صبور وغفور ونحور قال طرفة .

ثم زادوا أنهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر^(١)

ولا غير الرباعي وشذ جمع سقف ورهن ونمر ، ولا الخالي من المد ولا معتل اللام ولا المضاعف مع كون المدة ألفاً وشذ جمع عنان ويحجاج « العظم الثابت عليه الحاجب » ووطاط « الضعيف » وقد حكموا بالندرة في جمع ما مدته ألف إذا كان مضموم الفاء نحو غراب وقراد وكراع « مستدق الساق من الغنم والبقر » - ويجوز تخفيفاً إسكان حين هذا الجمع إن كانت صحيحة أو ياء إلا أن الياء متى سكنت وجب قلب ضمة الفاء كسرة لما فات قريباً ، فإن كانت العين واوا وجب تسكينها لثقل الضمة على الواو في الجمع الثقيل ولا يستباح بقاؤها إلا في النظم ويمتنع التسكين في المضعف -

(١) يصفهم بالعمو وترك الفخر بذلك بعد وصفهم بالجرأة والإقدام قبل .

والبيت من شواهدهم في أبيه المبالغة على بقاء عملها بعد جمعها راجع سيويه ١٠٠

ص ٨٨ والمفصل والرضي راجع خزانة الأدب شاهد ١٠٧

وبالتأمل في جمع الاسم الرباعي ذي المد قبل الآخر يعلم أنه ينقاس على وزنين في جمع الفعلة للذكر منه وأفعُل للمؤنث ، أما في الكثرة فقد اطرَد على وزن واحد وهو فُعُل المذكور . وإليه يشير الناظم بقوله

وفُعُل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلا لا تعد

مالم يضاعف في الأسم ذوالآلف

الثالث (فُعَل) ويطرد في نوعين : الأول - فُعلة اسما كقربة ومدة

وزنية وزلعة والقطعة ، وسورة وقرة وصورة قال تعالى (زلفا من الليل ، عشر سور ، أحسن صوركم) فإن كان صفة فلا يجمع وشذ في بهمة الرجل الشجاع ، الثاني - فعلى أنى الأفضل نحو الكبرى والعليا قال تعالى (إنها لإحدى الكبر)

بمخلاف نحو حبل وشذ جمع رؤيا ، وقد سمع الجمع من غير النوعين المذكورين كجمع نوبة وقربة وتدرية وعدو ونفساء ونهضة ونخمة

الرابع (فَعَل) ويطرد في المفرد الذي هلى وزن فعلة اسما نحو كسرة

وفرية ولحية وحلية وحجة ويعة وشيعة قال تعالى (ثمانى حجج . صوامع وبيع ،

دينهم شيعة) فلا يجمع الصفة وشذ جمع صمعة الرجل الشجاع ، كما شذ جمع

ماليس على فعلة نحو ذكرى وقصعة وضبعة ومعدة وقامة وساجة وتارة

وعدو وحدأة ولثة - ولا يغيب عن ذهنك ما تقدم في المقصور القياسى أن

اختلاف هذين الجمعين فيما ينقاسان فيه تابع لاختلاف حركة العاء لمفرديهما

كسراً وضماً كما ترى ، وأن للمفرد لو ورد مكسور العاء ومضمومها صلح

الجمعان له كما في الأمثلة المذكورة ثمة ، وأن كلا من الجمعين قد شارك الآخر

فيما يخصه من بعض الأمثلة - هذا . وإلى الجمعين المذكورين يشير الناظم بقوله

. وفُعَل جمعاً لفُعلة عرف

ونحو كبرى ولعلّة يفعل وقد يحى جمعه على فَعَل
الخامس (فُعْلَة) وينقاس في الوزن الذى على وزن فاعل معتل اللام
للذكر العاقل نحو : ناح ورام وداع وعاف وعاد وبان وآس فتقول
في جمعها : نحاة إلى آخره قال القاسم بن حنبل المرى .

بناء مكارم وأساءة كلم دعاؤهم من الكلب الشفاء^(١)

فلا يجمع غير الوصف ، وشذ جمع باز ، ولا ما ليس على فاعل وشذ جمع
كفى ، ولا صحيح اللام وشذ جمع هادر ، الذى لا يعتد به ، ولا ما للتؤنث
نحو عادية ، ولا ما ليس للعاقل نحو أسد ضار .

السادس (فَعْلَة) وينقاس في الوصف المستوفى الشروط الخمسة الماضية
مع إبدال الصفة باعتلال اللام فقط نحو كامل وساحر وكافر وفاجر
وخازن فتقول في جمعها : كلمة إلى آخره قال تعالى (وجاء السحرة أولئك هم
الكفرة الفجرة . وقال لهم خزنتها) ، ومن هذا جولة وخولة جمعى
جائل ، ذاهب في الأرض ، وخائل متكبر ، إلا أن هذين الجمعين لم يعل
شدوذاً ، غير أنه يقل هذا الجمع في المضاعف قال ابن خالويه (ليس في كلام
العرب من المضاعف فاعل وفَعْلَة إلا شاب وشبهتو بار وبررقو عاقو عقة^(٢))
وشذ جمع ما ليس على فاعل كسيد وخيى ، وإلى هذين الجمعين أشار الباطم بقوله
في نحو رام ذو اطراد فَعْلَة وشاع نحو كامل وكمله

السابع : (فَعْلَى) وينقاس في فاعل بمعنى مفعول دال على هلاك كقتيل

(١) الكلم الجرح ، والكلب شبه جيون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب ،
ولا دواء له أنجح من شرب دم ملك ، والبيت في الحماسة (باب الأضياف والمديح)

(٢) راجع كتاب ليس ص ٧٠

أو توجع بجريح أو تشتت كأسير وحمل على فعل السابقة في القياس ما أشبهه في المعنى من أوزان ستة وهي : فعل كزمن وأفعل كأحق وفعل كيت وفاعل كهالك وفعل بمعنى فاعل كمرىض قال تعالى (وإن كنتم مرضى) وفعلان كسكران ورويان قال بشر بن أبي خازم الأسدي .

فأما تميم تميم بن مر فالفهم القوم روي نياماً^(١)

وما سوى ذلك يرجع إلى السماع كجمع كبس وإلى هذا أشار الناظم بقوله فعل لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به فن

- الثامن - فعلة ويكثر في فعل اسما صحيح اللام نحو قرط وجحر وخرج وكوز ودب ، بخلاف الصفة كحلو ومعتل اللام كعضو ، ويقال في غيره من فعل نحو غمر وجب ، وقع وفعل نحو فرد وحسل فيحفظ فيما كما يحفظ في غير ما بجمعهم ذكرا وهادرا ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله : لفعل اسما صح لاما فعلة والوضع في فعل وفعل قلله

- التاسع - فعل وينقاس في الوصف الذي على فاعل أو فاعلة صحيح اللام نحو صائم وصائمة . نخرج غير الوصف كحاجب العين وجائرة البيت ، وغير صحيح اللام كفاض ، ونذكر جمع خريدة وأعزل ،

- العاشر - فعّال وينقاس في الوصف الذي على فاعل فقط صحيح اللام ، ونذكر جمع فاعلة كصادة في قول القطامي :

(١) ألفام وجدتم ، وروي خراء النفس مستثقلون نوما أو شربوا الرائب فسكروا ، والبيت من شواهد أدب للكاتب على أن مادة روبة منها روي (باب المعرفة المسمون بالصفات وغيرها) ، ومن قصيدة قالها بعد يومى الناس والجفار تفخر بقومه على بني تميم وعامر ، مذكورة في مختارات شعراء العرب .

أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهن عنى غير صداد^(١)
 كما ندر الجمعان المذكوران في معتل اللام نحو سار وغاز قال تعالى
 (أو كانوا غزّى) وإلى هذين الجمعين أشار الناظم بقوله
 وفُعَلْ لِفَاعِلْ وفاعله وصفين نحو عادل وعاذله
 ومثله الفُعَالُ فيما ذُكِّرَا وذان في المثل لاما ندرا
 - الحادى عشر - فِعال وينقاس في ثلاثة عشر وزنا : الأول والثانى فَعْل وفَعْلَة
 اسمين نحو كعب وثوب ودلو وقصعة أو وصفين نحو : صعب وخدلة
 « بمتلثة الساقين والذراعين ، بشرط ألا تكون الفاء أو العين ياء وإلا
 فجمعهما على فِعال قليل نحو يعر « الجدى يربط في الزية ، وضيع وضبعة
 وقد سمع جمع عية « ما يضع الرجل فيها متاعه » - الثالث والرابع - فَعْل
 وفَعْلَة اسمين غير معتلى اللام ولا مضعفها بجمل ورقبة بخلاف بطل وقى وطلل ،
 وشذ طلال وحسان - الخامس والسادس - فَعْل وفَعْل اسمين نحو ذتب
 وريح ودهن ورمح بخلاف جلف وحلو - السابع والثامن - فَعِل بمعنى
 فاعل ومؤثته صحيحى اللام نحو ظريف وسينة وخيفة قال تعالى (بقرات
 سمان) بخلاف نحو جريح وبخلاف نحو غى ومؤثته - والخمسة الباقية فُعْلان
 ومؤثاته فُعْل وفُعْلانة كغضبان وغضبي ، وسيفان وسيفانة ، وفُعْلان
 ومؤثته كحصان وحصانة - وقد ألزموا هذا الجمع دون غيره من جموع
 التكسير لفعل ومؤثتها السابقين إذا كانا واوى العين صحيحى اللام ولم يرد
 ذلك إلا في ثلاث كلمات وهى : طويل وقويم « حسن القامة » وصوب

(١) من قصيدة يمدح بها رفر بن الحارث الكلابى وقد ذكرت مع شرحها ومبناها
 بالتفصيل في رغبة الأمل على الكامل ج ١ ص ١٩٦ وما بعدها .

« صائب » - وأما العريض فقد صار اسماً وقد أشار الناظم إلى هذا كله بقوله :

فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعالٌ لهما وَقُلٌّ فِيمَا عَيْنُهُ الياءُ مِنْهُمَا
وَقَعْلٌ أَيْضاً لَهُ فِعالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ
أَوْ يَكُ مَضْعُفًا وَمِثْلُ فَعْلٍ ذَوَاتَا وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلْ
وَفِي فَعِيلٍ وَصِفٍ فَاعِلٌ وَرَدَّ كَذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ أَيْضًا اطْرُدْ
وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ أَثْنِيهِ أَوْ عَلَى فَعْلَانَا
وَمِثْلُهُ فَعْلَانَةٌ وَالزَّمَهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَنِي

إلا أنه لا يؤخذ منه الاطراد في الخمسة الأخيرة لأن الشبوع لا يستلزمه مع أنه وافق على الاطراد في التسهيل ، وما يحفظ فيه هذا الجمع الوصف الذي على فاعل ومؤنثه نحو راع وقائم وآم قال تعالى (حتى يصدر الرعاء) فإذا هم قيام ، واجعلنا للتقين إماما) وعلى أفعل ومؤنثها نحو أعجف وعجفاء ، قال تعالى (سبع عجاف) وعلى فَعَالٍ كجواد قال تعالى (الصفات الجياد) ، وعلى فِعِلٍ كدير ، وعلى فِعْلَةٍ نحو حلة « مجاور مقيم » قال عبد المطلب :

لَا هُمْ إِنْ الْمَرْءَ بِمِــ نَعِ رَحْلُهُ قَامَنَعَ حَلَالِكُ^(١)

وكذلك يحفظ في الاسم الذي على فعول كحروف . وعلى فَعُلٍ نحو : سبع وعلى فَعِيلٍ نحو نمر ، وغير هذا مما يطول بنا سرده .

ولتعلم أن المعروف في الجموع إنما هو (فِعال) المذكور أما (فُعَلال) فالمعروف فيه أنه من أبنية المصادر والمفردات ، نعم قد ورد جمعاً نادراً في كلمات محصورة قالوا : رُبَّابٌ جمع رُبٍّ « الشاة حديثة التاج » وفرار

(١) أول كلمة قالها وهو آخذ بحلقة باب الكعبة يستنصر اقه على أبرهة رجله في حادث الفيل المعروف راجع سيرة ابن هشام .

جمع فرير « ولد الظبية » وتوأم جمع توأم ، وعُرام جمع عُرْم كعراق جمع
عرق وهما العظم أكل لحمه ، ورخال جمع رخل ، وظوار جمع ظُر وبساط
جمع بُسَط « الناقة المتروكة مع ولدها » وقد نظمها صدر الأفاضل بقوله :

ما سمعنا كلما غير ثمان هن جمع وهي في الوزن فُعَال

فُرْبَاب وفرار وتوأم وعرام وعراق ورخال

وظوار جمع ظُر وبساط جمع بُسَط هكذا فيما يقال ^(١)

- الثاني عشر - فُعول وينقاس في أربعة أوزان : الأول فُعِل اسمها نحو

كبد ونفذ ونمر وهذا الجمع كاللزام لهذا الوزن في الكثرة ، أما في القلة

فقياسه أفعال وجاء نادرا جمعه في الكثرة على فُعِل نحو غر ، فلم يعمضي أن

لنمر جميعين قياسيين وهما : أنمر ونمر ، وسماعين هما : غمار وغر - والثلاثة

الباقية الاسم الثلاثي الساكن العين : مفتوح الفاء وليست عينه واو أو نحو

كعب وشذ جمع فوج وقوم ، ومكسور هاء نحو : ضرس ولص ، ومضموها

بشروط ثلاثة : ألا تكون عينه واو أو لا لامه ياء ولا مضعفا نحو جند ويرد ،

نخرج نحو حوت ومُدَى « مكيال » وخف ، ويحفظ في فُعِل نحو شجن وندب

« الخطر » وذكروا طلل ، وسمع في جمع شاهد وبدره وإلى هذا أشار الناظم بقوله

وبفُعول فُعِل نحو كبد يخص غالباً كذاك يطرده

في فُعِل اسماء مطلق الفاعل له

(١) هذا المحصر اقتصر على المشهور منها راجع شرح القاموس للعراقى (رخل)

والشهاب على درة النواصير في الوهم ٨٤ ، والمزهر النوع الأربعين ضوابط

واستثناءات في الأبنية وغيرها ، وحاشية يس على التصريح الجمع الحادى عشر من

أبنية الكثرة فقال ، والألوسى في تفسير قوله تعالى (حتى يصدر الرعاء) - والصحيح

أن فصلا من أسماء المجموع لا المجموع كما ستعرف عند الفرق بين الجمع واسمه في الحاشية

غير أنه يؤخذ منه أنه مطرد في فَعَلَ أيضا والصحيح ما تقدم .
 - الثالث عشر - فَعْلَان وينقاس في أربعة أوزان من الأسماء (الاول) فَعَلَ
 كصرد وسبق الكلام في جموع القلة عليه (الثاني) فُعَال كغراب (الثالث) فُعَل
 واوى العين كحوت ونون وعود (الرابع) فَعَلَ ولوى العين أيضا كقاع
 وساج ونار وخال وجار - ويقل في غير هذه الأوزان فقد سمع من الأسماء
 في نحو غزال وخروف وظليم وحائط ونسوة وولد ، وفي صنو ونظائر
 وقد جمعها ابن مالك في قوله :

للجسل والخيرص في التكسير فَعْلَان وهكذا قل خشفان وخيطان
 ريثد وشقد وشيخ هكذا جمعت ومثل ذلك صنوان وقنوان (١)
 ولا يخفى أن الجمع لهذه الكلمات يوافق مثناها صورة لكنتها يختلفان في الإعراب
 والتوين كما لا يخفى - ومن الصفات في نحو شجاع وشيخ وأخ ، وإلى الأنواع
 القياسية خلا الأول الذي سبق الكلام عليه في القلة أشار الناظم بقوله :

..... وللأفعال فَعْلَان حصل

وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاها وقل في غيرها

غير أن التعبير بالشيوع لا يوافق الواقع على الصحيح كما تقدم .
 - الرابع عشر - فَعْلَان وينقاس في ثلاثة أوزان من الاسم وهي : فَعَلَ
 كظهر وبطن وفعل صحيح العين كذكر وجمل وفعل كرهيف وكثيب
 ومصير ، بخلاف الصفة في الثلاثة كضخم وبطل وجميل ، وبخلاف معتل العين
 من فَعَلَ كقود ، ويحفظ هذا الجمع في فاعل وصفا نحو راكب وفارس

(١) الجسل ولد الضب ، والخيرص ستان الرمح ، والخشف المرال ، والحبط قطع
 النعام والريثد المثل ، والشقد ولد الخرباء ، والشيخ ببت ، والصنو المثل ، والقنو الكباش

وأفعل فعلاء كأسود وأبيض وأعمى - وإلى هذا الجمع أشار الناظم بقوله :

وفعللا اسما وفعللا وفعلل غير معل العين فُعْلان شمل

- الخامس عشر - فُعْلَاء وينقاس في المرد المستوفى شروطا ثمانية

وهي : أن يكون على فعيل وصفا لمذكر عاقل غير مضاعف ولا معتل اللام

دالا على سجية مدح أو ذم وبمعنى اسم الفاعل سواء أكان اسم الفاعل على

زنة فاعل نحو كريم وبخيل قال الله تعالى (حنفاء لله ، رحماء بينهم) ويستثنى

من ذلك صغير وصبيح وسمين وطويل فأنها جمعت على فعال ، أو كان على

وزن مُفعِل كسميع ، أو على مفاعل كخليط قال تعالى (وإن كثيرا من الخططاء)

وقد فات أمثلة لهذه الأنواع الثلاثة في اسم الفاعل وأبينة المبالغة .

نخرج ما ليس على فعيل بأن كان على زنة فاعل فلا يقاس وقد ورد قليلا

قال ابن خالويه (ليس في كلام العرب فاعل وجمعه فعلاء إلا شاعر وشعراء

وإنما جاز أن يجمع شاعر على شعراء وفعلاء جمع فعيل لا فاعل لأن من

العرب من يقول شعر الرجل إذا قال شعراً كما يقال شعر ، ومن قال شعر

فالقياص أن يجيء الوصف على فعيل فتجنبوا ذلك لئلا يلتبس بشعر

ثم أتوا بالجمع على ذلك الأصل ، وهذا دقيق جداً فاعرفه لاني ما أعلم أنه

استخرجه أحد ، وعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء ، وأما علماء فليس جمعاً

لعالم ولكنهم قالوا رجل عالم وعليم وعلامة فعلاء جمع عليم ^(١)

أو كان على فعال كشجاع وبعضهم رأى القياس فيه أوفعال كجبان أو فعل

كسمح ، أو فعول كودود ورسول - وما ليس وصفاً كنصيب ، وما لمؤنث

كشريفة قال الرضي (وجاء فيه حرفان فقط على فعلاء نحو : نسوة قهراء وسفهاء) ^(٢)

(١) راجع كتاب ليس ص ٧٠ (٢) شرحه على الشافية جمع التكسير للصفة

وما ليس لعامل نحو مكان فسيح ، وما كان مضاعفاً كشديد ، أو معتل
اللام كغنى ، وشذ تقواء وسخواء وسرواء ، وما لا يدل على مجية ، وما ليس
بمعنى اسم الفاعل كحريج وشذ قتلاء وأسراء وسجاء وجلباء ودفناء .

السادس عشر - أفعلاء وينوب قياساً عن فُعلاء في المضاعف والمعتل
اللام من فعل المتقدمة كشديد وغنى قال تعالى (أشداه على الكفار ، أغنياء
من التعفف) ، فلو كان المفرد مما ورد في لامة الوجهان : تحقيق الهمزة وتخفيفها
نحو النبي فأن الجمع ينقاسان فيه على حسب الاستعمالين قال تعالى (إذ جعل
فيكم أنبياء) وقال العباس بن مرداس السلي

يا خاتم النبأ إنك مرسل بالحق كل هدى السيل هذا ك^(١)

وشذ جمع نصيب لأنه اسم ، وصديق وهين لعدم التضعيف والإعلال ،
وظنين لأنه بمعنى اسم المفعول ، وإلى هذين الجمعين أشار الناظم بقوله
ولكريم وبخييل فُعلاء كذا لما ضاهاهما قد جعلاً
وناب عنه أفعلاء في المثل لاما ومضعف وغير ذلك قل

ومن هنا يبدأ الكلام على صيغ منتهى الجمع مضافة إلى ما سبق ، وينبغي
قبل الكلام عليها أن تلفت نظرنا إلى أن المميز لها إجمالاً عن الجمع السالفة
وجود ألف الجمع فيها مسوقة بحرفين ومشقوقة بحرفين أو ثلاثة ، سواء
أكانت مفتوحة الأول مطلقاً أم مضمومة ولا تكون إلا معتلة اللام نحو
أسارى وقدامى ، وسواء أكانت مجردة من التاء أم محتومة بها نحو ملائكة
نعم إن النحوي إذا ذكر صيغ منتهى الجمع فيها لا ينصرف فإنه يقصد بها

(١) البيت من شواهد سيويه ج ٢ ص ١٢٦ والمبرد في الكامل ج ٦ ص ١٢٥

وهو من قصيدة قلها للنبي ﷺ يوم حنين راجع سيرة ابن هشام

الممنوعة من الصرف للصيغة المخصوصة عنده فيخرج منها مضموم الأول وإن كان ممنوعاً من الصرف لألف التأنيث المقصورة ، والمختوم بالتاء لأنه مصروف ، فاصطلاح النحوي أنخص من الصرفي ، على أننا سنقتصر على سبع من الصيغ وترك (فعالي) تبعاً لابن مالك وهاك يانها :

- السابع عشر - فواعل وينقاس في سبعة أنواع وهي : اسم على فوعل بكوهر ومثله المختوم بالتاء كصومعة أو على فاعل كطابع أو فاعلاء كقاصعاء أو فاعل نحو كاهل ، ووصف على فاعل لمؤنث لا تدخله تاء الفرق كخائض ولمذكر غير عاقل كصاهل ، ولفظ على وزن فاعلة اسماً نحو ناصية وصاهقة قال تعالى (ويرسل الصواعق ، يؤخذ بالنواصي) ومن ذلك حوائج جمع حاجة مخفف حائجة ولهم كلام آخر في هذا الجمع ^(١)

أوصفة نحو : قاعدة وخالفة وصافة قال تعالى (والقواعد من السماء ، مع الخوالف ، عليها صواف) وشذ جمع فاعل صفة للذكر العاقل كنواكس في قول الفرزدق

ولإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار ^(٢)

(١) راجع ألفاظ ابن السكيت باب الحوائج والدرة الوم ٤٥ والأشياء (المن السابع) والتكامل مع الرغبة ج ٣ ص ١٤٥ والمواهب اللطيفة ج ١ ص ٢٠٤ وما بعدها .

(٢) خضع روى بضم الصاد جمع خضوع مبالغة خاضع أى متواضع ، وبسكونها جمع أخضع أى في عنقه نطاً من خلقة . والبيت من شواهد سيبويه ج ٢ ص ٢٠٧ وشرح ابن يعيش ج ٥ ص ٥٦ والرضى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٧٤ وقد روى نواكس جمع سلامة لجمع التكسير ، وبه استشهد الرضى على الكافية ، راجع الحزانة شاهد ٣٠ والبيت من نصيدة يمدح بها آل المهلب ويخص من بينهم يزيد

قال المبرد (وفي هذا البيت شيء يستعطفه النحويون وهو أنهم لا يجمعون ما كان من فاعل نعتاً على فواعل لتلا يلتبس بالموث، لا يقولون ضارب وضارب وقاتل وقاتل لقواتل لأنهم يقولون في جمع ضاربة ضوارب وقاتلة قواتل، ولم يأت ذلك إلا في حرفين أحدهما في جمع فارس فوارس لأن هذا مما لا يستعمل في النساء فأمنوا الالتباس، ويقولون في المثل هو مالك في الموالك فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال لأنه مثل، فلما احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله فقال نواكس الأبصار ولا يكون مثل هذا أبداً إلا في ضرورة) (١)

لكن البغدادي تعقب هذا المحصر في خزنة الأدب (٢)

وإلى هذا الجمع وما ينقاس فيه وما ورد شاذاً أشار ابن مالك بقوله :

فواعل لفوعل وفاعل وفاعل مع نحو كاهل

وحائض وصاهل وفايله وشذ في الفارس مع مائه

الثامن عشر (فعائل) وينقاس في كل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره سواء أكان مفتوح الفاء أم لا ومدته ألفاً أم لا وختم بالتاء أم لا ، فالمقرون بالتاء خمسة وهي : فعالة مثلثة الفاء نحو صحابة ورسالة وكُناسة ، وفعولة كحلوبة ، وفعيلة كشرفة قال تعالى (وحلائل أبنائكم) - غير أنهم قد استغنوا عن هذا الجمع في بعض كلمات على فعيلة قال الرضي على الشافية (وقد يستغنى عن فعائل بفعال كصغار وكبار وسهان في صغيرة وكبيرة وسمينة ولم يقولوا نسوة كبار وصغار وسهائن) وقد تقدم قريباً في فعلاء أنهم استغنوا عنه أيضاً بفعال في جمع صغير وصحيح وسمين - والحالي من التاء

(١) السكامل ج ٤ ص ١٨٩ ونقل في العقد الفريد في لياقوة في العلم والأدب

(باب نوادر من النحو)

(٢) فزاد تسع كلمات فالمسحوع جمعه على فواعل إحدى عشرة كلمة راجع شاهد ٣٠

م ٨ - نصريف الأسماء

خمسة أيضاً : فعال مثلث الفاء مفتوحها نحو شمال «الريح» ومكسورها
شمال «الطبيعة أو مقابل اليمين» ومضموها عُنُقَاب ، وفعل كعجوز، وفعل
كسعيد «علم امرأة» ، فذلك عشرة كلمة ، فلا يجمع الثلاثي وشذ جمع حُرّة
وحُرّة وحنّة «رطوبة حمراء شديدة الحلاوة» ، ولا المذكر وشذ جمع دليل
ونظير ووحيد «فناء البيت» وجزور ، وإلى هذا الجمع أشار الناظم بقوله :
وبفعائل اجمعن فعّاله وشبه ذا تاء او مُزّآله

التاسع عشر (فعالي) وينقاس في خمسة أوزان فعلاة كومة «الفلاة»
وفعلاة كسعلاة ، وفعلية كبرية «ما يتعلق بأصول الشعر مثل النخالة»
وفعلوة كعرقوة . وما حذف أول زائديه من نحو حَبَنطلى وقلنسوة
العشرون (فعالي) وينقاس في ثلاثة أوصاف فعلان وفعل وفعل محو
سكران وسكري وحبل ، ويشترك هذا الجمع مع سابقه في نوعين وهما فعلاء
اسما أو صفة لا مذكر لها نحو صحراء وعذراء وفعل اسما كدعوى ، وسُمِعا
في ذي الألف المنقلبة نحو مدري . وهذا تين أن الأول ينقاس في سبعة
والثاني في خمسة فالنسبة بينهما العموم والخصوص الوجهي ، على أن الجمع
الثاني يراه العلماء متفرعا عن الأول قال الرضي (والدليل على أن ألف فعالي
في الأصل ياء أنا لو سمينا بحبالي وصغرناه لم تفعل به ما فعلنا بحباري وذلك
أنا جوزنا هناك حُبَيْرِي وحُبَيْرَا كما بين في التصغير بل يجب هنا أن تقول
حُبَيْل بحذف الألف المتوسطة كما تقول في تصغير جوار ومساجد
عليين جوِير ومسِجد) ^(١) . وما يجب ملاحظته أن القياسية لبعض الأنواع
المذكورة كثير فيها الخلاف بينهم ، وإلى بعض ما يتعلق بالجمعين أشار الناظم بقوله
(١) شرحه على الشافية جمع التكسير لما آخره ألف التانيث وهذا ملخص ابن يعيش

وبالفعالي والفعالي جمعاً صحراء والعنراء والقيس أتبعاً
الحادي والعشرون (فعالي) وينقاس في كل اسم ثلاثي ساكن الوسط
آخره ياء مشددة مزيده لغير النسب المتجدد بأن لا تكون للنسب أصلاً
ككرمي وكركي وقمرى وتردى ونوق أول النسب المنسب كبختى ومهرى
(وذلك أن المهرى في الأصل المنسوب إلى مهرة بن حيدان ثم كثر
الاستعمال حتى صار اسماً للنجيب من الإبل) . فخرج متحرك الوسط نحو عري ،
ومانسبه متجدد نحو تركي ومصري . وعلامة ياء النسب المتجدد دلالة اللفظ
بعد حذفها على معنى مشعور به قبل وهو المنسوب إليه ، وأما التي لغيره
فيختل اللفظ بسقوطها ويصير مما لا معنى له ، وقد ورد هذا الجمع لنحو
صحراء على مقتضى الأصل في الشعر قال الوليد بن يزيد بن عبد الملك
لقد أغدو على أشقر يفتال الصحارياً^(١)

قال الرضى في مبحث جمع التكسير (والأكثر أن يحذف الياء الأولى
لاستثقال الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى ولا سيما إذا لم تكن في الواحد
حتى تحتل في الجمع للطابقة كما في كرسى وكراسى ... فيبقى إذن صحار بجوار
سواء في جميع أحوالها ، والأولى بعد الانتقال إلى هذا الحال الانتقال إلى
درجة ثالثة وهي قلب الياء ألفاً لصيرورته كدعاًو بسقوط المد الذي كان
قبل ألف التانيث فنقول صحارى وعذارى وصلا فى ... وقد ألحق ياب
صحارى وإن لم يكن في المفرد ألف التانيث لفظان وهما : بخاتى ومهارى
فجوز فيهما الأوجه الثلاثة والتشديد أولى ولا يقاس عليهما)

(١) يفتال يقطعها بسرعة والبيت من شواهد شرح المفصل جده ص ٨٠ والرضى على
الكافية راجع الخزانة ٥٥٢ والثافية راجع الشواهد رقم ١٠ وذكروا في القاموس (الصحراء)

ومن هذا الكلام ظهرت الصلة بين الجموع الثلاثة على وجه تفرع بعضها عن الآخر ، وإلى هذا الجمع أشار الناظم بقوله :

واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد كالكرسى تتبع العرب

الثاني والعشرون (فعائل) وينقاس فيما زادت أصوله على ثلاثة فيشمل الرباعي والخماسي مجردين ومزيداً فيهما هذه أنواع أربعة لا يجمع إلا على فعائل ، فهي عما ناب فيها جمع الكثرة عن القلة وضعا ، الأول الرباعي المجرد كجعفر ، الثاني الخماسي المجرد كسفرجل ويجب في جمعه حذف خامسه لتأني صيغة الجمع نعم إذا كان رابع الحروف مشبها للزائد إما بكونه بلفظه كنون تخدرتق ، العنكبوت ، أو بكونه من مخرجه كدال فرزدق لأنها من مخرج التاء فأن سيبريه يحيز حذفه دون الخامس لكن على ضعف ما لم يكن الحرف الخامس مشبها للزائد أيضاً بأحد الوجهين المذكورين نحو قذعمل وإلا تعين حذفه ، الثالث الرماعي المزيدي سواء كانت زيادته بحرف كدحرج أم بحرفين كمدحرج أم بثلاثة كاحرنجام ويجب في جمعه حذف الزيادة مطلقاً إلا إذا كانت لنا قبل الآخر فأنها تثبت ثم إن كانت ياء سلت نحو قنديل وغرنيق وإلا قلبت ياء نحو عصفور وفردوس وسرداح ويصير الجمع على فعائل ، فأن لم تكن لنا فأنها تحذف نحو كنهوَر وهبيخ ، الرابع الخماسي المزيدي نحو قبعثري وخندريس يجب حذف زائده فوق حذف خامسه على ما عرفت في مجردة - وبما يجب معرفته أن جمع الخماسي بنوعيه مستكره والشأن فيه جمع السلامة .

الثالث والعشرون (شبه فعائل) في العدد والهيئة وإن خالفه في الوزن التصريف كفاعل وأفاعل وفاعل وهكذا ، وينقاس في مزيد الثلاثي غير ماضى

ذكره في جموع الكثرة قبل صيغ متهى الجموع : من باب أحمر وحمر، وكبرى وقائم ورام وذراع وقضيب وجفنة إلى آخره ، ففي ماعدا هذا يجمع قياساً على شبه فعالل لافرق بين ما زيادته واحدة كمسجد وصيرف وجوهر وعلقى أم اثنتين كنطلق وإملاء - أم ثلاثة كمستخرج أم أربعة كاستخراج ، وسواء أكانت للإلحاق كصيرف أم لا - وبهذا استبان أن صيغ متهى الجموع الخمسة السابقة على (فعالل) مندجة حقيقة في شبه فعالل وإنما أفردت بالذكر لاختصاص أوزانها بأنواع مفرداتها الخاصة مع أنها من مزيد الثلاثى ، فكان الغرض بذكر شبه فعالل تدارك ما بقى من مزيد الثلاثى وإدخاله تحت جمع عام هو شبه فعالل ، فمأراه من الأحكام الآتية قدر مشترك بين كل ما يصدق عليه اسم هذا الجمع - وعلى هذا فاعلم أن الزيادة الواحدة تبقى كمسجد ومساجد وما فوقها إن لم يحتل بوجودها بناء الجمع على شبه فعالل وفعالل بقيت وإلا حذفت ، فبقى الزيادتان في نحو تحيزوم « الصدر » قال على كرم الله وجهه .

(أشدد) حيازيمك للموت فأن الموت لا قبكا^(١)

وتحذف واحدة من نحو منطلق وألندد «شديد الخصومة» وحيزبون «عجوز» وحنطى واثنتان من نحو مستدع واستخراج (علما) إذ لا عبرة بهمزة الوصل ، وإيثار بعض الزائد بالبقاء وحذف البعض الآخر راجع إلى الموازنة بينها فأما أن يكون للبعض مزية على البعض الآخر أو لا فهذاان قسمان : القسم الأول : ما للبعض فيه مزية على البعض وتلك المزية إما من جهة المعنى واللفظ أو من جهة اللفظ فقط ، (فالمزية) من الجهتين لمثل الميم على النون

(١) قال البيت وسده آخر لما أتى له ما بين ملجم وقد عرف عنه نية المدر به ، قال

المبرد (والشعر إنما يصح بأن تحذف أشدد) راجع الكامل مع الرغبة ج ٧ ص ١٢٨

في نحو منطلق وعلى السين والتاء في مستدع فتبقى الميم ويحذف ما عداها
 للزيتين : المعنوية وهي دلالتها على معنى المشتق واللفظية وهي الصدارة ،
 ولمثل همزة القطع والياء على الون في الدد ويلندد ، شديد المتصومة ،
 فالمعنوية دلالتها على معنى في مثل هذا الموقع واللفظية الصدارة ،
 (والمزية) من الجهة اللفظية على وجهين : إما بأن بقاءه وحذف الآخر تأتي
 معه صيغة الجمع دون حذفه الذي لا يتأتى معه صيغة الجمع إلا مع إضاعة
 الثاني وذلك كالواو في حيزون وعبطموس ، فبعد حذف الياء تقلب الواو
 ياء كواو عصفور ويقال حزاين بخلاف حذف الواو فإنه محرج إلى أن
 تحذف الياء وتقول حزاين إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أو سطها
 ساكن إلا وهو معتل . وإما بأن بقاءه دون الآخر يؤدي إلى الظير كالتاء
 في استخراج دون السين فإن تخارج كئائل دون سحارج التي لا مثيل لها
 القسم الثاني : وهو ما تكافأت فيه الزيادتان كالون والالف في سرندي
 وما ذكر معه سابقاً في ألف الإلحاق المتصورة الخامسة من أمثلة كثيرة
 لأنهما زيدتا لإلحاق الثلاثي بالخماسي فلا فضل لأحدهما على الآخر . فالحذف
 بخير بين أن يحذف النون فتقلب الالف ياء ويقول سرايد وعلااد أو الالف
 فيقول سرايد وعلااد ، وإلى الجمع السابقين أشار بن مالك بقوله

وبعائل وشبه انطقا	في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى
من غير ما مضى ومن خماسي	جرد الآخر انه بالقياس
والرابع الشيء بالمزيد قد	يحذف دون ما به ما هم العدد
وزائد العادي الرباعي احذفهما	لم يك لنا اثره اللذ خما
والسين والتاء من كستدع ازل	إذ بينا الجمع بقامها محل

والميم أولى من سواء بالبقا والهمز والياء مثله إن سبقا
والياء لا الواو احذف إن جمعت ما كحيزون فهو حكم حتما
وغيروا في زائدي سرندي وكل ما ضاهاه كالغندي
ولعل من المستحسن أن نذكر تعلية لابن قاسم يتضح منها إجمالا
مأخذ ما فصلناه في الجمع من الآلفية قال (اعلم أن قول المصنف وبفعال إلخ
يشمل الرباعي فأكثر مزيداً أو غيره ولكن الرباعي لا يحتاج في جمعه
على ذلك إلى حذف شيء منه فلم يخصه المصنف بزيادة يان ، ولما احتاج الخماسي
المجرد إلى الحذف بينه بقوله ومن خماسي إلى آخر اليتين ، ثم ذكر حكم رباعي
الأصول وخماسيها المزيد فيهما بقوله وزائد العادي إلخ ، ثم ذكر حكم الحذف
في الثلاثي المزيد بقوله والسين والتاء إلخ لكنه نه على قاعدة عامة فيه
وفي غيره بقوله إذ بينا الجمع إلخ ، فأفاد أنه يحذف كل ما أخل بصيغة الجمع
من الثلاثي المزيد وغيره ، ثم بين ما هو الأول بالحذف بقوله والميم أولى إلخ)
خاتمة في مسائل تتعلق بالجمع

الأولى - يحوز في صيغ متبى الجموع التعويض بياء قبل آخرها عن
المحذوف من حروف المفرد فيها لأجل صيغتها على ما تبين سابقا ، سواء
أكان المحذوف أصلا بأن كان المفرد خماسي الأصول كسفر جل فتقول سفاريح ،
أم زائدا بأن كان ثلاثيا مزيدا كنطلق ومستدع فتقول مطاليق ومداعي ،
أم أصلا ومزيدا بأن كان خماسي الأصول مزيدا فيه كقبحرى فتقول
قباعيث ، ومحل جواز التعويض بالياء ما لم يكن محلها مشغولا بياء أخرى
تقتضيها صيغة الجمع إما لأنها كانت موجودة بذاتها في المفرد كاهجيرى
ولغيزى فتقول أهاجير ولغايز ، وإما لأنها قلبت عن ألف المفرد نحو

أحرّجهم فتقول حراجيم أو واوء نحو خيتوم فتقول ختاير
الثانية - أجاز الكوفيون في صيغ متبى الجموع زيادة الياء قبل الطرف
في مفاعل كما أجازوا حذفها من مفاعل قياساً في الأمرين فقرأ استدلالاً على
الأول بقوله تعالى (ولو ألقى معاذيره) وعلى الثاني بقوله تعالى (وعنده مفاتيح)
ويمنع البصريون الأمرين إلا في الضرورة فيقولون المعاذير جمع معذار ،
والمفاتيح جمع مفتاح ، ووافق ابن مالك في التسهيل الكوفيين إلا أنه استثنى
من النوع الأول فواعل في الأوصاف.

الثالثة - قد وقع الشذوذ في الجموع كثيراً لمخالفتها الأقيسة وأكثره
في الثلاثي كما سلف على غرار ما تقدم في المصادر - ولتذكر لك هنا بعض
أمثلة أخرى من الشاذ تقرر معها ما ينبغي أن يكون قياساً دونها لتعرف ذلك
في غيرها مما يماثلها ، فمن ذلك أراهط في جمع رهط كقول سعد بن مالك البكري
يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا^(١)

والقياس أرهط ورهوط ، وأهال وليال في جمع أهل وليلة إذ حق
مفردهما أن يكون أهلة وليلة ، وأباطيل في جمع باطل لأن مفردة القياس
إبطيل ، وأعاريض في جمع عروض آخر تفعيلة من الشطر الأول ، لأن
مفردة القياس إعراضة لو إعرضة أو أعروضة ، وأكارع في جمع كراع
ومفردة القياس أكرع ، وأحاديث ومحاسن ومشابه ومذاكير في جمع
حديث وحسن وشبه وذكر ، ومفرداتها القياسية أحذوثة ومحسن ومشبه

(١) وضعت أراهط استقظتهم فلم يكن لهم ذكر شرف في هذه الحرب فالكلام على
تقدير مضاف أي ذكر ، فاستراحوا أي من مكابحتها كالنساء ، والبيت من شواهد
شرح المفصل ج ٥ ص ٧٧ وهو من قصيدة يمرض فيها بالحرث بن عباد البكري
لا تجنب حرب البسوس في الحملة (باب الحماسة)

ومذكور أو مذكور، وغير ذلك مما كثر جدا وكان من الأسباب الحاملة بعضهم لجعل الجمع من مباحث اللغة، وقد اختلف العلماء في شخص المفرد لهذه الجموع فالجمهور على أنه المنطوق به والجمع على غير القياس، وذهب سيويه إلى أنه المهمل وقد استغنى بجمعه القياسي عن جمع المنطوق به، وقال ابن جني إنه المنطوق به لكن بعد تحويله إلى صورة يجعله مفرداً قياسياً للجمع الوارد، والحق في هذا الخلاف بجانب الجمهور على أن هذا الخلاف لم يجعل بطلان وكل هذا في الجموع التي وجد واحد من لفظها لا يطابقها قياساً، فإن هناك جموعاً أخرى لم يوجد من مادتها مفرد. ألبتة، وذلك نحو نسوة ونحو عبايد وعبايد « الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه » فلك الجموع لا خلاف بينهم في أن واحداً مقدر وأنه يكون عند التقدير على حسب القياس، وقد ذكر أمثلة كثيرة السيوطي في المزهري^(١)

الرابعة - لا يجمع قياساً جمع تكسير اسم الفاعل والمفعول المبدوءان بالميم الزائدة لمشابهتهما الفعل لفظاً ومعنى فبأيهما التصحيح. وقد جاء قليلاً التفسير في اسم المفعول الثلاثي نحو ميمون وملعون ومكسور ومشوم، قال الأخوص اليربوعي مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها^(٢)

وقالوا أيضاً في (مُفْعِل) المذكر نحو مفطر مفاطير، وفي (مُفْعَل) نحو منكر مناكير فالنموا زيادة الياء فيهما للتنبيه على أن تكسيراها خلاف الأصل -

(١) راجع النوع الأربعين ضوابط واستثناءات إلخ (المجموع ولا يعرف لها واحد)

(٢) البيت في ذم بني دارم لقتال بينهم وبين بني يربوع وهو من شواهد شرح

المفصل ج ٥ ص ٩٨ ومن شواهد النحاة على الجر بالتوم في ناعب كما في سيويه

ج ١ ص ١٥٤ ، ٤١٨ وشرح المفصل ج ٧ ص ٥٧ والرضي على الكافية راجع

الحزاة شاهد ٢٧٨ والمضى الباب الرابع أقسام العطف (العطف على التوم)

أما (مُفْعِل) المختص بالثؤنث فقلبة مجردة عن التاء التزموا تكسيرة نحو مريض
وخلية مشدن « استغنى عنها ولدها » وجوزوا في جمعه زيادة الياء لتكون
عوضاً عن الهاء المقدرة وقد استعمل الوجهين في جمع مطلق أبو ذؤيب الهذلي
وإن حديثاً منك لو تبدلته جنى النحل في ألبان عوذ مطلق
مطلق أبكار حديث يتاجها تشاب بماء مثل ماء المفاصل^(١)
الخامسة - في الفرق بين الجمع واسم الجنس الجمعي ،
وذلك للاشتراك بينهما في الدلالة على ثلاثة فأكثر وإن كان ذلك في الجمع
واسمه بحسب الوضع وفي اسم الجنس الجمعي بحسب الاستعمال - وقل
التفرقة بينهما ينبغي أن نعرف كل واحد منها ونذكر طرفاً عنه

فأجمع هو ما دل على ثلاثة فأكثر وضعاً والغالب فيه وجود مفرد له
من مادته وربما لا يكون على ما تقدم تفصيله . واسم الجمع ما دل كذلك
إلا أن الغالب فيه العكس - فمن الغالب قوم ورهط ونهر وإبل وغنم وطائفة
وجاعة وأسماء العدد ، ومن القليل ركب ورجل « جاعة الراجلين » وصحب
وشرب وطلب وشهد وسفر وضأن وجامل « القطيع من الإبل » وناقر
« جاعة البقر » . واسم الجنس الجمعي ما وضع للماهبة صالحاً للقليل والكثير
ويفرق بينه وبين مفردة عند قصد التصيص على الوحدة بالياء قليلاً كوحش

(١) جنى النحل عمله ، والموذ جمع عاذ وهو الحديثة التاج ، ومطلق معها
أطفالها ، وأبكار جمع بكر وضمت بطناً واحداً ، وجملة تشاب صفة لألبان ،
والمفاصل الحجارة الصلبة المتراففة والمعنى أن حلاوة حديثك لو تفضلت حلاوة
العسل في اللبن الشهي للشرب بالماء العائى ، والبيت الأول من شواهد الرضى راجع
شرح الشواهد رقم ٧٧

ووحشى وزنج وزنجى ، وبالثاء سمما في المصنوعات وغالباً في المخلوقات
وقياماً في المصادر ، وربما عكس الأمر في الثاء فتلحق الجنس دون الواحد ،
وقد مضى تفصيل هذا مع التمثيل في آخر الكلام على المؤنث بالثاء -
ذلك هو الشأن في اسم الجنس الجمعى وقد يعرض له في الاستعمال ما يوجب
إطلاقه على معنى الجمع كالكليم والأكم المواضع المرتفعة ، إلا أن هذا قليل -
وإذا تمهد هذا فهناك الفرق بين الثلاثة عند جمهور البصريين

الفرق بين الجمع واسم الجمع مع اشتراكهما في المعنى بحسب الوضع
أن للجمع صيغاً معدودة واسم الجمع يرد على خلافها لأنه مفرد لفظاً .
ثم ما كان من أسماء الجموع معدوم المفرد من مادته فأمره واضح ، وما كان منها له
واحد من لفظه فليس يجمع أيضاً لأمر ثلاثة : الأول تصغيره على لفظه
كرُ كَيْب قال أحيحة بن الجلاح

والشرُّ مما يتبع القواضيا أحشى رُكيا أورُجِلا عاديا ^(١)

وجموع الكثرة إنما تصغر يردّها إلى مفردّها ، وجموع القلة محصورة ،
الثانى النسب إليه على لفظه ، الثالث جواز عود ضمير الواحد إليه ، قال تعالى :
«أعجاز نخل منقعر» بخلاف الجمع المكسر مطلقاً في الأمرين - وأما الفرق بين
الجمع واسم الجنس الجمعى فنالاحيتين : اللفظية كأسم الجمع ، والمعنوية ،

(١) القواضى القصّة أى الشر يتبع الأمور المقضية المحتمة ، والتصغير في ركب
ورجيل للتقليل فكثيرهما أولى بالحشية ، وعاديا ظالماً صفة رجيل وصفة ركب معدومة
لدلالة الثانى عليه ، والبيت من شواهد بشرح المفضل ج ٥ ص ٧٧ والرضى على
الشافىة راجع شرح الشواهد رقم ٧٩ والبيت مع آخر قبله قالهما لما بنى أطمه الضحيان
بعد المستقل راجع الأعلى ج ١٣ س ١٠ ونقله عنه البعدادى في الخزانة شاهد ٢٢٧

أما اللفظية فهي الأمور الثلاثة السابقة في اسم الجمع لأن اسم الجنس الجمعي مفرد لفظاً كاسم الجمع ولهذا قالوا إن تنخاوتيهما جمعاً تخمة وتهمة وإن كان الفرق بينهما بالتاء لا غير بين الجمع والمفرد وذلك لعدم جوار عود الضمير المذكور إليهما ، وأما المعنوية فهي أن الجمع موضوع ليدل على آحاد ثلاثة فأكثر واسم الجنس موضوع لمجرد الماهية صالح للقليل والكثير فيقع لعط الثمر والضرب والروم على الواحد وغيره وإن طرأ على بعض كلماته في الاستعمال أحياناً ما جعلها قاصرة على ثلاثة فأكثر كما سلف فذلك لا يضر .

بقي الفرق بين اسمي الجمع والجنس الجمعي . وقد عرفت أنهما مشتركان في عدم ورودهما بلفظ الجمع فقول إنهما بعد هذا الاشتراك يختلفان في اللفظ والمعنى : أما لفظاً فاسم الجمع لا يتميز من واحد بالتاء أو بالياء ، وأما معنى فاسم الجمع يدل وضماً على ثلاثة فأكثر بخلاف اسم الجنس الجمعي في الأمرين هذا كله رأي جمهور البصريين . فقد خالف الكوفيون في اسم الجنس الجمعي وعدوه ضمن جموع التكسير وقد رد عليهم بفساد ذلك من جهة اللفظ والمعنى .

أما اللفظ فبالأمور الثلاثة السابقة وأما المعنى فتعابير المدلولين على ما سبق . كما خالف الأخفش في اسم الجمع الذي على وزن فَعْل وواحد على فاعل كركب فزعم أنه جمع مكسر ولكنه رد عليه بما تقدم من الأمور الثلاثة العارضة لفظاً بين الجمع واسمه ، وأنه يلزمه الاعتراف بذلك في غير هذا الوزن مما لا يقول به دفماً للتحكم ، يقول الرضي على الشافية : (ومقتضى مذهب الأخفش وإن لم يصرح به أن يكون مثل صُحبة في صاحب ، وظُؤار في ظئر ، وجامل في جمل ، وسراة في سرى ، وفُرْهة في فارِه ، وغَزِي في غاز ، وتوأم في توأم ، وغَيْب وخدم وأهب في خادم وغائب وإهاب ، وتعد في بعيد ،

ومشيوخاء ومعبوراء ومأتوناء في شيخ وعير وأتان ، ومعيز وكليب في معز
وكلب ، ومشيغة في شيخ ، وعمد في عمود ، كل ذلك جمع مكسر إذ هي
مثل ركب وسفر ونحوهما لأن للجميع من تركيبه لفظاً يقع على مفردة)
ولا يخفى أن هذا الخلاف المتقدم من الكوفيين والأخفش مع جمهور
البصريين حقيقى يترتب عليه الأثر في المعاملة اللفظية والتأدية المعنوية .
فالكوفي يلزمه إعطاء اسم الجنس الجمعى حكم الجمع والأخفش إعطاء اسم
الجمع حكم الجمع ، وقد عرفت أن الحق في جانب البصريين بما تقدم من شهادة
الاستعمال العربى الذى يتحتم أن يكون حكمه مُسطاً على الجميع .

ومن المناسب فى هذا المقام استيفاء الكلام على بقية أنواع اسم الجنس
تزيدياً فى الإيضاح بعد معرفة النوع الأول منه وهو اسم الجنس الجمعى ،
فالنوع الثانى منه يسمى باسم الجنس الإفرادى وهو ما صدق على القليل
والكثير ولم يفرق بينه وبين واحدته بالتاء أو بالياء كعسل ولبن وماء وخل
وتراب وإنما لم يفرق فيه بهما لأن أفرادها لا تتميز من بعضها حتى يؤتى
بعلامة الوحدة ، وزاد بعض المتأخرين نوعاً ثالثاً سموه باسم الجنس الأحادى
وهو ما أريد به واحد غير معين وذلك نحو أسد والخلاف فى تعريفه
أشهر من أن يذكر - هذه هى أنواع اسم الجنس الثلاثة وقد عرض
الكلام فيها استطراداً فلنعد إلى ما كنا بصددده .

إنك إذا تأملت فيما تقدم سابقاً ترى فيه مخالفة لما فى كثير من الكتب
بجمع الجوامع وشرحه للسيوطى وكشروح الألفية وحواشيا على كثيرتهما
فى شيتين : (الأول) فى تعريف اسم الجنس الجمعى فى جميع هذه الكتب
ما استفاد منه أن اسم الجنس الجمعى هو ما دل على ثلاثة فأكثر وفرق بينه

وبين واحده بالياء أو بالتاء وقد سلف أنه موضوع لمجرد الماهية ودال على الواحد وغيره إلى آخره (الثاني) إدخال المصادر في اسم الجنس الجمعي فصيها كلها ما يؤخذ منه قصرياً أنها من اسم الجنس الإفرادى وقد ذكرناها ضمن اسم الجنس الجمعي - أما الأمر (الأول) فأنى قد عولت فيه على كتب المتقدمين كسيبويه وأئمة المتأخرين كالزحشرى في مفصله وابن الحاجب في شافيته وشروحهما وما على شروحهما من حواش أو تعليقات وفوق هذا فأنهم لم يلحقوا في اسمه وصفه بالجمعي كما لم يلحقوا في النوع الثانى وصفه بالإفرادى فكان الوصف المميز عندهم بين هذين النوعين التفرقة بعلامة الوحدة وجوداً أو عدماً ، فما وجدت معه فهو الأول الذى يصفه المتأخرون بالجمعي وما لم توجد معه فهو الثانى الذى يصفه المتأخرون بالإفرادى . على أن هذا ليس أمراً جوهرياً ولذا لم أجعله أمراً ثالثاً فى المخالفة . إنما الجوهرى هو الخلاف فى مدلول اسم الجنس الجمعي فالمتقدمون ومن وافقهم من المتأخرين على أن اسم الجنس الجمعي موضوع لمجرد الماهية الصالحة للواحد وغيره ومستعمل كذلك ولا ضرر فى عرو الإطلاق خاصة على ثلاثة فأكثر لبعض الفاظه فذلك خصوصية لها كافات ، والمتأخرون بعد هؤلاء يرون أنه موضوع للماهية كما قال أولئك إلا أنه مستعمل دائماً فى مدلول الجمع بدليل إلحاقهم به وصفه بالجمعي . ولهذا لما ورد عليهم التنافى بين كلمة جنس التى تفيد مجرد الماهية وكلمة جمعي التى توجب الدلالة على معنى الجمع تخلصوا بقولهم جنس وضعاً جمعي استعمالاً فاعترض عليهم ثانياً بلزوم المجاز دائماً فأجابوا بأنه يستعمل فى الأفراد من حيث تحقق الجنس فيها لا من حيث خصوصها فهو حقيقة ، ومن الغريب أنهم بأسرهم أضافوا الجواب الأول

في دفع التناقض إلى الرضى مع أنه مذكور وصف جمعى قط في أى موطن
عرض فيه ذكر هذا النوع ، وكل ما ذكره في شرحه على الكافية عند مباحث
الكلم والتأنيث والمجموع والعدد وفي شرحه على الشافية أو آخر جمع التكسير
خال من وصف هذا النوع بالجمعى ، ولم يوفه حقه إلا في مبحث المجموع
ولهذا كان يحيل عند كل حديث عنه في المواطن السابقة على باب المجموع .
ولم أقف على أول من نسب للرضى هذا الجواب فربما كان في الوقوف عليه
تقريب لمعرفة السبب في هذا العزو ، وغاية ما يفهم من الرضى أن اسم الجنس
قد تعرض له الدلالة على معنى الجمع في بعض كلماته كالكليم والأكم وذلك
لا يستوجب أنه ألحق باسم الجنس وصف الجمعى . ولا أرى داعياً للإطالة
في ذلك لأنه شأن يتصل بالاسم ولا ينجم عنه غرض خاص ، إنما الذى يجب
أن يلاحظ هو الخلاف فى المسمى ، فالمتقدمون ومن معهم يرون اسم الجنس
الجمعى فى الاستعمال صالحاً للواحد وغيره بخلاف المتأخرين وحسبك بهذا
أراً ونتيجة لهذا الاختلاف ، ولا يفوتنا فى هذا المقام التنبيه على أن هذا
الخلاف لا يستتبع الخلاف فى اسم الجنس الإفرادى لأن التفاوت فيه قلة
وكثرة راجع إلى الكيفية لا الكمية لكن قد عاد عليه فقط وصفه بالإفرادى
وليس لهذا غرض منشود ، هذا هو الأول - وأما الآخر (الثانى) فقد
آثرت فيه أيضاً رأى المتقدمين ومتابعيهم من المتأخرين ، ويعضد هذا فى النظر
كون المصدر المختوم بالتاء اسماً للبرة ، ولا يعقل جعل التاء فيه للوحدة إلا حيث
كان للمصدر المجرد من التاء أفراد تمايز فيؤتى بالتاء لتعيين الواحد فيكون
من قبيل التفاح والجوز لا من قبيل الماء والتراب مما اختلطت أفرادها وتعذر
تمايزها ، وإلا فلا مسوغ لدخول التاء فيه حيثئذ ، وهذا اتجاه مستقيم .

قواعد وتطبيقات

١ — معلوم أن المقصور لا تكون ألفه أصلا في الوضع لأن الأصالة إنما تكون في الحروف والأسماء المبنية ، وهما يمحزل عن المقصور ، فأقصر فيين بعد هذا في الكلام على ثنية المقصور يعدون ضمن أنواعه ما ألفه أصلية ؟ أدفع هذا التناقض ، وما حكة بقاء ألفه وقلبها في الثنية واوا أو ياء محركاتين ، مع أن التقاءها بعلامة الثنية الساكنة كان داعيا لحذفها اتباعا لقانون التخلص من الساكنين ؟ ولم اقلبت الألف إلى أصلها إذا كانت تالفة فقط وانقلبت ياء مطلقا في غيرها ؟ وما وجهة الكسائي في إجماعه قلب الألف الثالثة التي أصلها الواو ياء متى كان المقصور مضموما لفاء أو مكسورا ؟ ووجهة الكوفيين في تجويزهم حذف ألف المقصور الزائدة عامسة فصاعدا قياسا ؟ ثم اذكر ثلاثة أمثلة شاذة في ثنية المقصور إلا أن الأول ألفه تالفة والثاني رابعة والثالث عامسة ، وضع إجابتك بالتفصيل مع التمثيل .

٢ — اذكر حكم ثنية أنواع الممدود مع تعريف سبب مخالفتها في الحكم ، وبين نظرية السدافي في وجوب بقاء همزة التي للتأنيث إن كان قبل الألف واو ، ونظرية الكسائي في قياسه قلب همزة المنقلة عن أصل ياء متى كان أول الممدود مكسورا ولم يقد هنا بالكسر وعمم في المقصور مسويا بين الكسر والضم ؟ ونظرية الكوفيين في جواز حذف الألف وهمزة الزائدين معا إذا كانتا فوق الأربعة مع عدم منافاة الألف علامة الثنية ؟ ثم اذكر ثلاثة أمثلة شاذة في ثنية الممدود إلا أن همزة الأول أصلية والثاني زائدة والثالث منقلبة .

٣ — ما السبب في حذف ياء المنقوص وألف المقصور عند جمع المذكر السالم دون الثنية ؟ ولم أورث الألف ببقاء الفتحة السابقة عليها دليلا دون الياء التي قلبت كسرتها السابقة عليها مراعاة لعلامة الجمع ؟ ومتى يجوز الكوفيون التناضح عن الفتحة السابقة على الألف قلبوها حركة مناسبة لعلامة الجمع ؟ وما وجهة ذلك عندكم ؟

٤ — ما الذي وافق فيه حكم جمع المؤنث السالم كلا من المثنى وجمع المذكر السالم سلامة وتغيرا في أنواع المفرد الخمسة ؟ وما الذي خالفهما فيه ؟ ثم اذكر أي نوع من أنواع المفرد الخمسة قد اتحد حكمه في الثلاثة وأيها اتحد في اثنين منها ، وهل منها ما يخالف حكمه في الثلاثة ، وضح ذلك بالتفصيل

٥ — متى تسلم عين المفرد من تغيير شكلها في جمع المؤنث السالم ؟ ومتى يجب تغيير هذا الشكل بحركة تابعة لحركة الفاء ؟ ومتى يمتنع التغيير بالانبياع بخصوصه ؟ ومتى يجوز إبقاء شكلها أو تغييره بحركة تابعة أو غير تابعة ؟ وكيف ينطق الهذلي بنحو بيضات وعورات بتحريك حرف العلة وفتح ما قبله دون قلبه ألعا ؟ ثم اذكر ثلاثة أمثلة لجمع المؤنث السالم حاد فيها عن القياس عند الجمهور ، ويحكم على الأول بالشذوذ وعلى الثاني بالضرورة وعلى الثالث بأنه لغة قوم مخصوصين ، مع التوجيه عند كل مثال في اختصاصه باسمه — أجب عن كل ذلك مع الإيضاح والاقباس للأحكام من الخلاصة .

٦ — من أقسام الإطناب التوشيع (الإتيان بمثنى مفسر باسمين أو جمع مفسر بأسماء) وقد لُجج به الشعراء ، فلنكتف بذكر بيتين من قصيدتي ابن الرومي والبحري في المثنى لتستعرض القصيدتين مطبقا على كل مفرد ما طرأ عليه في هتاه منهما مستشهدا على كلامك من الألفية ، ودونكما على هذا الترتيب :

وإن مضى سيفه أو جد عزمت ناخر الماضيان : السيف والقدر

في حلق جر وروض فالتقى وشيان : وشى ربي ووشى برود

٧ — بين معردات الجموع السالبة الآتية مع الإرشاد إلى ما بقي معردها سالما وما طرأ عليه تغيير ، ثم ما نوع ذلك التغيير ؟ ولتستشهد على كل ما تذكر بالألفية إن كان فيها الاستشهاد ، قال تعالى (إن المسلمين والمسلمات الآيات ، فلا تكونن من الممقرين ، قوما عمن ، قوم طاغون ، لهمدم راعون ، الذين جعلوا القرآن عضين ، آيات ميثات ، حرمت عليكم أمهاتكم الآيات ، فيهن خيرات ، محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان ، فافروا ثبات)

- ٨ — على أى اعتبار انقسم جمع التكسير إلى قلة وكثرة وما صيغ كل منهما ؟ وما الدليل على هذا التخصيص ؟ ومعنى ينوب أحدهما من الآخر وضعا أو استعمالا مع التفرقة بين النياتين في المعنى ؟ وهل النية من الطرفين بنسبة واحدة عند كل من الجمهور والسعد ؟ وإذا كانت مختلفة بينهما فما سر هذا الاختلاف وما نتيجته ؟ وما حال جمع السلامة بنوعيه من جهة القلة والكثرة ؟ اشرح مختارك من الخلاف الوارد فيه مع ذكر ثمره الخلاف إن كانت ، وهل عمل الخلاف المتقدمين في جمعي التكسير والسلامة مطلق الجمع نكرة أو معرفة ؟ أجب عن كل ما تقدم مع الشرح بالتمثيل
- ٩ — يشترك جمعا القلة أفعل وأفعلة في الاسم الرباعي ذي المدة قبل الآخر ، فمميز مفرد كل منهما عن الآخر ؟ وما سر تخصيص كل بما قيل فيه ؟ ومتى يصلح لهما معا المفرد المذكور ؟ وكذلك يشترك جمعا الكثرة فُعلة وفُعلة في وصف على زة فاعل ، فما الذي يبين بمفرد أحدهما من الآخر ؟ وكذلك جمعا الكثرة فُعلاء وأفعلاء في وصف على فاعل بمعنى فاعل لما المميز لمفرد كل منهما عن الآخر ؟ وهل يتأتى صلاحية المفرد لهما ؟ وضع إجابتك على كل ما قلت مع التمثيل وذكر ما أخذك من الخلاصة .
- ١٠ — قد ورد جمع الكثرة على (فعل) بضم الفاء مع ضم العين مرة وسكونها أخرى ، متى يكون كل من الضم للعين والسكون أصليا للجمع أو عارضا أحدهما بدل الآخر ؟ وهل التبادل بين الشكلين ميسور في النثر والنظم ؟ أجب عن ذلك معتمدا على الآلفية أولا . واستنتاجك من معلوماتك العامة ثانيا . مع الاستشهاد على كل ما تجيب به بالكلام العربي الموثوق به
- ١١ — اذكر أنواع المفرد المقيس جمعها على يغلال ، وأى هذه الأنواع لم يتجاوز هذا الجمع فكان جمعة إذا مما ناب عن القلة وصفا ؟ وكيف تفرق بين هذا الجمع إذا كان مفردا على يفعل كيصنو وبين المثني لهذا المفرد مع اتحاد صورتها تماما ؟ اذكر المفردات التي على هذه الزفة المجموعة هذا الجمع
- ١٢ — قد يكون كل من فاعل أو فاعول اسما أو صفة ، وكل منهما إما لمذكر أو لمؤنث ، والمؤنث قد يكون مختوما بالتاء وقد يكون مجردا عنها ، والصفة قد تكون بمعنى اسم الفاعل أو بمعنى اسم المفعول ، فما قياس الجمع لكل هذا ؟ وما الذي يصلح منها لجمعي القلة والكثرة ؟ وما الذي يختص بأحدهما ؟ أجب عن هذا بالتمثيل مع الإيضاح بالتمثيل والاستشهاد بكلام النظم

١٣ - ما صيغ مشبهى الجموع ، وحكمة اختصاصها بهذا الاسم ؟ ولماذا زاد الصرفيون على النحاة فيها مضمومة الفاء والمختومة بالتاء على ما عرفت ؟ وهل لهذا الخلاف نتيجة ؟ ومتى يجب في التوصل إلى صيغها حذف الخامس من الخامس المجرد دون رابعه ومتى يتعين العكس ومتى يتساويان فيكتفى بحذف أحدهما ؟ وإذا كان المفرد من مزيد الثلاثي محرفين متى يتيان ومتى يلزم حذف أحدهما ؟ وإذا كان من مزيد بثلاثة أو أربعة فما الذى يلزم حذفه وما الذى يبقى ؟ وضع اجابتك عن ذلك مشفوعة بالتحليل مستخلصا لما من الخلاصة .

١٤ - بين نوع جموع التكسير الآتية من جهة القلة والكثرة واذكر معردياتها وهل جموعها قياسية أو سماعية علل لما تختار ، وبين نوع التغير الذى فى كل جمع ، وإن كان فى بعض الجموع نيابة وضعية أو استهالية فاذكرها مع التوجيه لما تقول : قال الله تعالى (ادخلوا الباب سجدا ، قلوبنا غلف ، وإذا أخذ الله ميثاقكم لا تسفكون دماءكم . الآية ، قل إن كان آثاؤكم . الآية ، يأيا الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية ، انظروا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله . وقل للؤمنات يفضضن من أبصارهن . الآية ، أبكارا عربا أترابا ، إن فى ذلك لآيات لأولى النهى)

١٥ - ما أصناف الأسماء التى قلب آخرها واو أو ووبا أو جوازا ؟

والى قلب با . وجوبا فى كل من التثنية والجمع المصحح بنوعيه ؟ وكيف تنى وتجمع الجمع السابقين لكل من المنتهى بباء قبلها ساكن صحيح أو معتل ، وبقاء قبلها حركة ، وبقاء قبلها ساكن ، وجمزة قبلها ألف أصلية أو ألف زائدة مسبوبة بحرف علة يشبه الصحيح ؟ - ثم ثن واجمع الألفاظ الآتية جمعا قياسيا مع الشكل لكل من الثنى والجمع بأنواعه الثلاثة ، على ألا يحول تأنيث اللفظ دون جمعه جمع مذكر فلك أن تسمى به مذكرا ، وعلى ألا يحول تذكيره دون جمعه جمع مؤنث فلك أن تسمى به مؤنثا ، وعلى ألا تذكر فى جموع التكسير السماعي ، وهالك الألفاظ :

سيد ، سعى ، أصل ، حزب ، عيد ، خال ، علة ، أدب ، صعب ، سليمى ، ذات ، مستقاة ، عى ، فراء ، روية ، رؤيا ، ثريا ، صبور ، حصان ، أرطاة ، يبداء ، رجاء ، أولى ، أعلى ، سدى ، ردام ، عطشى ، قوباء ، حى ، ظمآن ، علياء ، حسناء ، عيا ، معزى ، فناء ، هبة ، فلاة ، سلاى ، كلية ، نعى ، صلا ، رشوة ، مدية ، بشرى ، مكرمة ، خاتمة ، حنى .

١٩ — افرق بين كل من الجمع واسم الجنس الجمعي من الجهتين :
 المظلية والمعنوية عند جمهور البصريين ، ومائمة مخالفة للكوفيين والاختفص لجمهور
 البصريين أولا ومخالفة المخالين معهما بعضها ثانيا ؟ ثم رجح ما تختار من هذه
 الأقوال بالدليل ، ثم وازن بين المتقدمين والمتأخرين في ماهية اسم الجنس الجمعي .
 واستخلص من الموازنة أنرا ناشأ عن المقارنة بينهما وأيد ما تصطفيه من الرأيين ،
 وهل يسحب الخلاف المذكور على اسم الجنس الإفرادي ؟ وإن لم يكن لنا وجهه ؟ ومن
 أى الاسمين المصدر ؟ رشح ما ترتضيه بالبرهان ، وافرقت بين اسم الجنس الإفرادي
 والاحادي موجهة التسمية في كل منهما ، مثل لجمع لا مفرد له من مادته وبنيته غير
 خاصة بالجمع ، ولا سم جمع له مفرد اتفقوا على أنه اسم جمع ، ولا سم جنس جمعي
 قد اقترن بالتاء وخلا منها واحد

١٧ — جرت العادة في كتب اللغة عند ذكر ما يدل على معنى الجمع لفظ أن تقول :
 جمعه كذا وكذا إلى آخره ، ولا ضرب لك مثالين مختلفين يرادفانك إلى نظرهما ،
 الأول : قالوا في جمع شيخ : شيوخ ، وشيوخ ، وأشياخ ، وشيخة ، وشيخة ،
 وشيخان ، ومشيوخة ، ومشيوخة ، ومشيوخة ، ومشيوخة ، ومشيوخة ،
 ومشيوخاء ، وأشايخ ، ومشايخ . الثاني قالوا : في جمع حمام : حمام
 فهل تلك العادة تلامم والاصطلاح الصرفي الذي يميز بين الجمع واسم الجمع ،
 والذي يقسم الجمع إلى قلة وكثرة وقياسي وصماحي ، كما يميز بين كل من الجمع واسمه ،
 وبين اسم الجنس الجمعي . إن كنت لا ترى ذلك فبين الحقيقة في هذين المثالين
 وأشباههما حسب الاصطلاح الصرفي بالتفصيل الوافي ؟

تم هذا الكتاب يوم الأحد ٢٠ من ذي القعدة سنة ١٣٥٨ هـ و ٣١ من ديسمبر
 سنة ١٩٣٩ م بتوفيق الله ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى جميع الأنبياء والمرسلين ،
 ومن اقتدى بهداهم إلى يوم الدين ؟

فهرس القوافي لأيات الشواهد

الصفحة	الهمزة
١٧٥	سيفتني الذي أغضاك عني فلا فقر يدوم ولا غناء
١٧٥	يا لك من تمر ومن شيشاء ينشب في المحل واللباء
٢١٦	بناء مكارم وأساءة كلم دعاؤهم من الكلب الشعاء
	الباء
١٧	إذا كنت في قوم عدا لست منهم فكل ما غلفت من خبيث وطيب
٧٥	وقد نكسونا مرة بعد مرة وعلم يان المرء عند الجرب
٧٦	ألم تعلم صرحي القوافي فلا عيبا بين ولا اجتلاما
١٠٢	لئن كان برد الماء حران صاديا إلى حيا إنها لحيب
١٤٣	قال لي صالح لي علم ما في أنحب القنول أخت الوباب
١٤٧	تعمق بالأرطى لها وأرادها رجال فبنت نلهم وكليب
١٦٦	الماء آه وتوم وعفته من لائح المرو والمرعى له صف
١٧٠	وأفطنهم علباء جريضا ولو أدركته صفر الوطاب
١٧١	في ليلة من جادى ذات أنديه لا يصير الكلب من ظلباء ما الطنبا
١٨٠	كأنما عطية بن كعب طعنة واقفة في ركب
	ترنج ألباء ارتجاج الوط
١٨١	على أحوذين استقلت عشية فاهي إلا لمح وتعب
١٨٦	إلى الحارث الوهاب أعلمت ناقي لكلكها والقصرين وجيب
١٩٤	وقام جدم بني أبيهم وبالأشقين ما كان المقاب
١٩٩	يا عمرو يا بن الأكرمين نسا قد نحب المجد عليك نجا
٢٠٨	لكل عيش قد لبث أثوبا حتى اكتس الرأس قناعا أثيا
٢٣٣	مشائم لبوا صلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها
	السا
٥٨	أقول لا حوقك أو دنوت وبعد حيفال الرجال الموت
٧٠	ولاني وتهاى بعرة بعد ما تخليت عما يتنا وتخلت
١١١	لو صنت طرنك لم ترج بصفتها لما بدت جلوة وجناتها

المنحة		
١١٢	فنى غير محبوب الفنى عن صديقه	ولا مظهر الشكوى إذا النمل زلج
١٩٦	أضوع مسكا بطن نعان أن مشيت	به زينب فى نسوة عطررات
١٩٧	وقد حضرت رسل المهرجا	ن وصفوا كريم هدياتها
١٩٧	حلت أقال مصمباتها	قلب الذقوى وعفرياتها
١١٧	ولم أر شيئا بعد ليل ألد	ولا مشرما أروى به فأعيج
	الجيم	الحاء
١٠٨	وما أتا من رذء وإن جل جازع	ولا سرور بعد موتك فارح
١٢٦	تألوا الفنى أو تبلغوا بنفوسكم	إلى مستراح من حمام مبرح
١٦٨	إذا جعل الحرباء عما أصابه	من الحر يلوى رأسه ويرنج
٢٠١	أخو بيضات رايح متأوب	رفيق بمسح المشكين سبوح
٢٣٢	يا بؤس للحرب التى	وضعت أرامط فاستراحوا
	الدال	
٢٤	دعان أخى والحيل بينى وبينه	فدا دعانى لم يحذنى بقعد
٣٢	قرنى يحبك قضا مقرف	لثيم مآثره قعد
٨١	ها إن تا عذرة إن لم تكن قبلت	فإن صاحبها قد تاه فى البلد
٨٦	إذا ما صنعت الراد فالتقى له	أكلا فأتى لسه آكله وحدى
٩٨	ورب أسيلة الخدين بكر	مهففة لها فرع وجيد
١١٠	مجلوذ السير خراج مهل	من الأضاميم سباق المواجد
١٢٥	فأنا لنا عنكم مزاحا ومزحلا	يمس إلى ربح الفلاة صوادرى
١٣٠	إن الشباب والفراخ والجدد	مفسدة للبرء أى مفسد
١٥١	أعددت للحدثان ساء	بفسدة وعداء علتدى
١٦٤	أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنى	وإن عاهدوا أوفوا وإن فقدوا اندوا
١٨٤	وقد أعددت للعدال حدى	عصا فى رأسها منوا حديد
٢١٠	وجدت إذا اصطلحوا خيرهم	ورندك ألقب أزهدها
٢١٨	أبصارهم إلى الشبان مائة	وقد أرامن عنى غير صداد
	الراء	
١٤	خود ينطى الفرج منها المؤتزر	لو عصر منه لكان يوما لا نصير

الصلحة	
٣٣	كل أشي وإن بدالك منها
٥٩	وما عجول على بو تطيف به ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت يوما بأوجد معي حين فارقي
٧٤	تقول : يا شيخ أما تستحي
٩٤	ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت
٩٨	النازلي بكل معترك
٩٩	أكلت دما إن لم أرعك بضرة
١٠٥	من صديق أو أحي ثقة
١١٠	الصاحك السن على هم
١١٣	بلال خير الناس وأبر الأخير
١٢٥	بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا
١٣٠	ليبك أبا الخنساء بخل ونفلة ومجرة مطروحة ومخسة
١٦٨	بئس الصحابة وبئس الشرب شرهم
١٧٤	لا بد من صنعا وإن طال السفر
١٧٤	وأنت لو باكرت مشدولة
١٨٠	معي ما تلقى فردين ترجف
١٨٠	بلى أبر الحمار وخصيتاه
١٨٣	لأدى خسا أو زكا من منك
١٨٥	كأننا غدوة وبني أيننا
١٨٦	أحولى تفغض استك مندوبها
١٨٨	وأنت ابن بطحاوى قریش فإل تشأ
١٩٨	يا ظبيات القاع قلن لنا
٢٠٠	هم أهلات حول قبس بن عاصم
٢١٠	ماذا تقول لأفراخ بنى مرخ
٢١٤	ثم زادوا أنهم فى قومهم
٢٢٤	وإذا الرجال رأوا يزيد رأيهم
	آية الحب حبا خيتود
	لها حنينان : إعلان وإسرار
	فإنما هى إقبال وإدبار
	صخر وللنهر إحلاء وإمرار
	من شربك الخمر على المكبر
	فإنما هى إقبال وإدبار
	والطيون معافد الأزور
	بعيدة مهوى للقرط طيبة الفشر
	أو صدر شاحط دارا
	والفاسفر العثرة للمعاشر

	وإننا لرجو فوق ذلك مطهرا
	ومخللة سوء قد أصبح شعيرها
	ومقرعة صفراء بال سيورها
	إذا جرت فبهم المزاء والسكر
	وإن تحنى كل عود ودر
	صفرا كلون الفرس الأشقر
	رواقك أليتك وتستطارا
	أحب إلى فزارة من فزار
	إلى أربع فيقون انتظارا
	بجنب عنزة رحيا مدير
	لتقتلنى فهاذا عمارة
	تتل من ثقيف سيل ذى حذب غمر
	ليلاى منك أم ليلي من البشر
	إذا أدلجوا بالليل يدعون كونرا
	زغب الحواصل لأماء ولا شجر
	غفر ذنبهم غير غفر
	خضع الرقاب نواكس الأبصار

المدح	الرای
٣٣	أنا ابن ككل مصعب شمر سام على رغم العدا شمر
	البن
١٢٧	كي لتفضي رقية ما وعدتي غير عتلى
	الضاد
١١٦	جارية في درعها الفضاض أبيض من أخت بني أباض
	الظاء
١٩١	يداك يد خديهما يرتجى وأخرى لأعدائها فاطله
	المين
٨٧	أمن ريمانة الداعي السميع يؤرق وأصعاق هجوع
١١٠	تباركت إني من عداك غائف وان إليك نائب النفس باخع
١١٣	قد زاده كلها بالحلب أن منعت وحب شيء إلى الإنسان ما منعا
١١٤	فلم تنسى أوفى المصيات بعده ولكن تلك القرح بالقرح أوجع
١٢٨	إليك جاوزنا بلادا مسبعة إذ العلاء أوحشع في المعصعة
١٤٠	أرى عليها وهي فرع أجمع وهي ثلاث أدرع وإصبع
	الذاء
٥٨	نـ عن الأهلين والآلاف سرهته ما شئت من سرهاف
٩٣	كني مائئاً من أسماء كنى وليس لناها إذ طال شاق
١٣٦	ليبت نخفق الأرواح فيه أحب إلى من قصر منيف
	القاف
٧٣	أرقت وما هذا السهاد المؤرق وماني من سقم ولاي عشق
٩٥	هوى مع الركب النماين مصعد جنيب وجناني بمكة موثق
١٦٩	يا عجباً له هذه المليقة هل تغلبن القوباء الرقيقه
	الكاف
٢١٩	لا م إن المرء يـ نع رحله فاشع حلاك
٢٢٣	يا عاتم النبأ إنك مرسل بالحق كل هدى السيل هذاكا
٢٢٩	جـ ريمك الموت فإني الموت لا قيقا

الصفة	اللام
١٢	عليها إخواننا بنو عجل
١٥	جأوا بجيش لو قيس معرسة
٧١	فقلت اقلوها عنكم بمزاجها
٦٩	ثلاثة أحباب حب علاقة
٧١	أملت خيرك هل تأتي مواعده
٧٥	أزمان قوي والجماعة كالدي
٧٦	لقد أوقع الحجاب بالبشر وقعة
٨٠	لت يدرب القلة العجبر لقيه
٩٤	حتى إذا لم يتركوا لمظامه
١١٤	كلثامها حلب العصور فعاظني
١١٨	أم لا سبيل إلى الشباب وذكره
١٢١	وفي الأرض منأى الكريم عن الأني
١٢٣	فأصبح العين دكودا على الد
١٢٦	وإن شفتان عبدة مهراقة
١٤٢	خرقوا جيب قسائمهم
١٦٣	إذا قلت مهلا عارت العين بالكا
١٧٤	والفارج العدا وكل طمرة
١٨٠	كان خصيه من التمدل
١٩٩	أبت ذكر حودن أحشاء قلبه
٢٠٨	طرن انقطاع أوتار محظرة
٢١٠	نحلف خزان الشربة بالضحي
٢١٣	الواهب الماء الميجان وعيدها
٢٣٤	وإن حديثاً منك لو تبدلته مطافل أبكار حديث نتاجها
٧٦	أظلم إن مصابكم رجلا
	أهدى السلام نخبة ظم

الصفحة	
١١١	ألم قرنى عاهدت ربي وإني
١١٦	على حلفة لا أشتم الدهر مسلما
١٢٩	ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما
١٤٢	أبعد بعدت يراضا لا يباض له
١٧٤	نبئت عمرا غير شاكر نعمتي
١٩٢	بمسلمية صريحى أبوها
٢٠٠	فهم مثل الناس الذى يعرفونه
٢٠٦	يديان يرضاوان عند حلم
٢١٧	هيرات الفعال والحسب العو
	لذا الجففات الفر يلمعن فى الضحى
	فأما تميم نعيم بن مر

النون

٨٩	قد كان قومك بحسبك سيدا
١١٠	جبتما بالنعى لا بالنتين
١٨١	ومصدر مشرق البحر
١٨١	فقلعه ادعى وأدعو إن أئدى
١٨٤	فلا يرى فى الرجوان إن
١٩٢	قلو أنا على جحر ذبحنا
١٩٩	تحملت زفرات الضحى فأطقتها

الياء

٦٣	بانت تنزى دلوها تنزى
٦٤	لقد طال ما تبعتنى عن صحابى
١٦٩	لما رأيت رجلا دعكاه
٢٠٣	ألم تعلم أن الملامة فعمى
٢١١	إني إذا ما القوم كانوا أنجوه
٢٢٧	وهد فوق بعضهم بالأرويه
٢٣٥	لقد أغدو على أشعة
	والشر بما يقع القواضيا

لين رتاح قائما ومقام
ولا خارما من فى زور كلام
ولا الكريم بمناع وإن حرما
لأنت أسود فى عيني من الظلم
والكفر محبة لنفس المنعم
تمن بها الغلالة والغلام
وأهل الوفا من حادث وقدم
قد تمنعناك أن تضام ونمصا
د إليهم محطوة الأء - كام
وأسياننا يقطن من نجدة دما
فألقم القوم روبي نياما

وإحال أنك سيد مميون
على مطار القلب سالى العينين
كان تدييه - حقار
لصوت أن ينادى داعيان
أقل القوم من يغنى مكان
جرى الدميان بالخبر البغين
ومالى بزهرات العنى يدان

كما تنزى شملة صديا
وعن حوج فضاؤها من شغائيا
عكوكا إذا مشى درحايه
قليل وما لوى أخى من شبالا
واضطرب القوم اضطراب الأرضيه
هناك أوصى ولا توصى به
ر يقتال المدحاريا
أخشى ركبا أو رجلا عاديا

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	الخطبة
٤	موضوع علم الصرف
٦	مؤلفات هذا الفن
٧	الباعث على وضع هذا الكتاب
٨	مباحث الكتاب في مقدمة وخمسة أبواب وخاتمة
٩	المقدمة
١٠	الباب الأول - في تقسيم الاسم إلى مجرد ومزبد وفيه فصلان :
١٠	الفصل الأول في أبنية المجرد وأنواعه الثلاثة .
١١	النوع الأول أبنية الثلاثي المجرد
١٣	ما أمل من أرزائه والسر في الإجمال
١٦	رد بعض أوزان الثلاثي إلى بعض
٢٢	النوع الثاني أبنية الرباعي
٢٨	النوع الثالث أبنية الخماسي
٢٩	حصر الأسماء التي ليست على الأبنية السابقة في ضربين
٣٠	الفصل الثاني في أبنية المزبد من الأسماء ، وأنواعه الثلاثة :
٣١	النوع الأول مزبد الثلاثي
٣٢	النوع الثاني مزبد الرباعي

الصفحة	الموضوع
٣٤	النوع الثالث مزيد الخامس
٣٤	قواعد وتطبيقات
٢٧	<u>الباب الثاني</u> في تقسيمه إل جامد ومشتق وفيه تمهيد وفصلان :
	التمهيد
٣٨	تعريف الاشتقاق وأنواعه الثلاثة
٤١	الخلاف في المشتق منه في الاشتقاق الصغير
٤٤	المصدر أصل المشتقات
٤٤	الفرق بين المصدر واسمه
٤٥	الاشتقاق من اسم العين
٤٦	الاشتقاق الصغير ، والتغيرات العارضة فيه
٤٨	الفصل الأول في الجوامد وأنواعها الخمسة .
٤٨	النوع الأول المصدر والكلام عليه في مطلبين :
٤٩	المطلب الأول في مصدر الثلاثي ، كلمة في قياسه ، أبنيته ، المخالف للقياس
٥٧	المطلب الثاني في مصدر الزائد على ثلاثة - أبنيته ، المخالف للقياس
٧٠	تذييل : قد ورد المصدر كثيراً على زنة التفعال والفعيل
٧٧	النوع الثاني المصدر المبني
٧٦	النوع الثالث المصدر الصناعي
٧٩	النوع الرابع اسم المرة
٨٠	النوع الخامس اسم الهيئة
٨٢	الفصل الثاني في المشتقات وأنواعها السبعة :
٨٤	النوع الأول اسم الفاعل - أبنية المبالغة

الصفحة	الموضوع
٨٨	النوع الثاني اسم المفعول
٩٢	التبادل بين المصدر وبين اسمى الفاعل والمفعول وفيه قرآن
٩٦	النوع الثالث الصفة المشبهة باسم الفاعل ، لكلام على صيغها في مطلبين :
٩٩	المطلب الأول في صيغها من الثلاثي ، كلمة في قياسيتها منه
١٠٤	المطلب الثاني في صيغها من غير الثلاثي
١٠٤	الموازنة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ، الفروق بينهما
١٠٧	تحويل بعض هذه الأنواع الثلاثة : اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة إلى بعض
١١٣	النوع الرابع أفضل التفضيل ، شروط صوغه
١٢٠	النوعان : الخامس والسادس أسماء الزمان والمكان
١٢٥	فذلك لبعض ما سلف
١٢٧	صوغ مفعلة من أسماء الأعيان للسكان الذي تكثر فيه ، بحيث في قياميتها
١٣٠	النوع السابع اسم الآلة ، بحث في قياسه
١٣٣	قواعد وتطبيقات
١٣٩	<u>الباب الثالث</u> - في تقسيم الاسم إلى مذكر ومؤنث وفيه فصلان :
١٣٩	الفصل الأول في المذكر
١٣٩	الفصل الثاني في المؤنث - علامة التأنيث ، نون المؤنث
١٤٢	النوع الأول المؤنث بالتاء - ما يمتنع منه التاء ، بقية معاني التاء
١٤٧	خلاصة في فعيل وفعول
١٤٨	النوع الثاني المؤنث بالالف والكلام عليه في مطلبين :
١٤٨	المطلب الأول في المؤنث بالالف التأنيث المقصود

الصفحة	الموضوع
١٥١	المطلب الثاني في المؤنث بألف التأنيث المندودة
١٥٥	قواعد وتطبيقات
١٥٦	الباب الرابع - في تقسيم الاسم إلى صحيح ، وشبيه به ، ومنقوص ، ومتصور ، ومعدود ، وفيه خمسة فصول :
١٥٧	الفصل الأول في الصحيح
١٥٨	الفصل الثاني في الشبيه به
١٥٨	الفصل الثالث في المنقوص
١٥٨	الفصل الرابع في المتصور وفيه قسمان :
١٥٩	الأول تقسيم المتصور باعتبار الألف
١٦٢	الثاني تقسيمه باعتبار القياسية والسماعية - المتصور القياسي
١٦٥	الفصل الخامس في المعدود وفيه قسمان :
١٦٦	الأول تقسيم المعدود باعتبار الهمزة
١٧٠	الثاني تقسيمه باعتبار القياسية والسماعية - المعدود القياسي
١٧٢	المتصور والمعدود السامعيان
١٧٣	الاعتراض على تعريف المتصور والمعدود القياسيين
١٧٤	تنظيم في أمرين مشتركين بين المتصور والمعدود : الأول في قصر المعدود ومد المتصور ، والثاني في كيفية قصر المعدود ومد المتصور
١٧٦	قواعد وتطبيقات

١٧٨ الباب الخامس - في تقسيم الاسم إلى مفرد ، ومتى ، وجمع تصحيح
لذكر ، ومؤنث ، وجمع تكسير ، وفيه خمسة فصول :

١٧٩ الفصل الأول في المفرد

١٧٩ الفصل الثاني في المتى - كيفية ثنية أقسام الاسم المفرد الخمسة

١٩١ تكميل في ثنية محذوف الآخر

١٩٢ الفصل الثالث في جمع المذكر السالم - كيفية جمع الأقسام الخمسة

١٩٥ الفصل الرابع في جمع المؤنث السالم - كيفية جمع الأقسام الخمسة

١٩٨ من خواص جمع المؤنث السالم

٢٠٢ الفصل الخامس في جمع التكسير

٢٠٤ كلمة في قياسية جمع التكسير

٢٠٤ تقسيم جمع التكسير إلى قلة وكثرة

٢٠٨ أبنية جموع القلة

٢١٢ أبنية جموع الكثرة

٢٣١ الخاتمة في خمس مسائل تتعلق بالجمع :

٢٣١ الأولى يجوز في صيغ منتهى الجموع التعويض بياء قبل آخرها عن المحذوف من المفرد

٢٣٢ الثانية أجاز الكوفيون في صيغ منتهى الجموع زيادة الياء إلخ

٢٣٢ الثالثة قد وقع الشذوذ في الجموع كثيرا

الصفحة

الموضوع

٢٣٢ الرابعة لا يجمع قياسا جمع تكسير اسما الفاعل والمفعول المبدوءان بـ (الميم الزائدة

٢٣٤ الخامسة في الفرق بين الجمع ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي

٢٣٧ تقسيم اسم الجنس إلى جمعي وإفرادي وأحادي

٢٤٠ قواعد وتطبيقات

٢٤٥ فهرس القوافي لأبيات الشواهد